أسس السيادة

تأليف

هارولد لاسكي

تقديم وتحرير

د. محمد عفيفي

الكتاب: أسس السيادة

الكاتب: هارولد لاسكي

تقديم وتحرير: د. محمد عفيفي

الطبعة: ٢٠٢٢

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف: ٣٥٨٢٥٢٩٣ ـ ٣٥٨٦٧٥٧٦ ـ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس: ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

لاسكي ، هارولد

أسس السيادة / هارولد لاسكي، تقديم وتحرير: د. محمد عفيفي

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

١٨٩ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولي: ٩ – ٣٦٢ – ٩٩١ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع: ٢١٩٦٨ / ٢٠٢١

أسس السيادة

مقدمة

يمكن تعريف السيادة بأنها "الحق الكامل للهيئة الحاكمة وسلطتها على نفسها، دون أي تدخل من جهات أو هيئات خارجية" والسيادة في النظرية السياسية، مصطلح أساسي يعيّن السلطة العليا على بعض الكيانات السياسية.. أما في القانون الدولي، فيشير مفهوم السيادة إلى ممارسة الدولة لسلطاتها.

ويرى المفكر السياسي الشهير "هارولد لاسكي" أن ممارسة السلطة أو السيادة ليست شيئا مطلقا، ولا ممارسة حرة مبرأة من القيود أو الشروط، ولكنه يراها مرتبطة بتحقيق ما يريده منها الناس، وما يرونه، فغاية الدولة عنده هي "تحقيق أكبر خير ممكن للمجموع، أو على الأصح تحقيق ما يعتقد المجموع أن فيه أكبر خير له، وهذا وحده هو المبرر لقيام سلطة عليا أو قوة قاهرة في أي مجتمع من المجتمعات، وبدونه لا تستحق الدولة أن يمنحها الناس طواعية سلطة السيادة عليهم".

ويقول "لاسكي" إن الدولة المثالية لا وجود لها إلا في أحلام الفلاسفة وتصورات الطوباويين. ويُرجع التغيّر المستمر في شكل الدولة إلى نزوع الإنسان الدائم لإقرار العدالة والحرية والأمن، وتكريس ذلك كثقافة بديهية في المجتمع، وذلك كله وفق منطق سيادة القوانين والأسس التشريعية التي ترعاها الدولة الواحدة. كبناء فوقي يلزم ويرغم الجميع. جميع الطبقات

والفئات وأصحاب النفوذ والعاديين، فمن غير هذه القوة الفارضة، وأسنانها المرهوبة الجانب، لا مجال لقيام الدولة وسلطتها وسيادتها.

والدولة عنده هي نظام اجتماعي يملك قانونا أعلى سلطة لإجبار مواطنيه، وتمتد ولايته تقليديا داخل حدود إقليمية واضحة وثابتة، فالدولة عنده لا تكون دولة إلا إذا امتلكت سلطة الإلزام أو الإجبار، فبغير هذه السلطة تنتفي الطاعة اللازمة لحفظ تماسك الدولة وحماية وحدتها، فالدولة بما لها من سلطة إلزام وإجبار قادرة على إلزام وإجبار مواطنيها وكل من فيها من أفراد وهيئات، بأن يرتبطوا معا في كل واحد، فتحمى المجتمع من التفتت والانهيار.

والتغير سمة بشرية، لذلك فنظام الدولة عنده في تغير مستمر، لذلك لا توجد نظرية واحدة للدولة، نظرية ثابتة ترسم مقوماتها المطلقة، فتاريخ البشرية ما هو إلا سلسلة لا تنقطع من النظم المتغيرة والمتجددة، وبالتالي فالدولة الثابتة مجرد افتراض نظري لا وجود له في الواقع، لذلك لن يتم إدراك أية نظرية عن الدولة إلا ضمن نطاق زمنها فإن فكرة الناس عن الدولة هي نتيجة التجربة التي يخوضونها، وهذه الفكرة أطلق عليها اسم "نظرية الدولة المتحررة"، وهي النظرية كما تبلورت صيغتها بعد مناقشات استغرقت ثلاثة قرون تقول بأنه يجب في أي مجتمع سياسي يعمل على تحاشي الوقوع في الفوضى أن توجد فيه سلطة عليا تصدر الأوامر، وتلك السلطة هي السلطة صاحبة السيادة وكانت تمارس باسم الدولة وبواسطة الحكومة التي يعهد إليها بإدارة تلك الدولة.

ويفسر لاسكي التغير الدائم في شكل الدولة بظاهرة إنسانية عامة هي النزوع الإنساني الدائم والمتواصل نحو لإقرار مزيد من المساواة في المجتمع، فهو يرى أن كل تمايز داخل الدولة يحتاج إلى ما يبرره، فحرمان الناس من بعض المزايا يتطلب محاولات إقناعهم بأن المجتمع يعطيهم أقصى ما يستطيع، وهو يرى أن منح الطبقة العاملة حق التصويت في الانتخابات العامة، أدى إلى تحويل الدولة إلى تنظيم قادر على تلبية مطالب المواطنين.

سيرة المفكر

ولد هارولد لاسكي في مدينة مانشستر البريطانية في ٣٠ يونيو من عام ١٨٩٣ لوالديه ناثان وساره لاسكي. كان والده ناثان لاسكي تاجر قطن يهوديًا ليتوانيًا من بريست ليتوسك التي تعرف اليوم ببيلاروسيا وقائدًا للحزب الليبرالي، في حين ولدت أمه في مانشستر لأبوين يهوديين بولنديين. كان لديه أختًا معوقة تدعى مابل أصغر منه بسنة. كان شقيقه الأكبر نيفيل لاسكي، بينما كان ابن عمه (نيفيل بلوند) مؤسس مسرح الديوان الملكي ووالد الكاتب والناشر البريطاني أنتوني بلوند.

وفي عام ١٩١١، التقى وتزوج فريدا كيري، وكانت أستاذة محاضرة في علم تحسين النسل. كان زواجه من فريدا، وهي امرأة غير يهودية تصغره بثمان سنوات، أمرا مستهجنا بالنسبة لعائلته. فنشأت بينه وبين عائلته صراعات أدت إلى إعلانه عدم إيمانه باليهودية كدين، قائلا إنه يؤمن فقط بالعقل الذي منعه من الإيمان بالرب.

بعد دراسته التاريخ في كلية نيو كوليج في جامعة أكسفورد، تخرج في عام ١٩١٤وحصل على جائزة بيت التذكارية خلال وقته في نيو كوليدج، وفشل في إجراء اختبارات الأهلية الطبية، وبالتالي لم يتمكن من القتال في الحرب العالمية الأولى. عمل بعد التخرج لفترة قصيرة في صحيفة ديلي هيرالد مع جورج لانسبيري. وحينما نشبت الحرب العالمية الأولى تم استدعاء هارولد لاسكي لكي يؤدي الخدمة العسكرية، لكن توقيع الكشف الطبي عليه أثبت عدم لياقته للخدمة العسكرية، فأعفي من أدائها ومن ثم أخذ يلقى محاضرات في التاريخ في جامعة ماك جيل بكندا وذلك من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩١٦.

وبعد انتهاء الحرب ألقى محاضراته في جامعات هارفارد، وامهيرست، وييل، غير أن المسئولين في هذه الجامعات لم يرضوا عن آرائه التقدمية. وعاد لاسكى إلى انجلترا عام ١٩٢٠، حيث انضم إلى حزب العمال البريطاني، والتحق بكلية العلوم الاقتصادية والسياسية. وعمل لفترة من الوقت في مجلة (نيشن) اللندنية، ثم عمل نائباً لرئيس المعهد البريطاني لتعليم البالغين.

وقد استعاد نشاطه في الجمعية الفابية، في عام ١٩٢٢ و في عام ١٩٣٦ تم انتخابه عضواً في الهيئة التنفيذية لها. وبعد عام ١٩٣٦ صار عضواً في اللجنة التنفيذية لحزب العمال. وقد ساهم في حركات الإضراب الهامة التي كانت تقوم بها نقابات العمال. وفي الوقت الذي احتفظ فيه

بمنصبه كأستاذ محاضر في مدرسة الاقتصاد البريطانية، أخذ يحاضر في الفترة ما بين ١٩٢٢، ١٩٣٦ في كليتي مجدالين وكامبريدج، وجامعة لندن، وجامعة ييل، ومعهد القانون السوفييتي بموسكو، وكلية الثالوث بدبلن، كما ألقى محاضراته في الفكر السياسي في جامعات عدة بأكثر من دولة أوروبية منها فرنسا، وأسبانيا، واليونان، وألمانيا.

وقد استمر في إلقاء المحاضرات وكتابة المقالات وإصدار الكتب حتى وافته المنية في لندن في ٢٤ مارس ١٩٥٠، بمستشفى سان ماري التي قضى فيها أيامه الأخيرة إثر اصابته بالانفلونزا.

السيادة والسلطة

أرسى صلح ويستفاليا عام ١٦٤٨ الذي أنهي ثلاثين عاما من الاقتتال الطائفي بين البروتستانت والكاثوليك عددا من المبادئ السياسية في أوروبا من أبرزها مبدأ سيادة الدولة والذي بموجبه صارت الدولة المستقلة هي الوحدة الأساسية في النظام الدولي، بحيث تتمتع كل دولة بالسيادة على أرضها. وتمتنع الدول الأخرى عن التدخل في الشئون الداخلية لغيرها من الدول.

ويمكن تعريف السيادة بأنها: هي السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة أخرى. وهو ما يعني أن الدولة ذات السيادة هي التي تسن القوانين المطبقة فوق أراضيها، وتتمتع بالاستقلال السياسي، والمساواة القانونية مع غيرها مع الدول.

وظل مبدأ السيادة يمثل أحد مرتكزات القانون الدولي والعلاقات الدولية وصولا إلى نهاية الحرب الباردة التي شهدت انتشارا للفكر الليبرالي الذي عمل على إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية مثل (السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى)، فضلا عن تبني مفاهيم جديدة تعبر عن تصورات الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية مثل مبدأ التدخل الإنساني الدولي الذي يثير إشكاليات عديدة لتعارضه مع مبدأ سيادة الدولة.

والسيادة في الفكر السياسي الغربي: هي امتلاك الإرادة وامتلاك التنفيذ، فإذا سُلبت الإرادة وصار تسييرها بيد الغير، يُصبح مسلوب الإرادة عبداً، وإذا سيّر إرادته بنفسه كان سيداً. أما السلطة فهي: ممارسة الحكم والقضاء. والفرق بين السيادة والسلطة هو أن السيادة تشمل الإرادة والتنفيذ أي تشمل تسيير الإرادة، وتشمل التنفيذ، بينما السلطة تختص فقط بالتنفيذ ولا تشمل الإرادة.

ويربط لاسكي بين الملكية والسلطة، ذاهبا إلى أن ظهور سلطة الدولة تزامن مع ظهور سلطة الملكية الخاصة، في أي مجتمع من المجتمعات، إذ يحدث أن يمتلك بعض الأفراد أدوات الإنتاج . ويمارسون سلطة ما، يمكن أن تتطابق مع سلطة الدولة نفسها، فهم يسنون القوانين حسب رغباتهم. ويحددون الأهداف التي تسعى سلطة الدولة إلى تحقيقها. ويسعون أيضا إلى الحصول على أكبر قدر من المكاسب التي قد يحققها نظام

العلاقات بين الطبقات. وهم يسنون القوانين لضمان حقهم في الحصول على هذه المكاسب.

وتمتع الدولة بالسيادة يعني أن تكون لها الكلمة العليا التي لا يعلوها سلطة أو هيئة أخرى. وهذا يجعلها تسمو على الجميع وتفرض نفسها عليهم باعتبارها سلطة آمرة عليا. لذلك فسيادة الدولة تعني وببساطة انها منبع السلطات الأخرى. فالسيادة أصلية ولصيقة بالدولة وتميز الدولة عن غيرها من الجماعات السياسية الأخرى. والسيادة وحدة واحدة لا تتجزأ مهما تعددت السلطات العامة لان هذه السلطات لا تتقاسم السيادة وانما تتقاسم الاختصاص.

وظهر مفهوم السيادة في القرنين السادس عشر والسابع عشر كنتيجة لتطور الدولة الحديثة "القومية" في أوروبا. فمع تراجع سلطة المؤسسات عبر القومية ممثلة في الكنيسة الكاثوليكية والإمبراطورية الرومانية، تمكنت الملكيات المركزية الطابع في فرنسا وإنجلترا وإسبانيا وغيرها من ادعاء امتلاك القوة المطلقة على أقاليمها تحت مسمى "السيادة". وأخذت النظرية تتبلور تدريجيا حتى زال الخلط بين الدولة والحكومة، وتقوم النظرية على تقسيم المواطنين في الدولة الى عدة جماعات اجتماعية لكل منها مصالحها الخاصة ومن خلال هذه الجماعات المتعددة اصبحت الدولة متعددة السيادة.

وهكذا ولد مبدأ السيادة مع ميلاد الدولة ثم تطور مع تطور الدولة

الوطنية في أوربا وظهور المؤتمرات والمنظمات الدولية، وكانت السيادة قي نظر فقهاء القرن السادس عشر دائمة ومطلقة لا يحدها إلا الله والقانون الطبيعي وغير تابعة إلى أي سلطة داخلية أو خارجية، إلا أن تطور العلاقات الدولية وتشابك مصالحها وكثرة الحروب أدت إلى ظهور المؤتمرات والمنظمات الدولية التي لعبت دوراً هاماً في تقنين مبدأ السيادة، فالسيادة تعتبر من الأفكار الأساسية التي يقوم عليه بنيان القانون الدولي المعاصر، لذا نجد أن معظم المواثيق الدولية تحرص على التأكيد على ضرورة احترام مبدأ السيادة.

والسيادة بمفهومها المعاصر فكرة حديثة نسبياً مرت بظروف تاريخية، حيث كان السائد أن الملك أو الحاكم يملك حق السيادة بمفرده، ثم انتقلت إلى رجال الكنيسة فكانت سنداً ودعماً لمطامع البابا في السيطرة على السلطة، ثم انتقلت إلى الفرنسيين فصاغوا منها نظرية السيادة في القرن الخامس عشر تقريباً أثناء الصراع بين الملكية الفرنسية في العصور الوسطى لتحقيق استقلالها الخارجي في مواجهة الإمبراطور والبابا, ولتحقيق تفوقها الداخلي على أمراء الإقطاع.

أما عند هارولد لاسكي فالدولة بمثابة تنظيم قادر على تلبية مطالب المواطنين. فهي عنده نظام اجتماعي يملك قانونا أعلى سلطة لإجبار مواطنيه، وتمتد ولايته تقليديا داخل حدود إقليمية واضحة وثابتة، فالدولة عنده لا تكون دولة إلا إذا امتلكت سلطة الإلزام أو الإجبار، فبغير هذه

السلطة تنتفي الطاعة اللازمة لحفظ تماسك الدولة وحماية وحدتها، فالدولة بما لها من سلطة إلزام وإجبار قادرة على إلزام وإجبار مواطنيها وكل من فيها من أفراد وهيئات، بأن يرتبطوا معا في كل واحد، فتعصم المجتمع من التفتت. وهذه السلطة هي ما يسمى في علم السياسة بسلطة "السيادة".

د. محمد عفيفي

الفصل الأول

أسس السيادة

١

يندر جداً أن نتساءل عن مدى تأثير معالم البيئة الموروثة على مؤسساتنا الاجتماعية ومع ذلك فإنه مما لا شك فيه أن الدولة على أقل تقدير وهي وليدة مجموعة خاصة من الظروف التاريخية. والإنسان بالطبع حيوان من نتاج مجتمع ما، بيد أن الهالة الفنية التي تحيط بفكرة الدولة الحديثة لم توجد حتى القرن السادس عشر. فإن السيادة –بمعنى أنها نطاق إقليمي محدد لا سلطان لأحد عليه– كانت في العصور الوسطى شيئاً لا يجرؤ المرء على التفكير فيه. كما كان أساس المنظمات الاجتماعية في العصور الوسطى يختلف اختلافاً قومياً. فقد كان هدفها هو الوحدة؛ والسبيل إليها يكمن في نظام المجموعات التي كانت في تشكيلها تتعدى الحدود الجغرافية. والواقع أن الحقيقة الإقليمية كانت –كما هي الآن– أمراً محدداً لا يمكن تجاهله. وليس بمقدور أي فرد أن يقرأ التنظيمات التي كانت تسير عليها إحدى الطوائف في العصور الوسطى دون أن يفطن إلى أن التاجر كان يعمل داخل نطاق محلي تحدده مشاعره، وأنه حيث تحددت المهارة التجارية فيما قبل عصور الإصلاح بالبديهيات التي وضعها المشرعون الأخلاقيون وبالمصادر الظاهرة للمورد الاقتصادي إلا أنها كانت متشبعة بأفكار قومية غامضة.

ومع ذلك، فهناك حقيقة سائدة هي أن تلك البساطة الظاهرة لعالم ينتظم عدة دول ذات سيادة لم يكن أمراً معروفاً على نطاق كبير. والسيادة بمعناها الحديث هي منشأ الحواجز البغيضة التي كان المفكرون في القرون الوسطى يسعون إلى التحرر منها مهما كلفهم ذلك. ولقد ورثنا تنظيمنا هذا عن فلول الجمهورية المسيحية التي كانت تسيطر على تفكير هؤلاء المفكرين. وكانت هذه الفكرة تتضمن في صميمها الميراث العظيم لإمبراطورية روما ولم تتح الفرصة للأفكار الحديثة لكي تشق طريقها إلا عندما ظهر عجزها عن أن تكون افتراضاً عملياً. وكانت الجمهورية المسيحية تتضمن تقديس الوحدة الشاملة. وكانت الجماعة تعتبر مجرد ستار يجب أن يخترقه الناس إذا أرادوا أن يكتشفوا الأسرار الحقيقية للكون.

وكان المفكر في العصور الوسطى يبذل قصارى جهده ليصل إلى حقيقة هذا السر الذي يمكن على ضوئه أن تظهر وحدانية البشر في الله واضحة جليلة. وقد نشأت الفكرة السامية للمجموع المتكامل التي تعلو على رغبات الأفراد والمؤسسات كل على حدة والتي تسمو بشكل ما عن المفارقات المقلقة في عالم متقلب. وهكذا اعتقد دانتي أن أقصى ما يستطيع أن يصل إليه الفرد هو أقصى ما يمكن تحقيقه للصالح العام، وكان هذا رفضاً للفكرة الشنيعة التي تقول بازدواج العالم والتي نادى بها بونيفاس الثامن في كتابه "أونام سانكتام" وكانت النتيجة الضرورية التي تجتمعها وحدانية هذا الغرض السائد هي وجود قانون واحد وحكومة واحدة. وهذا

ما دعى إلى أن تكون الدولة في العصور الوسطى عبارة عن كنيسة لأن الجميع كانوا مسيحيين، وقبل أن تسود هذه الوحدة الأساسية في الاعتقاد كانت جميع الخلافات تعتبر أموراً ليس لها أهمية. ولا يمكننا القول بأن العقل البشري في العصور الوسطى كان يعتقد أن تقسيم المجتمع إلى طبقتين منفصلتين أمرٌ بعيد الاحتمال ولكنه على أقل تقدير كان يرفض هذه الفكرة رفضاً تاماً. وقد دون لنا جلاسيوس الأول مثل هذه الصور الفكرية، ولكن حدث في الأيام الأخيرة من إمبراطورية كارولين أن تمكن بعض المفكرين –من أمثال القس هيفمكار وجوناس من أورليانز– أن يضعوا الأسس لدعاوى أوسع نطاقاً، تمكن جريجوري السابع واينوسنت الثالث من أن يخرجاها بصفة كونها أموراً متطورة.

والواقع أن المفكرين في العصور الوسطى لم يجدوا من السهل عليهم التوفيق بين الكنيسة والدولة. بل إن فكرة فصل الأمور الدينية عن الأمور الدنيوية لم تغب عن تفكيرهم لوقت طويل وكانت الحقيقة العظيمة التي تقول بفصل الممالك بعضها عن بعض تعني قبول نظم منفصلة للقانون.

وكان وجود عدة نظم قانونية مختلفة يعني وجود حكومات مختلفة لتنفيذها. وفي مثل هذا الإطار، بدت فكرة الوحدة أمراً يكاد أن يتلاشى أمام هذه الحقائق الجامدة. ومع ذلك فلم تتلاش هذه الفكرة. لأن العقل البشري في العصور الوسطى اقتنع بأن مثل هذا الاختلاف يمكن أن يصادف التوفيق في المجالات السامية.

وكانت المدرستان الكبيرتان للفكر السياسي في ذلك الحين تحاولان – ولو في مجال الصراع بين الإمبراطورية والبابوية– تحاولان أن تصلا إلى حل يتسم بالوحدة. ووضح الحل وبرز إلى الوجود قبل أن تنمو القوميات من جهة بينما كانت روما تتداعى من جهة أخرى. ومع ذلك فإنه حتى قيام حركة التوفيق ظلت جميع الكنائس التي تعتنق الفكرة السامية التي تقول بالامتياز البابوي– ظلت تصر على أن روما هي بحق سيدة العالم المسيحي. وهذا ما يؤكد أن العصور الوسطى كانت على إدراك تام بالسيادة ولو أن مظهرها الإقليمي لم يكن قد تطور بعد، ولأن جميع السلطات المتعددة كان يعني في جوهره السيادة الكاملة على أمور البشر. وكان لابد أن يؤثر حكم المسيح في السماء –ولو بصورة باهتة ولكنها حقيقية– في أية مملكة دنيوية، واتفق على أنه إذا كان المسيح ملكاً في السماء فلابد أن يكون البابا –راعي كنيسته– حاكماً في طريق وساطة روما ومساعيها الحميدة. وهكذا أصبحت السلطتان تتركزان في يد واحدة. ولم تكن سلطة الإمبراطور سوى إعراب عن رغبة البابا. فالقانون الإلهي هو الذي وضع الأسس لسيادة الكنيسة على العالم.

وهذا حلم غريب بالنسبة لنا. ومع ذلك فمن النادر حقاً أن تجد مفكراً من العصور الوسطى لديه الشجاعة لأن يقر– بأن ليو الثاني قد اعترف ضمناً بالحق الأسمى لشارل الأكبر في الحكم. ومن النادر جداً كذلك أن تجد رجلا من رجال الدعاية يجرؤ على أن يتحدى هذا الحكم

من أساسه. وهناك تهديدات وأعمال ترجع في أصلها إلى نظرية غامضة كتلك الظروف التي اقترنت بتحدي وليام النورماندي لمطالبة البابا بالسلطة المطلقة أو التي تتعلق بالكراهية الفعلية للخسارة المالية الجسيمة التي أوحت بوضع قوانين تحد من سلطات البابا.

والواقع أن "جيرارد" من مدينة يورك وضع تخطيطاً واضحاً لنظرية شاملة ترتكز على الحق الإلهي للملوك. ويصر "أوكام" على وجود عالم لا تكون فيه الكنيسة سوى جزء من الإمبراطورية، إلا أن هذه أيضاً وحدة كانت تداعب أحلامه. وينادي مارسيجيليو بتغلب السلطة الدنيوية على السلطة الدينية، غير أن شهرته تعتمد على أنه هو وحده الذي نادى بذلك. والنظرية العادية التي يعضدها جميع من يتحدون الكنيسة لصالح الإمبراطورية هي الفكرة القديمة التي تنادي بفصل السلطتين حيث تقوم كل منهما بالسيطرة في مجالها الخاص بها في نفس المجتمع المسيحي. ويعترف معظم المفكرين إن لم يكن جلهم بتناسق هاتين السلطتين بل لا يمكن تحقيق الوحدة إلا عن طريق التعاون السلمي بينهما. وقد كان هذا هو جوهر الحكم في مدينة "وورمز". بل إنه أيضاً جوهر الحل الذي توصل إليه بيير دبوا في الفترة التي كان يتلاشى فيها نفوذ روما –على خلاف ما يبديه لنا "أوغسطين المنتصر" من أنها فترة الدعاوى المتداعية– مما مهد الطريق أمام كثير من الأحلام القومية. فأتيح لكل من البابا والإمبراطور أن يأخذ كل منهما بنصيبه من الإمبراطورية الموحدة التي كانت تنقسم –من أجل أغراض إدارية

بحتة– إلى قسمين طبيعيين خالصين؛ أحدهما روحي والآخر دنيوي.

وأقل ما يقال هنا هو أنه لا يمكن تجاهل الدافع. فإن العالم الذي يقر بوجود المفارقات والخلافات فيه يبدو من أساسه نذيراً بانتشار الفوضوية. وكانت وحدة الولاء الشاملة ضماناً لاستتباب النظام. وهذا أيضاً ما دعا إلى أن يقوم كاتب محافظ كبير مثل أكويناس لا بالحث على رفعة شأن روما فحسب ولكنه يحذر أيضاً من الثورة الشعبية التي يكن لها كل احترام. وهذا أيضاً ما أدى إلى أن تكون حركة العصور الوسطى بعيدة على الدوام عن الولاء المتشعب الذي يتأصل في نظرية التنظيم الإقطاعي.

فإن العالم الذي تسود فيه الحقوق الخاصة –والذي هو في أساسه العالم الإقطاعي– لا يكفل ضمان المصالح العامة. وترجع أهمية البرلمان الحديث الذي تأسس في عام ١٢٩٥ مثلا إلى الجهاز الذي استحدثه من أجل القضاء على الحصانة المنفصلة التي تتمتع بها المنظمات الوظيفية أو الإقليمية. ولم يكن ليقدر للدولة الحديثة أن تظهر حتى استطاعت مصلحة المجتمع في العالم بأسره أن تحصل –ولو نظرياً فقط– على إنشاء هيئة تقوم بحماية مطالبها ضد الحريات والامتيازات المتعددة التي تتعارض وإرادتها.

وهكذا اتجهت الوحدة –التي كانت تخضع لسلطان البابا– وذلك في رأي معضدي كنيسة روما على الأقل– اتجهت إلى حد ما نحو تحقيق هذه المطالب. ولم تكن السياسة في العصور الوسطى سوى فرع من علم العقائد. وطالما كان الاهتمام الزائد موجهاً إلى العمل على تخليص الروح

كان من الصعب للمسائل الدنيوية أن تسود وتعلو. ومع ذلك فإنه كان لابد أن تعترف روما بوحدة أخرى بجانب الوحدة التي حددتها. وإذا كان من الممكن تصور اندماج البابا والإمبراطور في وحدة واحدة تهيمن على الازدواج الظاهر في العالم الذي يحكمانه فلن يوجد سوى القليلين ممن يساورهم الشك بل القليلين من أصحاب المكانة والشأن ممن يوقنون بأن الإمبراطور ليس سيد العالم الدنيوي.

وكانت روما هي آخر إمبراطورية في نظام الإمبراطوريات العالمية الكبرى. وقد يبدو –حتى في العصور التي سبقت المسيحية– أن عظمة رسالتها الواعية أمر يتحدى كل الشكوك. وهي قد استفادت –ولو نظرياً على الأقل– تقديساً جديداً من حياة السيد المسيح وبعد انتقالها من روما إلى بيزنطة جاءت إلى ألمانيا بأمر من الله. وهكذا حق للإمبراطورية أن تحكم ولو في الظاهر فقط الأمراء الصغار في العالم. والواقع أن الكتاب اختلفوا في تفسير مدى نفوذ الإمبراطور. ويميل المشرعون إلى أن يجعلوا الإمبراطور سيداً للعالم بالمعنى الكامل، لأن مبادئ التشريع تتوخى دائماً المجال الأوسع نطاقاً. وقد كان اينياس سيلفيوس في أيامه التي قضاها بألمانيا. كان متشبعاً بمثل هذه الآراء. ولكن أوكام –بما جبل عليه من طبيعة انجليزية تمكنه من اختيار أوسط الأمور– رأى أن الإمبراطورية ليست سوى سيادة مطلقة غامضة– واعتبر نيكولاس من كيوزا أن السلطة الإمبراطورية لا تعدو كونها مجرد حماسة من أجل تحقيق الرفاهية لجميع المسيحيين.

٢

ويعتبر هذا الرأي الأخير على درجة كبيرة من الأهمية، لأنه يحذرنا من البساطة المزيفة التي يمكن أن تلخص الفكر السياسي في العصور الوسطى في عبارة واحدة. وليس معنى هذا في الواقع أن وحدة السيطرة التي هي أقصى ما يرجى –لم تكن المزاج الغالب. ولكن الصراع في صف هذا التيار الجارف يكشف عن عدة مناهج أصغر ولكنها هامة في حد ذاتها. ولم يفزع العالم ولم يقف موقف المتفرج عندما حسم الصراع بين "جولف" و"جبلين".

فإن تقدم شعوب العالم نحو الشعور بالقومية كان عاملاً حاسماً في عهد الإصلاح، ويدل انهيار النظام الإقطاعي بصورته الصارمة على التحول إلى إتباع نظام اقتصادي أكثر تعقيداً من ذي قبل. والواقع أن الأفكار التي تخلفت عن هذه التغيرات لم تتطور تطوراً تاماً. وكان كل ما ينقصها وجود الأجهزة الإدارية التي يمكن لها وحدها أن تكفل تغيير هذه الأفكار من مجرد خيالات إلى حقائق واقعة.

ونتيجة لهذا جاءت المبادئ غامضة وغير كاملة (ولم تكن سوى مجرد اشباح باهتة تسعى إلى الوصول إلى جوهر النظام الدستوري). وهي تمثل مجهوداً يبذل نحو فلسفة للخلاص كان من الممكن أن تتحدى فكرة العصور الوسطى في الوحدة إذا أمكن لها أن توفر الأجهزة الفعالة. وكل النظريات التي تتصل بالولاء الموحد دقيقة قوية لأنها تشق طريقها في نظام يكفل حياة البشر العادية، ويجعلها أمراً ممكناً.

وتكتنف الأفكار عن الحرية دائماً صعوبات جمة. لأنها في أساسها لا تعدو مجرد اعتراف بأن الناس –سواء أكانوا أفراداً أم جماعات– يتحدون معاً بروابط جزئية. وهي بهذا تفتقر إلى البساطة التي يتيحها افتراض وجود مركز عام للإشراف، وأن الولاء الذي يثيره سيصدر نتيجة لذلك عن رجال يشعرون بوطأة هذا النظام القائم. وعلى أي حال فإن هذه النظريات لا تعدو كونها صراعاً نحو الوصول إلى تقرير الحقوق في المجال السياسي. وهي تحذرنا –وما أحوجنا إلى أن نأخذ حذرنا– من أن حدود القانون والأخلاق ليست متشابهة. وهي تمثل تلك النزعة الفردية النهائية في الشخصية الإنسانية التي لا يتاح لأي نظام أن يكفل لها استقراراً دائماً.

وليس هناك واحد من بين مفكري العصور الوسطى ينكر الرأي القائل بأن المجتمع بصفة كونه مجموعاً كاملاً يجب أن يسود في إقليمه. وقد يقال لنا إن السلطة تنبثق عن الإرادة الشعبية وحدها ويمكن البرهنة على أنه لن يكون هناك أي حق يعلو عليها. ولا تنكر نظرية العقد الاجتماعي هذا الرأي، بل إنه في واقع الأمر متضمن في جوهر النظام الإقطاعي. وقد يكون لإرادة الأمير قوة القانون ولكن شيشرون كان يقول إن القانون الأعلى يستمد قوته من مصلحة الشعب لكي يكون أساساً لأي مبدأ آخر. وعلى ذلك فسرت السلطة التشريعية بأنها تتجدد وفقاً لمقتضيات حاجة الشعب، وإن تنحية السلطة مهما كانت تتسم بالطغيان هو العلاج الوحيد لسوء الحكم. والواقع أن العالم في العصور الوسطى كان على إدراك حقيقي بالسيادة الشعبية.

ونتيجة لذلك فإن فكرة التمثيل النيابي تطورت بطريقة تكاد تكون حديثة. ونحن نسمع عن حقوق شعبية عاجزة –في نظر بعض الناس– عن تمثيلهم ولقد وضع لنا نيكولاس من كيوزا نظاماً برلمانياً بصفة كونه عنصراً أساسياً في الدولة. ولا يرى مارسيجيليو من مدينة بادوا –متبعاً في ذلك قول روسو– لا يرى أي حق فعلي في السيادة ما لم تكن هناك جمعية نيابية تمثل الشعب بأسره تقوم بممارستها.

وليس هذا كل ما جاءت به العصور الوسطى. فإنها مكتظة بالقوانين، وتحددت فكرة السلطة المطلقة بدقة تامة بطريق العناية التي وجهت إلى مبادئ الحق المجرد. والواقع أنه لا يمكن القول بأن هذا المبدأ يقوم على أساس سليم. فإن القانون الطبيعي يتميز عن القانون الإيجابي الذي يستمد من الحكومة مع اعتبار أن رجل الدعاية في العصور الوسطى –مثل المفكر في العصر الحديث– كان حائراً بين الصراع الذي يدور بين المطالب الأخلاقية والضرورة السياسية– ولكنه لوحظ أن القانون الإيجابي هو بدون شك علاقة بشرية محددة، وإذا رأى الملك الالتزام بما تعرب عنه إرادته فإنه لم تمح الفكرة القائلة بأن سلطة القانون الإيجابي لا تتميز بنفس الحق الذي يتمتع به القانون الطبيعي. فقد كان هناك مثلا نظرية سائدة في العصور الوسطى تقول بأن جميع تصرفات الأمراء التي تتعدى الأغراض الأخلاقية التي تهدف إليها الدولة تعتبر لاغية ولا سلطان لها.

وجدير بنا أن نكرر ما قلناه من أن تكوين المجتمع في العصور

الوسطى كان يؤكد هذه الأفكار. وإن إرجاع الغريزة الخاصة بالحرية إلى الشعوب التيوتونية يعتبر تخميناً أحمق. ولكن تغلغل فكرة العقد الاجتماعي في النظام الإقطاعي لا تخلو من أهمية. فإذا كان للسيد حقوق، فعليه واجبات أيضاً، وأن العلاقات السلمية التي كانت بينه وبين المحكومين تذكرنا بأن النظام الإقطاعي ليس غريباً عن فكرة العقد الاجتماعي في النظام الديموقراطي كل الغرابة. ولقد كان الملوك الإنجليز يعدون شعوبهم دائماً بإتباع سلوك قويم، بل إنه إذا حدث أنهم تعدوا هذا السلوك نتيجة لإهمال صارخ فلدينا الدليل في أداء قسم التتويج وفي المحاولة الغريبة في العهد الأعظم لتشريع الثورة ليدلنا على أن الملك والقانون ليسا عبارتين مترادفتين أو متشابهتين إطلاقاً. والواقع أن براكتون نفسه أخبرنا بأن القانون هو الملك، وأن حكمه الشامل قد يكون نذيراً باستخدامه لسلطات واسعة. وإن العبارات التي وردت في خلع الملك ريتشارد الثاني الذي حاول أن يكون إمبراطوراً مستبداً في مملكته– لتدل على أن هذا العصر كان ينبذ فكرة السيطرة المطلقة للملوك وقد أعقب هذا العصر تجربة دستورية ما زالت تحظى بإعجابنا. والواقع أن التقدمية لم تكن أمراً يجهله المشرعون في العصور الوسطى.

ومع ذلك فإن هذه النظريات الديمقراطية لا تكفل تصحيح الأحداث. والسبب في هذا واضح تماماً. فإن كفالة الحقوق الشعبية بأية طريقة واقعية تتطلب ضمانات إدارية لم تكن توجد قبل الثورة الفرنسية. ويمكننا أن نلاحظ

حتى قبل عصر الإصلاح شيوع هذه الأفكار وتطورها وأصبحت أكثر تمشياً مع المزاج السائد في ذلك الحين. لأن فترة العصور الوسطى مكتظة بالامتيازات والحواجز الاجتماعية التي حالت دون ظهور وحدة إقليمية طبيعية. ولكي نستشهد بمثال طبيعي على ذلك نرى أن الملك يبرز بوصفه مركزاً ظاهراً للالتجاء إليه، وليس من الصعب عليه أن يوسع مجال نفوذه حتى يواجه المطالب السياسية وأن يحاول إيجاد مخرج من هذه الحصانات المقلقة.

ولقد أضفى القانون الروماني قوته التنظيمية على مثل هذه المطالب الظاهرة. ونحن نخرج من التفكير في هذه المجتمعات إلى الحديث عن المجتمع الواحد وهو الدولة. فالدولة تسعى إلى الحصول على السلطات التي تحميها من الدمار. وهي تكفل الحقوق التي لا يمكن لأي قانون أن يقلل من شأنها، وإذا لم تحصل على تلك الحقوق فلن تكون دولة على الإطلاق. وقد نسمع عن حقوق السيادة الشعبية الثابتة، غير أنه من الصعب أن تتمشى المعنويات الميتافيزيقية مع قوة الإرادة الشخصية المسيطرة. وهذا ما يدفع المشرعين إلى أن يستخدموا المنطق في معالجة هذه المشكلة. وهذا لا يدل على أن من الصعب أن نبرهن على أن القيود الطبيعية لا تعني أكثر من كونها قيوداً أخلاقية ومن هنا لم تكن سوى خطوة للحث على إيجاد قدرة مطلقة. ولا تعتبر الدولة –حتى عهد هوبر–متحررة رسمياً من ربقة القانون الأخلاقي ولكن المفكر في العصور الوسطى كان يعجب إذا ما رفضت الدولة الإذعان لذلك القانون.

ويمكن بيان ما حدث بطريقة مختلفة شيئاً ما. فقد تبين أنه يجب أن تعلل الدولة في العصور الوسطى وجودها، وكانت الخلافات التي تنشأ حول فلسفة أرسطو عن الأسباب النهائية هي أكثر الأسلحة مواءمة لهذا الغرض. فإنه يجب أن يكون الفرد هدفاً نهائياً في حد ذاته –لأن الفكرة المسيحية عن تخليص الروح، لها أهمية لا يمكن أن يتناساها أي عالم بتاريخ الديموقراطية– ولكن الدولة تعيش أيضاً لتحقيق غرض منفصل خاص بها. وبالرغم من وجود الكنيسة بوصفها غرضاً منافساً آخر فإن بعض المفكرين من أمثال جون من مدينة باريس وجيرسون يمكن أن يدعو أن الغرض الذي ترمي إلى تحقيقه الدولة لا يقل في مكانته الأخلاقية عن غرض الكنيسة بينما يتهم مارسيليجيو الدولة بأنها تحرص على أن تتمتع بحياة رغدة بطريقة تجعل جميع مهام الكنيسة أموراً لا ضرورة لها. ولكن إذا كان للدولة غرض ترمي إلى تحقيقه فيجب أن يكون لها حقوق تكفل لها المحافظة عليه، وأن تكون هذه الحقوق ذات فكرة سامية. وهكذا لابد من التساؤل عن الوسيلة التي يمكن بها تحقيق هذا الغرض.

فمن الواضح تماماً أنه يجب أن يكون لدى الدولة كافة الوسائل التي تكفل لها تحقيق هدفها. ولا يجب أن يقف أي شيء في سبيلها، فمهما يكن نظام المجتمع الذي يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف فإنه يجب أن توجد هناك هيئة واضحة تتولى تدبير أمر هذه السيادة كشعب أو أمير أو مجلس. وهكذا تتجمع السلطة النهائية في المجتمع في نقطة واحدة داخل نطاق

بنيانها الدستوري. ومن هنا يأتي أن عضوية الفرد في المجتمع تعني عضوية الفرد في الدولة وخضوعه لقوانينها. ولكن أغراض الدولة واسعة النطاق حتى أن قوانين الجماعة الأصغر نطاقاً تعتبر غير هامة نسبياً. ولقد أصبحت الدولة والمجتمع متساويين أو كما يقول هيجل إن أسمى تعبير للهدف الاجتماعي قد أصبح الدولة. والنهوض بالشعب معناه الرخاء للدولة فحسب، لأن من طبيعة الدولة أنها كائن حي له خاصية الاستيعاب.

وقد تصبح الدولة قادرة على الاكتفاء الذاتي وهنا لابد أن تكون الدولة وحدها موضع ولاء الفرد. وتكف الدولة عن التفكير في سمو مكانتها على أنها شيء خارج عن ذاتيتها. فإن الدولة هي السلطة التي لا تعلوها أية سلطة أخرى والتي تخضع لسيطرتها جميع الهيئات الأخرى من المنظمات الاجتماعية كالطوائف مثلا. وهنا يبزغ الشعور بالقومية ليؤكد أن هذا الرأي أمر نهائي محدد مرغوب فيه. وعلى ذلك فلا يمكن أن يكون هناك سيد للعالم سواء أكان إمبراطوراً أم غير ذلك لسبب بسيط هو أنه لا يوجد عالم واحد. فهناك انجلترا وفرنسا وأسبانيا. وتتركز حياة كل منها داخل نطاق صاحب سيادتها العليا. وإن مملكة انجلترا –كما أعلن برلمانها– كانت حرة منذ الأبد حتى أنه ليس لها سيد دينوي سوى الله وحده، وعندما تساوت معها الملكية البيزنطية ادعى هنري الثامن أن مملكة انجلترا كانت دائماً إمبراطورية، وكان هذا تأكيداً قاطعاً لحق دولة تيودور المركزية في إدارة شئونها التي تنبثق من داخل حدودها الإقليمية.

ولم يقض على الجماعة تماماً ولكنها أحيطت بقيود خاصة. فقد ظهرت الدولة خلال تعاقب العصور الوسطى بصفتها النظام الذي تحول إليه المثل الأعلى للوحدة. فإن الشك الذي كان يسود العصور الوسطى حول فكرة الجماعية على أنها فوضوية لم يفارق تفكير العالم الحديث ولكنه استقر في الأسس الجديدة التي قامت عليها كل الدساتير. والواقع أن هذا التغيير جلب معه كثيراً من الشك والتردد. فقد ظل المشرعون حتى "بودين" في شك مما إذا لم تكن هناك قيود مبهمة لحقوق الجماعة، بل إنهم كانوا في شك حال دون أن يعتبروا الوظيفة من حقوق الملكية التي يتجمع حولها ضمانات تهدم من السلطة الكاملة. ولكن الحقائق كانت تتوالى أسرع من النظريات. فواجهت انجلترا فوضى الحرب الأهلية، وتقبل الناس بامتنان تام شيئاً يشبه السيادة الشخصية التي كانت تسود أيام التيودور على أنها تخليص لهم من الاضطهاد المتفشي. وكان نفس الشيء يحدث مع اختلاف بسيط في فرنسا وأسبانيا؛ وإذا كانت المركزية الإمبراطورية قد انهارت في ألمانيا، فإن أهم علاج استخدم فيها هو تفككها إلى دول مركزية على نطاق واسع.

وهنا تكمن الأهمية الدائمة التي نوليها لميكيافيلي فقد تبين المفكر في القرون الوسطى أن الدولة القومية أمر ضروري لتحقيق الحياة الكاملة. ولكن ميكيافيلي كان يرى أن على الدولة التي تريد أن تحيا حياة رغدة أن تملك أولا الوسائل التي تكفل لها هذه الحياة، وأضح ميكيافيلي في صورة

جافة فنون الحكم. كما لخص ذلك في موضوع ربما كان أطول شيء كتبه من قبل. وكان البحث المضني وراء الحق المجرد أمراً ضعيفاً إلى حد بعيد أمام القوى المادية والمطامح المترامية. فبينما كان مجلسا "بازل" و"كونستانس" يتصارعان مع المبادئ الخالدة، تمكنت البيروقراطية المركزية في روما من أن تقر فترة سلام كانت تعتبر فترة منعشة على الأقل إن لم تكن تحقيقاً للمثل الأعلى. فالكفاءة دائماً أكثر قدرة على العمل من الحق.

ولم يخفق ميكيافيلي في أن يفطن إلى أن سلطة السيادة الشعبية سلطة غير واعية إلى حد لا يتيح لها أن تكون قادرة على ممارسة سلطاتها ممارسة فعالة. كما رأى أن تحقيق هذه السلطات يقع على عاتق رجال –من أمثال قيصر بورجيا– وهم الذين تحولوا عن الغرض العاجل الواضح إلى السلطة التي يستندون إليها. فهو قد أزال الأهمية عن الحق الخالد ليمنحها للحقوق العملية التي يمكن للسلطة الفعلية أن تحصل عليها بكل سهولة. ولم يكن جل ما كتبه غير تعميم للحقائق المرة في عصره.

وهكذا أصبحت الدولة وريثة الجمهورية المسيحية؛ ومع ذلك فإن الأحداث –لا الرجال– هي التي كانت تقرر سلطتها. وهي قد تعالت على جميع المجتمعات الواقعة في نطاق أراضيها. كما أنها أوجدت هيئة واحدة بصفتها السبيل اللازم للتعبير عن إرادتها. واعتبرت أن الولاء المباشر لكل مواطن فيها أمراً ضرورياً. ولكن ما زالت هناك عدة مشاكل.

وإذا كانت الكنيسة العالمية لا تحوط بها عظمة الماضي إلا أنها ما زالت تحتفظ بعالميتها. فماذا يحدث لو أنها صمدت أيضاً ضد غزو امتيازات أصحاب السيادة؟ وليس هذا كل شيء.

فإن الدولة تتحرر من القيود ذات الصبغة القانونية المفروضة على سلطتها. ولكن القيد الأدبي يموت ببطء بالغ، وكان الرجال لا يزالون معتادين على عظمة المطالب الأخلاقية. وكان كل ما تحتاج إليه الدولة هي أن تنال الثقة كلها. وكل ما يقتضيه الأمر هو أن تنشأ أزمة تهدد وجود الدولة من الخارج وهكذا تجيش تلك العاطفة العميقة من الغريزة البدائية الجماعية التي تنادي الرجال بأن يدافعوا عن دولتهم. وهنا أصبحت أهمية القومية أمراً واضحاً لأنها أضفت على تمجيد الدولة شبه ظل عاطفي لا يمكن لها أن تكفله بأية طريقة أخرى. وجميع الأزمات لا تجد قبولا لدى الحرية ولن تتمكن الدولة من تحرير نفسها من تلك الأغلال التي تبقى إلا عن طريق هجوم خارجي.

٣

وجاء الإصلاح الديني بالضمانات اللازمة. فمن أبرز متناقضات التاريخ أن ينتج عن حركة كانت تهدف إلى التطهير الكهنوتي بواسطة الضمير الفردي. أن ينتج عنها قدر أكبر من سلطان الدولة. ومع ذلك فإن هذا التناقض يدع السبيل ممهداً أمام تفسير بسيط. فقد طلب لوثر من الكنيسة العنيدة أن تجري عدة إصلاحات لم تكن هي راغبة في القيام

بها. وكان رفضها يعني الالتجاء إلى سلطة الإمبراطور. ولكن الإمبراطور – وهو يدبر أمر سياسة خارجية معقدة–تردد في زيادة مشاكل هذه السياسة. وعندئذ أفضى تطور بسيط إلى أن يتجه لوثر بطلبه إلى الإمبراطور–بيد أن الكنيسة كانت مقدسة ومثل هذه المؤسسة القائمة في محيط تلك الظروف لا يمكن أن تغيرها إلا سلطة أخرى مقدسة مثلها.

ولذلك كان لوثر مجبراً على أن يعاود تأكيد الطابع المقدس الذي يتعلق بنفوذ الإمبراطور. وعندما أضيف إلى هذا الادعاء مطلب الكيان الإقليمي للدين تهيأت كل الوسائل لوقوع الأحداث التالية. وليس هناك شك في أن مبادئ لوثر تعتبر سلاحاً ذي حدين، لأنها اعترفت. كما حدث في ثورة المزارعين–بالتفسير للأمور الدينية بطريقة ديموقراطية إذا كان الناس يقصرون تفكيرهم على الأمور الدينية. ولقد أكدت هزيمة المزارعين والترحيب الحار الذي لقيه انتصار أعدائهم من لوثر، أكدا الناحية الأتوقراطية في وجهة نظره. وكان ما تأكد في الأصل هو حق الدولة –في شخص أميرها– في أن تطهر الكنيسة من الخطيئة. وكان مثل هذا الادعاء يتضمن تصفيتها ولم يفعل هنري الثامن شيئاً أكثر من أنه عبر تعبيراً شاملا عما كان يتوقع رؤيته أبناء عصره وهو أن يكون ذلك المذهب الجديد – الذي ينادي بأن تكون السلطة الدينية تابعة للسلطة الدنيوية– أمراً واقعاً.

ومع ذلك فقد كان من الواضح أن مذهب لوثر كان سلاحاً مشرعاً لمهاجم متخصص أكثر مجرد تعميم لفلسفة سياسية محققة تحقيقاً شاملاً فإن

هذه الأخيرة هي نتيجة للإصلاح الديني المضاد. ولقد جلبت الحروب التي قامت من أجل المبادئ الدينية– جلبت معها الموت والتعاسة. وبدت الحياة السياسية معرضة للخطر ما لم يكفل ولاء الأفراد ولاء كاملا لدولة موحدة دون منازع. بل إنه كان من الضروري –كما رأت الملكة إليزابث في انجلترا وكما رأى السياسيون في فرنسا– الاعتراف بوجوب التسامح طالما أن حق الدولة في أن تعيش بوصفها منظمة في حد ذاتها أمراً مكفولاً لها.

وهذا في واقع الأمر هو النتيجة الباهرة التي تمخض عنها النصف الثاني من القرن السادس عشر. فاعتنقت كل دولة عقيدتها الخاصة أما من خالفوا عقائد دولهم فقد منحوا حقاً للحياة ظل موضع نزاع دائم. ولكن للحق الآن مضمون خاص. فهو الحق الذي يقره قانون من البرلمان أو أنه مرسوم سجله البرلمان ووقعه ملك فرنسا. أي أنه امتياز تمنحه الدولة لجماعة ما من رعاياها يكون القضاء عليها أقل فائدة مما تكفله ممارستها لهذا الحق. وهذا يعني أن هذا الحق في طبيعته حق مشروع. فلقد تحولنا من الحق الأخلاقي العالمي في العصور الوسطى والذي يجب أن تحني له الدولة رأسها إلى حق يخوله القانون تتميز الدولة عن طريق جهاز سيادتها أن تفعله وأن تفسره.

ويشرح بودين بطريقة غاية في الوضوح هذا النظرية التي انتقلنا إليها ويعتبر كتابه لنفس هذا السبب نقطة البداية في النظرية السياسية الحديثة، لأن ما ضمنه في كتابه هو في جوهره النظرية القانونية الحديثة للدولة مع

بعض الاختلاف في التفاصيل. كما أنه لا ينبغي أن ننكر على هذا الكتاب أن فيه تكاملا منطقياً في حدود الدائرة الضيقة التي حاول أن يتصدى لها من جديد. فقد قال بودين "إن جميع خصائص السيادة تتضمن في هذا، أن يكون لدى المرء سلطة منح القوانين لكل فرد من رعاياه دون أن يتلقى منهم شيئاً. وقد تكون السيادة في يد واحد أو في أيدي بعض الناس أو في أيدي كثرة منهم ولكن إذا لم تكن هذه السيادة سلطة مطلقة فإنها تفتقر إلى دلائل سلطان سيادتها. وهناك تاريخ طويل يسبق تلك الكلمات.

فإن كل تحليل قانوني للدولة منذ أيام بودين حتى عصر هوبز فأوستن كان يقوم على الأساس أو الجوهر الذي توصل إليه هؤلاء المفكرون. كما أنه من غير الممكن في مجال القانون الإيجابي أن تفنده. فالقانون– الذي يبيح الحق من أهم أركان الدولة. ويجب أن يكون في كل مجتمع سياسي منظم سلطة محددة ما، لا تكون موضع الطاعة عادة فحسب ولكنها هي نفسها تفوق السلطة العادية. وواضح أن أي قانون يكفل طاعة الناس له بشأن نزوة مزاجية طارئة سوف يفتقر إلى الموافقة التي تستوجبها الحياة السياسية. فإن السيادة التي تنقسم بين عدد من السلطات المتناسقة سوف تفتقر في أوامرها إلى ذلك التعميم الذي يضفيه التطبيق الشامل والذي يمكنها به وحده أن تتميز عن الإرادة الخاصة.

وهذا ما كان يراه هوبز بوضوح بالغ فقال: إن الإرادة يجب –لكي تكون سيادة– أن تكون كل شيء أو لا شيء إطلاقاً. وهذا أيضاً هو رأس

القرارات الدستورية التي اتخذها مارشال فحورها. فلا يمكن لشعب ذو سيادة أن يعاني أي إهداء لشأنه من جراء القوى الفعالة لأجهزة هذه الإرادة. فإن اعتياد العصيان –الذي يعتبر حقاً شرعياً، من حقوق التحدي– لا يؤدي إلى أكثر من هذا النفوذ الذي يبعث على الأمل، والذي بادر واشنطن بجعله شيئاً مميزاً عن الحكومة وقد فعل هذا بدقة وبحرص كما إن للكنيسة؛ أو لنقابة العمال؛ إرادتها. غير أن هذه الإرادة – داخل نطاق المجال الذي تحكمه– يمكن إعادة النظر في أحكامها، ولذلك فإن هذه الإرادة تفقد جزءاً من سيادتها. فالمحاكم لا ترضخ لأوامر هذه الإرادة أو بالأحرى فإنها ترجع إلى وثائق الدولة قبل التصديق على هذه الأوامر.

إن نظرية بودين التي شرحناها هنا لا يمكن أن تتعرض لأي انتقاد. ومع ذلك فلا يجب أن ننسى الصعوبات الكبيرة التي لاقتها حتى تشق طريقها. وقد أجابت هذه النظرية على السؤال الذي يقول لماذا يجب على الناس طاعة القانون؟– أجابت بأن الدولة هي التي أرادت ذلك، وهي بذلك قد نسيت أن القانون –من وجهة نظرهما– لا يعدو أن يكون أكثر من أمر من أوامر الدولة. وكان هناك مفكرون كثيرون أعرضوا عن قبول مثل هذا الحل البسيط. بل يجب ملاحظة أن بودين نفسه كانت تساوره الشكوك في كمال هذه النظرية، لأنه يجعل قانون الدولة ملتزم أخلاقياً بالقانون الطبيعي وبقانون الإله. كما أننا يجب ألا ننسى الأساس العام

الذي كان يستند إليه في مجادلته. فقد كان يحاول أن ينقد دولة بدت وكأنها ستهلك أمام صراع العقائد المتنافسة ومن جراء ما ينطوي عليه صراع هذه العقائد من تحدي لوجود الدولة.

إن كلا من هوجينوت وليجبير اتفقا على أنه لا يمكن أن يسود السلام ما لم تكن هناك سلطة سائدة غير معيبة يمكن لها وحدها أن تكفله، وعندما أضفى بودين على الأمير هذه الصفات كان في الحقيقة يحاول أن يوفق بينهما. ومن المهم أن نتذكر هنا هذه الناحية العملية جداً في أعمال بودين. فهو لم يقم بعمل تحليل علمي لسلطة السيادة فحسب، ولكنه كان يدعو أيضاً إلى أن المجلس النيابي –أو حاكم الولايات مثلا– ليس أكثر من جهاز نافع لتسجيل متاعب الدولة. وكان مهتماً بتفوق تلك اللصوصية التي –قال بودين عنها– أن قانون الخيانة المعاصر فعل الكثير من أجل تدعيم أركانها. ولديه نصيحة قيمة يقدمها إلى عصره وهي تتعلق بالوسائل التي تحول دون وقوع تلك الثورات التي كان العصر ميالاً لها لدرجة مؤسفة. والواقع أن بودين كان فوق كل هذا باحث عملي في المرض السياسي الذي كان يعانيه عصره. وحدد بودين السياسة بأنها كانت تعتبر أقل قليلا. (نظراً لأن موضوعه يعالج أموراً فيما وراء الطبيعة) من سلاح يمكن بواسطته الوصول إلى وسائل خاصة للعلاج الذي كان دائماً ينادي به.

وليس هذا كل شيء. فالقول –كما قال بودين– بأن الدولة يجب أن تطاع لأنها دولة، سيؤدي إلى تضييق نطاق مشكلة الطاعة السياسية

ووضعها داخل قيود أضيق كثيراً مما كان الكثيرون يرغبون في الاعتراف بها. وكان معظم المفكرين يرى أنه يوجد من وراء مشكلة التفوق القانوني مشكلة أخرى هي مشكلة الحرية الدينية التي كان التفوق القانوني غالباً ما يتنكر لها. وهذا يعني أن أساس القانون –في رأي معظم المفكرين– هو بحث سياسي ديني. فهؤلاء الذين اعترفوا بقدسية الملوك. مثل أتباع هيجنوت بعد عام ١٥٨٩– كانوا في الغالب مفكرين انتفعوا دينياً من وراء اعترافهم بذلك. فلم يشأ أحد من أتباع كالفين في هولندا أو أحد الجيزويت في انجلترا أن يعترف بهذا المذهب.

وكان لابد من أن تجبر أية إجابة كاثوليكية على جيمس الأول مثلاً أو أي دفاع من جانب المقاومة الهولندية ضد قوة إسبانيا على أن تتخذ عدة سبل مختلفة. وأجبر القانون في كل منهما على أن يفترض أساساً أخلاقياً له لا يمكن لأي سلطة قانونية خالصة أن تدعي حق تقاضيه فإن القانون إذا ما استمد سلطته من الله أو من مبادئ الطبيعة الخالدة لا يمكن أن ينحصر بسهولة داخل نطاق قيود أية إرادة غالباً ما تكون إرادة فرد واحد. إن مثل هذا الرأي الذي يقول بوجود حق سابق للسيادة ويقوم مقام المعيار لجوهرها ليس له بالطبع نفس البساطة التي جاء بها تحليل بودين. والواقع أن مجرد تقرير هذا الحق قد يعتبر هداماً للسلطة لأن أول ما يتضمنه هو الشك فيما إذا كان ينبغي طاعة الأمر قبل فحص جوهره.

فمن الواضح أن أي فرد يدين بالكاثوليكية مثل روسو الذي حاول

أن يجد منفذاً للاعتراف بسلطة البابا لم يستطع أن يجد ما يطمئن إليه في مذهب ينتهي إلى المعادلة بين المشروعية والحق من أجل السلام. وكانت نقطة البداية عنده. وكانت هذه أيضاً هي نقطة البداية عند أتباع الكنيسة الاسكوتلندية البروتستانتينية ومنهم بوكانان– أن "الحق" أعظم من السلام ولما كان روسو يكافح في سبيل حرية يحتمل أن تتناقض مع نظرية تفوق الدولة على كل ما عداها، كان الشيء الذي ينشده هو أن يثبت أولا أن مبدأ القبول هو جوهر الروح الجماعية، ثم يدلل على أن الصورة الوحيدة التي يكون فيها القبول مرضياً لجميع الهيئات، هي حيثما يكون من المسلم به أن السيادة سيادة شعبية في طبيعتها. ولكن السيادة الشعبية بوصفها مشكلة إدارية ستنجم دائماً عن القيود التي تفرض على السلطة صاحبة السيادة التي تباشر مهامها في الحياة اليومية للدولة. أو بالأحرى فإنه سيبدو –وهذا في جوهره ما نادى به جميع دعاة الملكية– أن من المستحيل أن تتساوى نظرية السلطة غير المحدودة مع نظرية الحق الأخلاقي.

ويمكن لهذه المجادلة أن تصاغ في عدة صيغ مختلفة. فحاول فرانسيس هوتمان في مؤلفه "فرانكو– جاليا" أن يصل إلى أساس تاريخي لنظرية السيادة الشعبية وذلك بأن يحلل التاريخ الفرنسي السالف في إطار ديموقراطي. وقد ادعى ألثوسيوس أنه ما دامت السلطة النهائية دائماً في حوزة الشعب فليس الحاكم الفعلي أكثر مما يضفيه عليه مركزه من تفويض،

ولابد أن قاضي قضاة مدينة "إمدن" كان يعلم علماً تاماً الحدود الضيقة التي تتيحها السلطة المفوضة.

وجدير بالذكر –بل إنه من الطبيعي أيضاً– أن جميع هذه النظريات التي تعارض نظريات بودين تحاول أولاً وقبل كل شيء أن تصل إلى الوسائل التي تكفل الحرية الدينية. ولو كان بودين قد سلب صاحب السيادة سلطته في مجال الأمور الروحية لاختفت من أحابيل منطقه دون شك روح البحث العاطفي من أجل الانطلاق. ولو كان قد فعل ذلك لافتقر صاحب السيادة عندئذ إلى تلك العظمة التي عرفت على أنها تعدد الاختصاص. ومع ذلك فحقيقة الأمر أن تاريخ انجلترا في القرن السابع عشر يدل دلالة واضحة على أن قبول الظروف التي أتاحت استتباب السلام الديني قد جعل نظرية السيادة البرلمانية أمراً شائعاً طيلة جيلين. وهذا يعني أن أساس الصراع ضد نظريته يتلخص في مجال الخبرة التي كانت تمر بها عندئذ أعمق العواطف عند الناس. ولم يكن الأمر يدعو إلا إلى وجود قلق عام عند معظم الناس ونظر ثاقب مثل ما كان لوليم الثالث الذي كفل تشريعاً يقضي بنكران الذات مثل قانون التسامح. ولذلك فإنه لم توجد أية حواجز في طريق السيادة في الدولة الانجليزية بمقتضى قانون رسمي. ولم يخل دستور فرنسا الثوري من ابتكار عندما أعلن نظرية لا تختلف في جوهرها عن النظرية الانجليزية بشأن السيادة.

٤

يدل التخلي عن المشكلة الدينية على ظهور أساس يتلافى عنده جميع من يتمتعون بحقوق المواطن. فهذا هو الأساس الذي قامت عليه جهود بودين والخطوط العريضة التي جعلت نظريته تحوز الرضاء والقبول. ولكن المشكلة كانت أعقد مما تدلنا عليه هذه العبارة. فهي قد جعلت الدولة تتمتع بالسيادة ولكنها لم تحدد الدولة تحديداً دقيقاً.

أما هؤلاء ممن اضطرتهم الأحداث إلى الالتجاء إلى انتهاج نظريات أكثر تحرراً –مثل ألثوسيوس– فقد اكتشفوا في الشعب بصفة عامة جذور الدولة. وينبثق حماس الجيزويت نحو إيجاد سيادة شعبية من اعتقادهم الواضح بأنه إذا ما اعتبرت موافقة الشعب على الأعمال الحكومية أمراً جزئياً، فإن الطريق يكون ممهداً أمام تدخل البابا.

وخلاصة القول أن مبدأ التعاقد الاجتماعي هو مبدأ يحد من سلطة الحكومة. وهذه النقطة هي التي كانت موضع البحث العقلي الدقيق من هوبز. فإن إقامته بأوربا أتاحت له دون شك فرصة التعرف على السبل الملتوية التي انتهجها أعوان البابا في تحطيم إيمان الدولة بانعزال سيادتها. وكانت مهمته هي أن يجعل من العقد الاجتماعي وسيلة للاستبداد– وكان مؤلفه أول كتاب يضع الأسس للموافقة الشعبية على أن لها نظامها النهائي الخاص. ولقد أثبت سير روبرت فلمر مقدار ما تحوزه طريقة هوبز من إعجاب، ذلك مع أن استنكاره للمصدر الذي اكتشف فيه هوبز القوة

لم يحل دون إعجابه بطريقة ممارسته. إلا أن الحقائق كانت أقوى من تلك البساطة التي قامت عليها نظرية هوبز.

ويتضح من أي تحليل بسيط أن جوهر الدولة يقوم على الروابط المتبادلة بين الحكومة والمواطنين. فإن الدولة –على أي حال– هي من حيث أساسها مجتمع إقليمي ينقسم إلى حكومة ورعايا وقد تتمتع الحكومة بمقتضى القانون بسلطات واسعة غير محدودة، وحقيقة الأمر أن هناك دائماً مجموعة من الشروط التي لا تجرؤ الحكومة على تخطيها. ومع ذلك فالغالب أن الحكومة تحاول دائماً أن تتخطى تلك الحدود. وقد حاول جيمس الثاني أن يفعل ذلك وكانت النتيجة أن قامت الثورة الانجليزية.

ولم تكن مؤلفات "لوك" غير تكرار للاحتجاجات التي شنها من قبل مفكرون مثل "سيدني" و"جوليان جونسون". وهناك قدر من الموافقة الشعبية التي قد لا يسهل التقليل من شأنه. ويحاول "لوك" أن يستخلص من مؤلفات هوبز الحق المنطقي وذلك بإظهاره أن نتائج السلطة غير المحدودة تقضي على إمكان الاعتراف به.

وكان يعلم علماً تاماً أن الهيئة التي تقوم بالأعمال اليومية للدولة سيكون لها حتماً النفوذ الرئيسي فيها. فإن السيادة –وهذه كلمة لم يستخدمها "لوك" في مؤلفاته– تتجه دائماً نحو مركز الإدارة. وهذا ما ساقنا إلى القول بأن معظم تفكير "لوك" كان ينصب على فرض القيود على سلطة الحكومة.

وهذا أيضاً ما أدى إلى أن تكون النظرية القانونية للسيادة دائماً أمراً أضيق من أن يلاقي قبولاً نهائياً عند لوك أو عند جميع من جاءوا بعده من المفكرين حتى وقت روسو. ولم تكن تلك النظرية مستساغة، لأن نقطة الفصل في الحكم السياسي لم تكن حق الإرادة بقدر ما كانت مادة الشيء الذي أرادته الهيئة التي أسندت لها السلطة العليا. وقد كانت وجهة نظر لوك هذه موضع رضاء الجميع طالما كان "وولبول" يعمل على استتباب السلام في انجلترا وطالما كان شاتهام يحرز لها الانتصارات. فإن مجهودات الحكومة كانت تتجاوب مع ما تردده رغبات شعبها. ولكن نظرية "لوك" أصبحت غير مناسبة بعد أن حاول جورج الثالث أن يخضع الأوضاع الدستورية في البلاد للأغراض الاستبدادية. وكانت الحاجة تدعو إلى إيجاد نظام جديد تقوم عليه دولة انتشرت جذورها إلى أكثر من عدد الناخبين.

وشهد مولد مذهب التقدمية الانجليزية الحديثة الذي يرمز له بتأسيس جمعية مناصرة وثيقة الحقوق– شهد الاعتراف الكامل بنفوذ روسو. فإن إقامة دولة تضيق فيها إرادة الجميع إلى حد التعبير عن الرغبة الملكية جعلت طبيعة روسو السخية تسخر من أي نظام يفشل فيه الصالح العام في تحقيق رغبة عامة. ولذلك كتب روسو يعارض آراء هوبز. وكان ما دعاه إلى ذلك هو اعتقاده بأنه إذا ما انتقلت السلطة النهائية من يد الشعب فإن الإرادة التي تكفل الإعراب عن النفس تكون دائماً إرادة لا تمثل سوى مصلحة فردية خاصة. وقد يسهل كفالة هذه الإرادة –كما حدث في

فرنسا في عهد لويس الخامس عشر– بحيث تحقق أهدافها ولكن روسو لم يقف عند النظام على أنه الغاية الأسمى. فإن ما كان روسو يحاول الوصول إليه هو العدالة؛ وكانت نظريته عن الإرادة العامة هي الجهاز الذي يتيح تحقيق العدالة. فإن أثرها سريع وفعال. ويرجع بريستلي وبرايس في انجلترا بذور هذا الحق إلى قوة السيادة الشعبية الكاملة.

فليس القانون في اعتبارهما أمراً بل تعبيراً عن الموافقة العامة على إجراءات تخدم الصالح العام. ويستوجب قصور الحق الشرعي رفض الأمر الذي ينطوي عليه القانون. وقد بذل "بيرك" كل مجهوداته محاولا التدليل على أنه من السهل أن يقابل الأمر الشرعي بالرفض. فإنه ليس مجرد مسألة استبدال خطأ موروث. ولكنه مشكلة تتلخص فيما إذا كان من المحتمل أن تكون التجديدات المدخلة تعتبر تحسيناً على المؤسسات التي يعزى وجودها إلى الماضي بعد أن أضيفت لها المواد البشرية التي كان علينا أن نوجدها والذي استنكره على روسو أنه كان يميل إلى الزج بالمشكلات السياسية في إطار من النظم الموضوعة. وهنا كان بيرك على حق.

فإن الإرادة العامة التي وضع روسو كل ثقته فيها تعتبر أمراً يستحيل اكتشافه خارج نطاق معين أو منطقة معينة وكان جودوين –وهو من أكثر أتباع روسو منطقية– يميل إلى الانتهاء إلى خاتمة واضحة فيرفض حق السلطة خارج نطاق معين. ومن هنا يمكن أن نعتبر أن جميع الأعمال تصدر عن الموافقة الحرة. وسوف يطغى عنصر الإجبار إذا ما تخطينا حدود

هذه المنطقة. فإن الإرادة التي تعمل لا تذيب شخصيتنا في ذاتها. لأنها تعتبر قيداً بالنسبة لنا، وقد قال جودوين أن هذه القيود تمارس دائماً في صالح الأنانية الخاصة.

وليس هناك ثمة شك في أن فكرة الإرادة العامة كما رسمها لنا روسو لا تضيف قيمة كبيرة إلى هذه المشكلة. فإذا كانت تعني أنه يجب أن يكون للحق اليد العليا فهي إذن لا تخرج عن مجال الغرض دون أن يكون من مستلزماتها تأكيد هذا الحق. وإذا كانت تعني حكم الأغلبية –كما كانت تعني عند روسو– فليس هناك غير قليلين ممن يجرأون على القول بأن الأغلبية تكون دائماً على حق. ولكن هناك مشكلة أكثر تعقيداً عمل روسو دائماً على أن يتجنبها.

وهي أن الدولة الحديثة يجب أن تعهد بأمر حكمها إلى عدد قليل من الأيدي نسبياً. ولا تكون الإرادة تبعاً لذلك أكثر من عينة جاءت عفواً لذلك الخليط من الإرادات التي تتألف منها. ومن أجل أغراض قانونية وجب أن يوكل أمر السيادة لهذه الإرادة السائدة. والواقع أن مثل هذه الخاتمة ازدراها واحتقرها روسو، وأعلن أن الشعب الانجليزي لا يتمتع بالحرية إلا وقت الانتخابات فقط. ومع ذلك فإنه لا يخطر ببال أحد أن يجد بديلاً في مجال الحياة الحديثة عن الحكومة المباشرة. وكل ما يمكن أن نفعله هو أن نضمن أن هؤلاء الذين يدبرون أمر سلطة السيادة يستمدون سلطتهم هذه من دائرة أوسع من أي وقت فيما مضى ويمكننا أن نتأكد

من أن المؤثرات التي تقودهم والمصالح التي يرعونها تعتبر أبسط مما كانت عليه قبل أحداث عام ١٧٨٩. وأن يكون الشعور بالمسئولية وعقوبة الانحراف أعمق في نفوسهم مما كانت الحال عليه فيما مضى.

فإن الإرادات الجديرة بكل احترام أصبحت أكثر مما كانت في الماضي. وأصبحت القيود الخفية التي تحيط بالسلطة الحاكمة أكثر تعقيداً مما كانت عليه عندما كانت السياسة حرفة تحتكرها طبقة المترفين دون غيرهم. وهذا في حقيقة الأمر هو ما ندين به لتعاليم روسو. فإن الغرض الذي كان يسعى إليه لا يمكن تحاشيه بقدر ما كان الجهاز الذي اقترحه أداة عديمة الجدوى. وإن الاحتفاظ النهائي بتلك المميزات الشرعية التي تطيل من بقاء ذلك النظام المتداعي أمراً مستحيلاً.

وغالباً ما ينظر إلى أسس السيادة –بعد عصر روسو– من نفس الزاوية التي اهتدى هو إليها. ولم يفعل كل من بنتهام وأوستن في الحقيقة شيئاً سوى أنهما ترجما الغرض –الذي كان يرغب روسو في تحقيقه– إلى قوانين شرعية خاصة تتلاءم مع عصرهما. فالدولة –في اعتبارهما وفي اعتباره أيضاً– تختلف عن أي شكل تنظيمي آخر في أنها تحدد أساساً عاماً تعتبر مصالح الناس بمقتضاه متشابهة تشابهاً تاماً.

ويعرض علينا المشرعون دولة يتمتع الجهاز الذي يتولى سيادتها بسلطة غير محدودة لا رادع لها. وعزز الفلاسفة هذه النظرية القانونية بأن جذبوا انتباه الناس إلى سمو الغرض الذي أنشئت الدولة من أجله. وهذا

يعني أنهم يعبرون عن غايات النظام القانوني التي لم تعرف بعد. فإن المشرع لا يفعل شيئاً سوى أنه يصف المصدر النهائي للحقوق أما الفيلسوف فيبرر هذا المصدر وذلك بتحليل الرسالة التي ينطوي عليها. وفي كلتا الحالتين يكون الغرض وحدة متكاملة. وبداهة أن على الدولة أن تنتصر في أي صراع ينشأ لأن المظهر الإنساني الذي تعتبر الدولة تعبير عنه هو مظهر عام بالنسبة لنا جميعاً.

لأن الدولة بوصفها نظرية فلسفية لا تفرق بين اليهودي أو اليوناني وليس فيها الحر أو الرقيق. فنحن جميعاً نتلاقى على أساس عام من الرعوية المتماثلة. وهذا هو السبب في أن الدولة تعتبر التعبير النهائي عن العقد الاجتماعي. فلكل الأشكال التنظيمية الأخرى طبيعية انحرافية خاصة في تكوينها. والدولة –بطبيعتها الإقليمية– تضم جميع الأفراد. وهي تتصف بالشمول إذ أنها هي التنظيم الإجباري الوحيد الذي يربط بين الناس.

ومع ذلك فليس من السهل أن نقول –من هذه الزاوية– أن الإطار التاريخي الذي ينطوي عليه هذا التأكيد قد تم اكتشافه اكتشاف تاماً. فلقد استفادت الدولة القومية من فكرة الوحدة بوصفها سلاحاً ضد عدوان روما. كما استخدمت الوحدة أداة في صراعها الدولي، ولكي تصمد الدولة القومية أمام الفلول الغاضبة في عصر الإصلاح والعصر المناهض للإصلاح، أجبرت الدولة على أن تكون وحدة واحدة لا تتجزأ. ويكمن

وراء افتراض الوحدة والكيان الذي تنطوي عليه في مثل هذا الصراع معنى جليل لا يمكن إنكاره.

وإن الانتقال من تلك السيادة الموحدة التي تكفل الحماية ضد أي هجوم أجنبي إلى المشاكل الأكثر تعقيداً في التنظيم الداخلي للدولة أمر غير صحيح إطلاقاً. وإن التغيرات الداخلية تعتبر حركة مناهضة لأي نظام قائم، تستخدم سيادة الدولة دائماً في المحافظة عليه من الناحية التاريخية. ويتلاشى حقها الشرعي في الوجود دون أدنى بحث في نطاق التبرير الأخلاقي. وقد يقول بعض المفكرين مثل هوبر أن ثمن المقاومة يعتبر دائماً أكبر من القيمة التي تستحقها.

كما أن هناك مفكرين آخرين مثل ب. هـ. جرين يقولون أننا نواجه الدولة في خوف وهيبة لأن اجتراءنا على مقاومتها لن يكون دائماً في صالحنا. وهناك آخرون مثل "بوزانكيه" قد يهبون الدولة حقاً لا منازع فيه على أساس أنها في النهاية ستجسم أروع ما في ذواتنا. ومع ذلك فإن أبسط الحقائق هي أن القلب الحقيقي للدولة –من ناحية العلاقات الداخلية– هو حكومتها، وأن الوحدة التي تمثلها ليست مصلحة رعاياها بوجه عام بقدر ما هي تمثل الشطر الذي يهيمن على الحياة الاقتصادية لأفرادها. وإن انجلترا وفرنسا وأمريكا تمثل –من ناحية المسائل الداخلية– خليطاً من المصالح التي تتصارع فيما بينها من أجل البقاء. وليست هناك ضرورة في أي تحليل واقعي لوجود وحدة في الغرض بين الفئات التي

نكشف عنها. فإن الإرادات التي نتلاقى معها تهدف إلى تحقيق نفسها مما يؤدي في الغالب إلى القضاء على النظام القانوني الذي تقوم عليه الحكومة.

وليست هناك أية علاقة من حيث الوحدة تربط بين انجلترا كما تصورها "أيرتون" وبين انجلترا كما يراها دعاة المساواة. ولا يوجد أساساً مشتركاً يمكن أن يتلاقى عنده كل من "كوبدن" و"لورد جورج بنتنك". ولم تحاول الكنيسة الانجليزية في القرن السابع عشر أن تنعم بوسائل الحياة الطيبة على المنشقين. ولم تحاول طبقة النبلاء في العصور القديمة أن تشارك العامة أسباب السعادة. ولم يفهم أولئك الذين كانوا يمتلكون القوى السياسية في مطلع إصدار وثيقة الإصلاح عام ١٨٣٢– لم يفهموا معنى الحياة الكريمة كما كان يقصدها روبرت أوين أو فرانسيس بلاس. ويبدو أن الإرادة التي كانت تكفل التعبير عن ذاتها كانت دائماً إرادة جزئية لا تسعى إلى المنفعة العامة بقدر سعيها إلى استخدام الأجهزة الحيوية للدولة لتحقيق أغراضها الخاصة. وليس معنى هذا بالطبع أن المنفعة العامة قد تستبعد تماماً.

وليس معنى هذا أيضاً أنه لا يجوز وجود خير عام موضوعي يفضل بكثير الخير الذي يقصر على الخاصة. بيد أننا نجد أن سيادة الدولة في الصراع السياسي الفعلي تعني سيادة الحكومة. فالأسلحة التي تكون تحت تصرفها تؤدي بشكل دائم إلى خير أقل بكثير في الواقع والهدف أيضاً مما يمكن أن تسعى إليه الدولة.

والحقيقة أن الدولة –باعتبارها وحدة خارجية– تسعى إلى البقاء وسط عالم من الدول لا تعني نفس الشيء (بالنسبة لمواطنيها) الذي تعنيه تقلبات الدولة في حياتها اليومية الداخلية. على أن العلاقات التي تربط بين أجزائها في هذا المظهر الأخير ليست موحدة سواء في الغرض أو في الوسيلة. وكل ما فعلته نظرية السيادة التقليدية أنها فرضت على هذه العلاقات نوعاً من الوحدة وبذلك وضعت هذه النظرية نفسها تحت تصرف الهيئة الاجتماعية التي تسيطر على حياة الدولة في فترة تاريخية معينة.

وليس ضروريا أن نشارك "جيبون" اعتقاده بأن التاريخ سجل حافل بالجريمة لنصل إلى أن التاريخ مليء بالأمثلة التي تدل على أن رخاء الخاصة ينتصر دائماً على حقوق العامة واحتياجاتهم. وهذا ما يجعل نظرية السيادة الشرعية قاصرة عن أن تعطينا أساساً تقوم عليه فلسفة عامة للدولة. ذلك لأن نظرية السيادة الشرعية تستند في أساسها إلى تحبيذ النظام دون أن تستفسر عن الأهداف المراد تحقيقها من وراء إتباع هذا النظام.

ويجب أن تقوم أسس السيادة على جذور عميقة إذا شاءت أن تكون فلسفة حقيقة– ونحن نحتاج علاوة على كل شيء إلى البحث في الحوافز السيكولوجية التي يقع على التنظيم الاجتماعي مهمة إشباعها. وإن الوسائل التي نعمل بها تحمل في مظهرها دلائل أزمة حاول الناس فيها أن يجدوا تفريجاً عن تعاستهم التي سببتها لهم الخلافات الدينية مهما كلفهم ذلك من ثمن. وهذه الوسائل لا تتناسب مع عصر توجه فيه كل الجهود

نحو تنمية روح المبادرة عند الإنسان العادي. وإن الحرية التي اكتسبتها هذه الفئات تقتصر على عصر سهل فيه الاعتراف بتلك الخلافات دون أن تلحق أية خسائر مادية بالشخصية الإنسانية. وقد انقضى هذا العصر منذ أن بدأ الانقلاب الصناعي. وأصبحت الجهود الرئيسية تبذل نحو تحدي الحقوق الشرعية التي وضعت باسم المساواة والتي لا تتلاءم مع مؤسساتنا. والنتيجة التي ينطوي عليها هدفنا هي توزيع القوى توزيعاً يشمل نطاقاً كبيراً. وهذا يتطلب فلسفة جديدة للدولة لإشباع المؤسسات التي يتطلب وجودها تحقيق هذا الهدف.

الفصل الثاني

نظرية السيادة الشعبية

١

أكد أليكس دي توكفيل وجود ميل طبيعي عند الناس للخلط بين المؤسسات الضرورية وبين المؤسسات التي اعتادوا عليها. وهذه حقيقة قد تكون أكثر تعميماً في تطبيقها مما تراءى له. فمن المؤكد أن طالب الفكر السياسي والقانوني سوف يجد نفسه مجبراً في كل عصر من العصور على التمعن في النظريات التي يقال عنها إنها من النظريات الجوهرية حتى في الوقت الذي تكون فيه مادتها الأصلية قد تحولت إلى شكل مخالف.

فإن أي فرد يقوم – على سبيل المثال– بتحليل النظرية الحديثة في الدراسة سوف يقتنع حتماً بأنه بينما يدين القضاة بالولاء لاعتقاد قديم راسخ إلا أنهم لا يترددون في أن يضفوا على هذا الاعتقاد معنى جديداً. فلم يعد للعقد الاجتماعي تلك المكانة الرفيعة التي كانت له من قبل، غير أن هؤلاء الناس الذي يحنون هاماتهم للافتراض الحديث القائل بالتماسك الاجتماعي يكنون له –دون وعي تام– نفس التقديس الذي كان له قديماً.

ويمكننا أن نؤكد حقيقة مشابهة عن النظرية العامة للسيادة. فهي سقطت عن مكانتها الرفيعة. ولقد أكد رجال القانون البارزون الطابع الغير المرضي الذي تتميز به هذه العبارة السافرة التي قد نقرنها خطأ باسم أوستن

العظيم. فعندما ندرس النظرية التاريخية في السيادة، يصبح من الواضح أمامنا أن اقترانها بالدولة الحديثة ليس سوى تعبير عن بيئة خاصة أخذت في التلاشي. وليست السيادة سوى اسم نطلقه على إرادة خاصة معينة يمكن أن تعتمد على قوة غير معتادة لتحقيق أغراضها. كما أنها لا تنطوي على شيء مقدس أو غامض، وإذا كان لها أي معنى على الإطلاق فذلك أنها يمكن أن تكفل الطاعة داخل نطاق حدود معينة.

والواقع أننا لا يمكننا أن نتنبأ بتلك الحدود أو أن نحددها بالتأكيد، بالرغم من أننا يمكننا أن نشير إلى التهور السياسي المتأصل الذي غالباً ما يتخطى تلك الحدود. ولقد أصبح من المعتاد في المجتمع الديموقراطي الحديث أن نربط بين تلك السيادة وبين الشعب بوصفه وحدة واحدة. وقد يصر واضع النظرية على أن الدولة وحدها (وهو هنا يعتبر الشعب وحدة سياسية واحدة) هي التي يمكن أن تمارس السلطة العليا.

وهذه النظرية ليست جديدة كما أنها ليست بأكثر نفعاً الآن –إذا ما أردنا الدقة والتحديد– عما كانت عليه عند بدء القول بها. ومن الواضح تماماً أنه لا توجد دولة تتمتع بالسلطة العليا بمعناها الكامل أو على أنها أكثر من كونها مجرد شيء وقتي زائل. وعدم المسئولية أمر لا وجود له من الناحية السياسية لسبب بسيط هو أن أفعالنا لابد وأن تترتب عليها بعض النتائج. ونحن ننتهج سياسة معينة دون أن نعبأ بما يحف بذلك من أخطار؛ وإذا استخدمت المحاكم عبارات المدح والإطراء في وصف ملك معصوم من

الخطأ أو في التحدث عن دولة ترفض تحمل مسئولياتها، فهناك وسائل أخرى كفيلة بقلب تلك الأحكام إلى معكوساتها.

ويجب على الدولة –كقاعدة عامة– أن تتولى تصريف أمورها عن طريق وكلاء ووزراء تعهد إليهم بممارسة السلطات. وقد تكون هذه السلطات الموكولة محدودة، كما هو الحال في أمريكا، أو كاملة كما هو الحال في بريطانيا العظمى. ولكنها في كلتا الحالتين لا تعدو أن تكون أكثر من إذن بالقيام بهذه الأعمال التي يمكن أن تحوز رضاء الشعب. ولا تعنينا هنا مسألة شرعية هذا الإجراء على الإطلاق. فإن السلطة القضائية لا تنظر إلى الطبيعة المتأصلة لتلك الأعمال بقدر ما تنظر إلى مصدرها، وقد توافق هي على ما يستنكره الرأي العام عند الناس.

وهذا أمر هام طالما كان في مقدورها أن تحرك صنوف العقاب التي قد ترهب الأغلبية وتجعلها تلتزم الصمت. وليس هذا دليل على الحكم الأخلاقي بالرغم من أن الطابع الذي يكسوها قد يثير الحافز على المقاومة. ولا يخلو الأمر من أهمية في أن تجارب البشرية قد استنكرت في كل فترة يسودها الاضطراب الشعبي –استنكرت وجود تعادل بين القانون والأخلاق– وقد كان لنظرية السيادة الشعبية هذه شأن عظيم، ولا يجب أن تعمينا حداثة الدولة الديموقراطية عما لها من عراقة وقدم. ويقول جيرك "إن من الخصائص الواضحة في نظريات القرون الوسطى الاعتراف بشكل قاطع بوجود. حق فطري عامل داخل نطاق كل جماعة بشرية يتخذ كوحدة واحدة".

والواقع أن هناك إحساساً يوحي بأن هذه النظرية ظهرت في نفس الوقت الذي وجدت فيه النظرية السياسية، بالرغم من أن أهميتها لم تستحوذ على الانتباه بتلك الطريقة البارعة إلا في القرون الوسطى. ومن المؤكد أنه لا يوجد من بين قراء توماس الأكويني أو مارسيليو من يضجر من ذلك الشمول الذي جاءت عليه دلائل تلك السيطرة الشعبية ولو من الناحية النظرية على الأقل، ولكنها لم تصبح جزءاً عاملاً من نظرية الدولة إلا في عهد الإصلاح بعد أن اقترنت بعدة أمثلة هامة على الثورة الناجحة. وحتى ذلك الحين لم تكن لها إلا فعالية جزئية، لأنه كانت هناك نتيجة حتمية للعصر الذي كان يعارض الإصلاح هي أن نظرية الحكم المطلق البيروقراطي يجب أن توسع نطاق انتصاراتها بوجه عام لتشمل المجال الدنيوي. ولا تعتبر انجلترا استثناء كاملاً عن تلك القاعدة. فلم تكن إشارات جون ليلبيرن الحماسية ذات فعالية أمام المعارضة الشديدة التي قام بها كروموبل وايرثون، ولم يكن النظام البرلماني الذي أكسبته ثورة عام ١٦٨٨ صفة الدوام– لم يكن إلا تطبيقاً لنفوذ السيادة الشعبية ولو أنه كان تطبيقاً جزئياً. وليس في مقدور مجلس العموم أو الغاضبين أن يقولوا بحق أنهم يمثلون الشعب بأسره. فقد رزح الكاثوليكيون والمنشقون تحت أعباء الدساتير الظالمة. ولم يظهر الاندفاع الحقيقي نحو تحقيق التعبير المباشر عن الإرادة الشعبية إلا في رأس المفكرين الفرنسيين في القرن الثامن عشر من جهة ومن الثورة الأمريكية من جهة أخرى.

ولا يكاد يكون من الهام أن نتحرى بالتفصيل ما إذا كان الالتجاء إلى النظرية الأكثر تحرراً يعني بالضبط ما جاء بها. فقد يدعي المتشكك أن دعاة الاتحاد المبكرين كانوا يميلون إلى أن يؤكدوا أخطار الديموقراطية أكثر مما يؤكدوا نواحي امتيازها؛ ويبدو أن هاميلتون أعظم مفكر بينهم قد اتخذ مكانه –في مدى حوالي قرن– بجانب بيرك بوصفه رسولا لمذهب المحافظين. وكان مونتسكيو وفولتير من أبرع من عملوا على تصفية النظام الاستبدادي، ولكن لم يقم أي منهما باحتضان فكرة الحكم الشعبي أو تحمس لها. وكان روسو هو المصدر الفعال للتجديد وكانت النظرية التي قدسها وخلفها لتلاميذه في الثورة بحاجة إلى أن تتعرض لفحص أكثر دقة مما صادفته فيما مضى.

فإنها في صورتها الكلاسيكية سواء في فرنسا أم في أمريكا كانت عرضة لتفسيرات شتى؛ ولم يتضح أنها –من أجل أغراض عملية في الحكم– تتضمن فضائل الوضوح والمنفعة. ونحن لا نزعم هنا افتقارها إلى النفوذ. بل على النقيض من ذلك فهي أصبحت تقوم على أسس من العمل الشعبي، ولا زالت في رأي معظم المفكرين هي الأساس النظري للحكم الشعبي. ومن المؤكد أننا لا يكن أن ننكر أنه عندما أعلن روسو أن السيادة كامنة في الشعب بوجه عام، فتح المجال أمام فيض من الدساتير، كان المقصود ببعضها على الأقل أن تضفي على أفكاره أهمية جزئية. ولم يكن لثورات عام ١٨٤٨ غرضاً يختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً.

غير أن هذه النظرية –من الناحية الفنية للتطبيق الإداري الكامل – تدع المجال مفتوحاً أمام التساؤل عما إذا كانت نظرية روسو هي في الواقع افتراض قائم. وإن ما أكده هو التمييز بين الدولة والحكومة، ومنح الدولة وحدها سلطات واسعة غير محدودة.

ومع ذلك فمن الواضح أنه ليس هناك نظام سياسي قائم يتضمن ذلك الإعراب المتكرر عن إرادة صاحب السيادة. وقد أصبح عمل الدولة الحديثة معقداً جداً بحيث لا يمكن تسييره عن طريق إجراء استفتاءات شعبية بصفة دائمة؛ أما في التطبيق العملي، فإن الحكومات التي تتمكن من الحصول على التأييد الشعبي اللازم تستطيع التصرف وفقاً لمشيئتها إذا حتمت الظروف ذلك.

ولا تعني نظرية روسو بأي حال أكثر من أنها تقول بحكم الأغلبية. ولن نتخلى بسهولة عن الوسائل اليسيرة التي كفلها –من النواحي الإدارية– الأحكام الجماعية التي يستحيل الأخذ بها الآن. غير أن افتراض حكم الأغلبية المتضمن هنا هو نفسه قاصر عن استيعاب تلك الحقائق. وإنما يفعله نظام روسو في واقع الأمر لا يختلف عما يقوم به أي نظام آخر حيث أنه يدع السلطة في يد الأقلية التي تستطيع بكل كفاءة أن تستخدم إرادة الجماهير الشعبية الخاملة.

وخلاصة القول أنه من الواضح أن السيادة الشعبية هي مجرد وهم يستحيل وقوعه إذا كان المقصود منها أن يقوم الشعب بأسره بحكم نفسه

فيما عدا ممارسته لتفاصيل السلطة التنفيذية. والواقع أنه توجد بعض الأوقات التي يمكن أن تكون فيها هذه السيادة الشعبية ذا فعالية تامة، فقد أمكن تطبيقها ولو من الناحية النظرية على الأقل بالنسبة للمواطنين في أثينا إذا أتيح لهم أن يصدروا قرارات خاصة بالسيادة بوصفهم وحدة واحدة. ولكننا إذا ما نظرنا للدولة الحديثة وشاهدنا خلوها من الحدود العددية التي كانت تنحصر في نطاقها المدن اليونانية، لاتضح لنا أن السيادة الشعبية أمر لا وجود له بالنسبة لتحقيق أغراض الحياة اليومية العامة. أي أن هذا يعني أننا لا يمكننا أن نتجنب انتهاج نوع من التمثيل النيابي. وإن مجال حياتنا الاجتماعية يتطلب التخصص الوظيفي. فيجب أن يقتصر العمل بالسياسة على مجموعة صغيرة من الناس تقبل الأغلبية الساحقة قراراتها بوجه عام.

والواقع أننا هنا نؤكد تمييز روسو بين الدولة والحكومة. أي أننا لازلنا نعلم –بما يكتنف ذلك من غموض– أنه يس هناك ضرورة لوجود توافق بين إرادة كل منهما؛ ولكن إذا ما اصطدمت إرادتيهما فإن الدولة وحدها هي التي تملك السلطة النهائية التي توجب الطاعة لإراداتها. وعلى الحكومة –إذا أرادت أن تكفل أمنها– أن تتصرف بهذه الكيفية حتى تحصل ولو على الأقل على الموافقة السلبية للجزء الأكبر من المجتمع. ولكنه طالما بقي ذلك الحد دون أن يجرؤ أحد على تخطيه، أي أنه طالما كانت سياسة الحكومة متزنة حكيمة في العادة، يكون في مقدورنا أن نؤكد أن الأمور

الضرورية التي تكفل الفعالية السياسية الشاملة ليست أموراً تقتصر حيازتها على الدولة وحدها.

كما أننا نجد هنا مضموناً آخر أكبر غموضاً تم على أساسه قبول فكرة السيادة الشعبية. وهو قد يرجع من الناحية التاريخية إلى الفلسفة الغائية في نظريات أرسطو السياسية، ولو على الأقل بالمعنى الذي ينطوي على التبرير الأخلاقي. لأن هذا المضمون –من ناحية فحواه العملي– تلك الناحية التي أكدها هيوم عندما أصر على سمو مكانة الرأي العام– يعتبر إعراباً كافياً عن معناه. فلن ينكر أحد أن في مقدور أية حكومة في معظم الأحيان أن تكفل لنفسها الطاعة من جانب أي شعب معرض عن ذلك، ولن ينكر أحد أيضاً أن السلطة النهائية في أية دولة تؤول إلى الغالبية، وأن هذه الغالبية –إذا أثيرت– يمكن أن تحقق الطاعة لها.

غير أن هذه ليست سوى فكرة مجردة لا يمكن أن تجني من ورائها فائدة عملية. لأن هناك –كما أوضح سيدويك– "اختلافاً جوهرياً بين السلطة التي تتمتع بها جهة ما دون وعي– وعلى ذلك فلا يمكنها أن تمارس هذه السلطة على الإطلاق، وبين السلطة التي تتمتع بها جهة ما عن وعي كامل". فمن المؤكد أن هناك ضرورة لإجراء تنظيم موضوع إذا أريد للرأي العام أن ينتهج السبل التي تتيح له أن يكون ذا فعالية تامة. وزيادة على ذلك فإن غالبية الناس معتادة على تقديم فروض الطاعة حتى أنه لا تكاد توجد ضرورة لفرض الجزاء أو العقاب لإجبارهم على ذلك. وقد يندر أن يكون من الضروري في الدولة الديموقراطية

على الأقل أن تسير الحكومة على افتراض أن شق عصا الطاعة أمر محتمل. ولا شك أن احتمال وقوع العصيان عامل على التحكم في الأنانية التي تلحق بممارسة السلطة الحكومية. بيد أن هذا سلاح احتياطي يؤول استخدامه إلى مجال التنبؤ أكثر مما يؤول إلى مجال التحليل.

والواقع أننا نقترب هنا من العامل الغائي الذي برر أرسطو وجود الدولة من أجله. فقال إن الغرض من الدولة هو تحقيق الحياة الكريمة، وعلى ذلك فإن السيادة الشعبية يمكن تبريرها بدورها بالقول بأنه لا يجب أن تمضي الحكومة في سبيلها ضد إرادة الشعب الذي تحكمه. ولقد تم شرح السبب في مثل هذا التردد عدة مرات. وهذا السبب في معظم الأحيان يرجع إلى افتراض أن هناك غريزة شعبية معينة لاكتساب حق يبدو أن أرسطو نفسه سلم بحقيقة وجوده.

ويكفي في الوقت الحاضر أن نلاحظ أن هذا القول يثير المصاعب بدلاً من أن يزللها. فهو يستفسر في الحقيقة عن مدى المعارضة التي يجب أن تحول دون أن تمضي الحكومة في تسيير سياستها، أو أنها تستفسر عن الامتيازات التي يمكن منحها للرغبة الشعبية الجامحة من الناحية الإيجابية. ونحن لا يمكننا أن نجيب على هذه الأسئلة. والواقع أن روير كولارد أجاب عليهم بقوله إن صاحب السيادة الوحيد هو السلوك الصحيح وأن تصرفات الحكومة ستسير بينما تعد ملزمة. ولكن تعريف السلوك الصحيح عند معظم المفكرين– يبدو أكثر سهولة مما بدا له. وهنا ندخل في نطاق

الأمور الغير المستساغة. ويكفي أن نشير إلى الصعوبة الكبيرة التي يتضمنها السعي لا إلى إيجاد التبرير فحسب ولكن إلى العثور على المصادر الحقيقية التي تنبثق منها السلطة السياسية.

وجدير بنا أن نلاحظ النتيجة التي يمكن أن نستخلصها من هذا الموقف. فمن الطبيعي أن يكون واضعي النظام الاتحادي مجبرين على قبول هذا النظام قبولاً تاماً، على أنه من الطريف أن نلاحظ –على ضوء موقف هاميلتون من الديموقراطية– أنهم لم يحاولوا بأي حال أن يحللوا معناه فقد بدا لهم أن هذا النظام يتضمن ضرورة وضع تقييد دقيق للسلطة حتى يمكن أن يعهد أمر توليها إلى أقسام الحكومة المختلفة؛ وكانوا يصرون على وجود سلطة احتياطية للثورة حيث كانت هناك سوابق تاريخية مباشرة من وراء ذلك.

وقد قال هاميلتون "أنه إذا خان ممثلو الشعب دوائرهم الانتخابية فليس هناك إذن سوى مصدر واحد متروك أمامهم وهو ممارسة ذلك الحق الأصلي في الدفاع عن النفس الذي يعتبر حقاً يسود جميع نظم الحكم الإيجابية"، بل إنه نظر إلى الولايات الأصلية على أنها ضمان منظم ضد الاغتصاب القومي. والواقع أن الدستور الأمريكي، بمجرد أن بدأت ممارسة سلطة المراجعة القضائية، كان يمثل أول محاولة لحماية الرأي العام الشعبي الغامض عن طريق وضع بعض الضمانات المحددة وبالطبع بقيت سلطة الثورة كما أظهرت ذلك الحرب الأهلية؛ ولكنها تأجلت إلى حين بوساطة

دفاع وسيط. ومع ذلك فيجب أن نلاحظ أن الاختلاف الوحيد بين وجهة النظر هذه وبين وجهة النظر الأخرى التي تؤكد السيطرة النهائية للرأي العام هي محاولة جادة من جانب الدستور الأمريكي ليثبت فعالية الرأي العام. وهو يزوده بالوسائل ويتيح له استخدامها، ولكنه لا ينظمها بطريقة تسمح باستخدامها.

ولقد حاول الدكتور "بوزانكيه" أن يجد تفسيراً أكثر دقة لنظرية روسو. فهو يرى أن السلطة النهائية يجب أن تكمن في المجتمع بأسره؛ غير أنه يصر على أنه لن يكون لهذه النظرية معنى على الإطلاق ما لم تجد تلك السلطة بعض وسائل الإعراب المعينة عن نفسها. وعلى ذلك فهو يضع السيادة في الدولة، ويعرف الدولة بأنها ذلك النظام الهرمي الكامل من المؤسسات التي تتقرر الحياة وفقاً لها". والسيادة –في رأيه– تكمن حقيقة في الإرادة العامة؛ أي أنها تتمثل في تصرفات أفضل ذاتية للدولة. ولكن ذلك لن يؤدي إلى شيء أكثر من أنه سيرجع ببحثنا هذا إلى الوراء مرحلة أخرى. فإن على الدولة أن توجد الأجهزة الكفيلة بالإعراب عن ذاتيتها، ولم يدلنا الدكتور بوزانكيه على قاعدة يمكن بواسطتها أن نعرف هذا التعبير.

فالواقع أن السيادة التي تنبثق عن الإرادة العامة تشبه إلى حد كبير تأكيدنا أن الحق والصدق يجب أن يسودا على كل شيء آخر، ولكنها لا تدلنا على الكيفية التي تؤكد لنا الكشف عن وجود الحق والصدق. وزيادة على ذلك فإن

مما يدعو للتساؤل ما إذا كانت مماثلة المجتمع كله بالدولة أمراً سليماً. وقد يكون هذا صحيحاً بالنسبة للعالم قديماً أكثر مما هو صحيح بالنسبة لعصرنا الحاضر وذلك وفقاً للآراء التي تأثر بها الدكتور بوزانكيه تأثراً عميقاً، وإن الدولة التي تلتمس أوسط الحلول –ولنأخذ على سبيل المثال الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والجمعيات الدنيوية– تبدو وكأنها راغبة في اتخاذ الخطوات الكفيلة بإضفاء مسحة من الغموض على أية معرفة بأغراضها.

والواقع أن الدكتور بوزانكيه غالباً ما كان ينكر ذلك. فقد كتب يقول "إذا تكلمنا مثلا عن سيادة الشعب بمعنى أنها تتعارض مع سيادة الدولة– كما لو كان هناك شيئاً اسمه "الشعب" يعلو بل ويسود على تلك الوسائل المنظمة للإعراب عن إرادة المجتمع وتقويمها، فإننا إذن نقول كلاماً لا معنى له".

ومن الصعب أن نعرف لماذا يصبح الأمر على تلك الحال. وحتى إذا اعترفنا بعدالة النظر إلى الدولة على أنها تتماثل مع المجتمع فلن تكون لدينا الوسائل التي تتيح لنا أن نعرف متى يصبح أي قانون ما متمتعاً بصفة السيادة. لأن الالتزامات الاجتماعية تتصارع، وما لم تعتبر واجب الطاعة للحكومة –من أجل أغراض عملية– أمراً عظيم الأهمية، فليس لدينا هنا قاعدة معينة للسلوك نقيس عليها.

وليس من المفيد أن نقبل مثل هذه القاعدة؛ لأن الكنائس –إذا أردنا أن نستشهد بمثال واحد على ذلك– ترفض أن تقبل القرار ١٤ أنها

قرارات نهائية لأنها –في نظر رجال الدين– تنتهك نفسية مجتمعهم. والواقع أن الدكتور بوزانكيه يبدي اهتماماً كبيراً باكتشاف وحدة متأصلة في كيان المجتمع لدرجة أنه يغض نظره عن وجود بعض الخلافات. وقد تسود المجتمع وحدة الغرض بمعناها الواسع؛ غير أن الطرق التي تلتمسها الأجزاء الأساسية المكونة للمجتمع في تحقيق ذلك الغرض ليست متعددة فحسب ولكنها تعمل في الغالب على تحطيم بعضها البعض الآخر.

وطالما أن مساحة الدولة الحديثة تجعل من الضروري عليها أن تعهد بالسلطة فيها إلى جماعة صغيرة من الأشخاص المختارين، فإن من الصعب أن نعرف الكيفية التي تمكننا من تجنب حدوث هذا التنافر حيث تؤدي تصرفات بعض الأشخاص إلى إثارة بعض الخلافات الجوهرية في الرأي. ويعتبر الدكتور بوزانكيه –مثل روسو– يعتبر الحكومة مجرد أداة لتنفيذ إرادة الدولة ذات السيادة، ولكنه لا يعطينا الوسائل التي تتيح لنا معرفة الوقت الذي تحقق فيه تلك الإرادة التعبير عن نفسها.

وفي هذه النقطة يظهر تفسير له كل أوجه البساطة والوضوح. فمن المعترف به أن الشعب لا يمكن أن يحكم نفسه حكماً مباشراً، ولكنه يمكن أن يفوض عنه مباشرة –عن طريق الانتخاب العام– أمر القيام بعمل الحكومة. وعندئذ يصبح المجلس النيابي القومي سواء كان الكونجرس أو البرلمان ممثلا للشعب حقيقية، ومنه يستمد هذا المجلس الحق في ممارسة سلطات السيادة ممارسة تامة.

أي أن السيادة الشعبية تتضمن الحكم النيابي. ويجب أن تنشأ مؤسسة ما أو مجموعة من المؤسسات يمكن للشعب عن طريقها أن يكفل التعبير عن إرادته. فإن أبرز تلاميذ روسو لم يترددوا في قبول وجهة النظر هذه. وقد جاء في دستور عام ١٧٩١ "أن الأمة التي تستمد منها وحدها جميع السلطات، لا يمكن أن تمارس هذه السلطات إلا عن طريق التفويض. والدستور الفرنسي دستور نيابي، وممثلوه هم الهيئة التشريعية والملك". ويعبر الدستور البلجيكي عن فكرة مشابهة. فهو يؤكد" أن جميع السلطات تنبثق من الأمة، وتتم ممارستها بالكيفية التي يحددها الدستور".

أما سيادة الملك في البرلمان فتقوم على أساس لا يختلف عن ذلك مطلقاً ولقد تأكدت تلك السيادة في إصرار بيرك على أن العضو العادي يقوم بتمثيل الأمة بأسرها من الناحية المثالية. والواقع أن رجال السياسة البارزين لم يترددوا في أن يؤكدوا أن مقاومة المجلس النيابي تعتبر مقاومة للدولة نفسها. وقد أقام مسيو بيان مثلا أسس معارضته لمطالب الموظفين الفرنسيين على أساس أنهم لا يستطيعون أن يكفلوا تأييد البرلمان. وقال "إن الموظفين المدنيين يواجهون ممثلي الأمة، أي أنهم يواجهون الأمة ذاتها".

وقد تساءل مستر بارثو قائلا "ضد من يقوم عمال البريد بالإضراب؟.. إنهم يضربون ضدكم أيها السادة (يعني ممثلي الأمة في البرلمان).. ضد الأمة بأسرها.. والمسألة هنا هي ما إذا كان علينا أن نتخلى عن المصالح العامة نحن الذين نمثل سيادة الأمة".

وقال بروهام في خطابه الشهير بشأن قانون الإصلاح عام ١٨٣١ "إن نظام التمثيل النيابي يتمثل كلية في تفويض الشعب أمر حقوقه ورعاية مصالحه تفويضاً كاملا لهؤلاء الذين عليهم أن يتناقشوا ثم يضيعوا لهم القوانين".

بيد أن ذلك –كما اعترف أحد المشرعين البارزين– يعتبر على الأقل سؤالاً مفتوحاً عما إذا كانت نظرية السيادة الشعبية أمراً لا يتعارض مع الحكم النيابي. فهو يقول إن عنصر التمثيل النيابي يعني أن الأعضاء مطالبين –داخل نطاق السلطات المخولة لهم– بأن يمثلوا تمثيلا حراً نهائياً باسم الشعب ما يعتبر إرادة الشعب وصوته". وهذا يتضمن بالضبط تلك النظرية القائلة بالتفويض المقيد التي يرفضها بشدة كل من بيرك ومل. والواقع أن روسو نفسه أصر على أنه لا يمكن تمثيل السيادة لأن هذا يعتبر اعترافاً غير منطقي بإمكان تحويل أهلية السيادة. فإن التنازل عن هذه السلطة الكبيرة يعتبر في رأيه تخلياً عنها.

ومن المؤكد أننا يجب أن نعترف بأن نظرية التمثيل النيابي تنطوي على كثير من مجرد الخيال. فمن الصعب غالباً أن نعرف المسائل التي انتخب عضو البرلمان بناء عليها. فهناك مشاكل لا حصر لها لا يمكن أن نقول – بأي معنى حقيقي– أن هناك رأياً عاماً يفطن إليها. ولقد صرف جيمس مل كثيراً من التفكير في الطرق التي تكفل التوافق بين مصالح المجلس النيابي ومصالح الناخبين، كما أكد ابنه الأكبر سهولة انحراف السلطة التي يزعم أنها مفوضة من جانب الشعب إلى نهاية مشئومة.

وحتى في الأحيان التي يتم فيها انتخاب المجلس النيابي بحماس بالغ نجد أنه قد يخفق بسرعة في أن ينال حظوة من جانب الشعب وذلك قبل انتهاء مدة توليه للسلطة. ويقول سير سيدني لو "إن رئيس الوزراء قد يواصل توليه لحكم البلاد لفترة قد تمكث بعض السنوات متحدياً الرأي العام"، كما أن هناك ملاحظة أخرى أبداها كليمنصو الذي يعتبر ذا دراية في هذه النواحي على الأقل– وهي تعبر عن نفس هذا الرأي.

ومن الواضح أنه تكمن هنا المشكلة الخطيرة التي تؤكد أن المجلس النيابي يعكس في الواقع الرأي العام المفروض أنه يصوره. ومن غير المجدي أن نقول عن سيادة الشعب أنها ذات فعالية إذا ما فشلت الأجهزة التي تعمل هذه السيادة عن طريقها– في أن تكفل العدالة للرغبة الشعبية. ولكن ما هي في الأصل العدالة التي يمكن تحقيقها لمثل هذه الرغبة؟ وما هي الرغبة الشعبية التي يجب أن يقبلها رجل السياسة؟ لن يدعى أحد أنه ينبغي عليه أن يتعمد ترجمة كل نزوة في شكل قانون متماسك.

فقد يبدو حقيقياً عندئذ –كما أصر دي توكفيل– أن حماسنا الديموقراطي البالغ لا يجب أن يطيح بضرورة وجود ضمانات ضد طغيان الأغلبية. فهل هناك في الواقع رغبات شعبية لا يجب أن نعيرها التفاتاً لأنها خاطئة بالمرة؟ إن معظمنا يستنكر استمرار الحرب مع أمريكا بعد عام ١٧٧٦؛ ولكن لا يبدو أن هناك مجالاً للتساؤل في أن هذه كانت رغبة شعبية.

كما أن إعدام الأدميرال بينج الذي لم يكن هناك أي مبرر له لم يكن سوى ضحية لثورة الغالبية من الشعب. والواقع أنه من الصعب أن نتهرب من القول بأن المشرع – من مجرد الموقف الذي يواجهه– سيميل إلى تأكيد السيادة الشعبية بدرجة أقل من تأكيده للسيادة التي يدله عقله وضميره على أنها هي السلوك السليم. أي أنه سيجد نفسه غير بعيد عن إنكار جميع مظاهر السيادة الدستورية– كما هي الحال عند روير –كولارد– أو غير بعيد عن الاعتقاد في سيادة العقل وتفوقه كما يعتقد بنيامين كونستانت. والخطر الذي يكمن في مثل هذا الموقف بالطبع هو خطر تمادي الدولة في تقييد الحريات. فإن المشرع يتناول الإرادة الشعبية ولكن بقدر أقل مما يتناول به الخاصة الشعبية. والواقع أننا لا يجب أن نضع حداً دقيقاً فاصلاً بينهما؛ لأنهما تصبحان متداخلتان تماماً في أيدي السياسي المحنك.

ولكن ذلك النوع من الصعوبة الذي نشير إليه هنا يتيح لأي مراقب أن يرى بنفسه من الذي يراقب حزباً بحثاً عن مشكلة. وقد عمد لورد جون روسل في عام ١٨٥١ إلى أن يستغل التحيز الكامن ضد الكاثوليكية في بريطانيا العظمى لكي يكفل شعبية كانت تمضي إلى التفاؤل. وقد اعترف مستر لويد جورج بأنه قد تمت الموافقة على قانون التأمين لعام ١٩١١ برغم ما لاقاه من معارضة شعبية، بل إن المعارضة الحزبية التي باركته بمجرد عرضه على البرلمان لم تخفق في أن تستغل– بل وتقوي ذلك الشعور السائد بالعداء.

وقد تلقي بعض المسائل أحياناً توصية من حزب ما حين تكون هذه المسائل جديرة بأن تستغل. ويقول سير سيدني لو: "أن الاتحاد القومي لهيئات المحافظين كان يصدر قرارات من وقت لآخر في صالح نظام التبادل التجاري ونظام فرض الضرائب على التجارة المستوردة من الخارج دون أن يثير أدنى انتباه إليه. ولكن إذا ما تفوه أي سياسي بارز بعدة جمل أو عبارات.. فإن البلاد بأسرها تثور على التو واللحظة".

ويجعل النظام السياسي الفرنسي هذه المشكلة أكثر تعقيداً وذلك من مجرد الطريقة التي يتشكل بها مجلس النواب. فمن غير المستحيل أن يقوم الناخبون مباشرة بانتخاب مجلس الوزارة، وقد تسقط أكثر الحكومات شعبية عن طريق سوء حظ عارض تسببت فيه مكيدة خاصة أثارت استجواباً لم يكن يخطر ببال أحد.

وجدير بالذكر هنا أن الكتب حافلة بالنواحي على انهيار النظام النيابي وقد تكون هناك مميزات واضحة في بساطة حكم الأغلبية، فمن المؤكد أن القوة السيكولوجية لحكومة ما في مقدورها أن تقول بحق أنها تقوم على سند من الغالبية– تعتبر قوة هائلة. إلا أن هناك أيضاً صعوبات جمة تعترض مجرى أمورها. ويبدو أننا موقنون بوجه عام بأنه لن تكون هناك قيود على حق الانتخاب؛ ولكن حتى ذلك الحماس الذي أبداه "مل" لهذا الحق فشل في أن يقنعنا بأن تلك الآراء يجب أن تأخذ مكانها في المجلس النيابي بحيث تتناسب مع قوتها.

ونتيجة ذلك أن وجدت كثير من الآراء لا يمكن تمثيلها إطلاقاً، ويحدث أن تكون الغالبية التي يتمتع بها الحزب الحاكم لا ترتبط إطلاقاً بقوتها في البلاد. ومع ذلك فإن الشر الذي يقترن بالتمثيل النيابي النسبي لا يعتبر أقل خطورة، إذ أنه قد يؤدي من ناحية إلى تعويق إدارة الحكومة بطريقة فعالة، كما أنه يؤدي من ناحية أخرى إلى نظام حكم الأقلية فيحرم الناخبين بذلك من اختيارهم لزعمائهم.

وحتى لو استطعنا أن نفترض أن المجلس النيابي هو انعكاس دقيق للرأي العام فإنه تبقى مع ذلك صعوبات أخرى من نوع عاجل. ففي كل بلد في العالم يؤدي ضغط الأعمال العامة إلى أن تكون السلطة التشريعية ليست أكثر من أداة أوجدتها السلطة التنفيذية ومن النادر أن نجد صراحة مثل تلك التي أبداها لورد هيو سيسل عند اعترافه باستهواء هذه السلطة على أساس أنها ترقى بمستوى سير الأعمال العامة.

وقد لاحظ أحد المراقبين المدققين "أن النتائج النظرية والعملية التي يمكن أن نستخلصها من هذه النظرية هي أن على مجلس العموم أن يصبح مجرد هيئة لتسجيل القرارات التي تصدرها لجنة سرية ما". ولقد أصبحت هذه النبوءة في وقتنا الحاضر أمراً تحقيق إلى حد كبير حتى أن أعضاء البرلمان قاموا بأبحاث دقيقة لكي يجعلوا من مجلس العموم جهازاً كفواً ذا سيطرة فعالة مرة أخرى.

وحتى في أمريكا حيث منحت نظرية فصل السلطات ضماناً كافياً

للهيئة التشريعية، نجد أن نفوذ رئيس الجمهورية تطور تطوراً كبيراً؛ وفي فرنسا، فبينما يجعل نظام حكم الأقلية رئيس الوزارة الفرنسية أكثر تواضعاً من زميله الانجليزي إلا أن نفوذ الأول قد زاد زيادة كبيرة لاسيما في العشر سنوات الأخيرة.

وليس من المؤكد بالطبع ما إذا كان في مقدور الشعب صاحب السيادة أن يحقق الوظائف التي تنتظرها منه تلك النظرية. والواقع أن مونتسكيو استبعده كلية سواء من مجرد الإشراف على تفاصيل الهيئة التنفيذية أو من أي نصيب في الهيئة التشريعية. فإنه كان يعتقد أن مثل هذا الاشتراك المباشر هو الوصمة الرئيسية التي لحقت بالدول القديمة، وقصرا اختصاصه على اختيار حكامه. وقد دعم هذا الموقف –ولو في العصور الحديثة على الأقل– تجربتنا التي اكتسبناها من التشريع المباشر. وتقول الإحصائيات أن جمهور الناخبين يبدي اهتماماً مضاعفاً في اختياره لنوابه أكثر من اهتمامه بتقرير الإجراءات التي تتبع في ذلك؛ وإذا كان هناك جدل هام من جانب الحكم المباشر فإنه يكون ذلك الجدل الناتج عن النظرية لا عن الخبرة أو التجربة.

ولسنا في حاجة لأن نقول –كما قال دي لولم– أن الطبيعة لم تمنح سوى قليل من الرجال القدرة على تناول أمور التشريع والاعتراف بأنه لا الضغط الاقتصادي ولا التعليم، لا انعدام وقت الفراغ ولا امتلاك المعرفة تعتبر أموراً تسمح للناخب العادي لأن يبدي رأيه في المسائل السياسية

التي يمكن عن طريقها تحقيق تلك النتائج. وقد يصعب أحياناً أن نشك في أننا نقترب من تلك الحقبة التي كان يخشاها دي توكفيل عندما تنبأ بأن الناس قد يبدون رغبتهم يوماً ما في أن يستبدلوا السلطة بالمتعة المادية. وفي هذه الحالة لن تصبح سيادة الشعب أكثر من مجرد ذكرى عفا عليها الدهر.

والواقع أنه من الصعب الانتهاء إلى غير هذه الخاتمة وهي أن هذه القاعدة تحاول أن تضفي شكلاً دقيقاً مستحسناً على مبدأ موافقة الشعب، ذلك المبدأ الذي لابد أن يوجد له مكان في الدولة الحديثة. غير أن هذا المبدأ –بوصفه قاعدة موضوعة– ليست له أية أهمية شرعية. كما أنه –من مجرد طبيعته– يعتبر غير صالح لأن يوضع في شكل نصوص خاصة بسلطة معينة يمكن للمحاكم أن ترجع إلى تقنينها بوصفها مرجعاً نهائياً. ولا تختلف الأجهزة التي تستمد منها السلطة اليوم في انجلترا– لا تختلف في مظهرها عن تلك الأجهزة التي كانت قائمة فعالة وقت الثورة، ولو أن مادتها قد تغيرت تغيراً كبيراً.

كما أن انتظام السلطة الدستورية في الولايات المتحدة من الناحية القانونية بحيث تكون كما كانت في عام ١٧٨٧؛ وتتلخص عملياً في استيلاء السلطة التنفيذية على كثير من النفوذ من ناحية، كما استولت على النفوذ في البلاد من ناحية أخرى أيضاً تلك الجماعات الاختيارية مثل النقابات؛ كل هذه تعتبر من الحقائق البارزة التي تواجه المراقب والباحث.

والواقع أنه من الواضح تماماً أن مجرد الطريقة التي تعمل بها مؤسساتنا السياسية تجعل من المستحيل في أية لحظة أن تنسب جذور أي عمل سياسي إلى مؤلفها الحقيقي. ومن أعظم الأحداث في تاريخ انجلترا إنشاء بنك انجلترا؛ غير أنه من المستحيل أن نقدر الثناء الذي تدين به البلاد لباترسون ومونتاج والمؤسسين الحقيقيين له. فإن نفوذهم جميعاً هو الذي أدى إلى نجاح تلك التجربة بالرغم من أن السلطة التي كانت تصدر القوانين في ذلك الحين هي مجلس العموم المهتز الأركان، ومجلس اللوردات الذي تزعزعه الشكوك.

والحقيقة أنه يجب علينا أن ننظر إلى فكرة السيادة الشعبية على أنها معبرة عن المشكلة الحقيقية في السياسة الحديثة. ويرجع تاريخها بطريقة ما إلى أفلاطون لأن المؤسسات التي نستخدمها لا تعدو كونها محاولة للرد على رفضه القاطع للنظام الديموقراطي. ولقد أنكر أفلاطون –من حيث المادة– قيمة أي رأي عام شعبي، ومن الواضح على الأقل أن التبرير الفلسفي للحكم الديموقراطي يجب أن يبدأ بالتدليل على عدم صحة حجته. وحتى بعد أن يتم ذلك نجد أن هناك صعوبة أخرى –لم يفطن هو إليها– وعلينا مواجهتها.

لأنه حيث أن الحكم المباشر في الدولة الحديثة أمر مستحيل في معظم الأحيان، فمن الضروري أن نبرهن على أن في مقدور أجهزة الدولة الحديثة أن تضفي على الرأي العام لباساً من الحقيقة. إذ أن سيادة الشعب في

الواقع تعني أن المصلحة التي يجب أن تسود هي مصلحة جماهير الناس بدلاً من أن تكون مصلحة أي جزء خاص من المجتمع؛ وينتج عن ذلك ضمنياً أن تكون هذه المصلحة العامة مقياس للخير السياسي.

ومن الواضح في هذا الشأن أن هذا المقياس يختلف قليلاً عن مقياس بنتهام، وقد يكون من المفيد أن نلاحظ أن مبدأ تحقيق أكبر قدر من السعادة ليس دقيقاً من حيث تحقيق المنفعة العملية بقدر دقة سابقة. لأن المشكلة الحقيقية هنا –وكما يحدث في كل مسألة سياسية– لا تكمن في التصريح بأن مصلحة الشعب بوجه عام يجب أن تكون هي العامل النهائي الفاصل بقدر ما تكمن في الإجراءات التي يجب اتخاذها لكفالة أولوية هذه المصلحة. والواقع أن التطبيق في هذا الشأن يتعثر تعثراً مؤلماً وراء النظرية التي عليه أن يساندها.

وليس من الصعب الوصول إلى السبب في ذلك. فقد اعتدنا أن نجعل الغرض من النظرية السياسية مجرد البحث عن تلك الوحدة النهائية للمصلحة العامة التي يوحي الغرض المثالي للدولة بأنها قد توجد يوماً ما. وقد يجوز أن يعترينا الشك فيما إذا كانت هذ الوحدة التي افترضناها ليست أكثر من حلم خيالي– فهذا ما يشهده التاريخ حتى الآن على أقل تقدير. وقد تقول لنا الفلسفة المثالية أن مجرد المثال الخالص هام في حد ذاته. إلا أن الصعوبة التي تكمن في أن الاختلافات التي لابد أن ينطوي عليها التطبيق تجعل ذلك المثال الخالص في أحسن صوره أمراً يراودنا الشك في تطبيقه.

وليس من الضروري أن ننظر إلى التاريخ –كما فعل لورد آكتون– على أنه سجل لجرائم البشرية وسخافاتها لنفطن إلى أنه توجد دولة حتى الآن يسودها الاعتراف بتماثل المصالح تماثلا حقيقياً بين الحكام ورعاياهم. إذ أنه من المؤكد أن هؤلاء ممن يمتلكون أجهزة السلطة سيميلون في معظم الأحيان إلى أن ينظروا إلى الخير الخاص على أنه متماثل مع الخير العام. والواقع أن هذا يتناقض كثيراً مع الدلائل التي توجد حيازتنا.

وهو في أحسن صورة يعادل بين النية في عمل الخير وبين تحقيق الخير نفسه. ولا يكفي –كما قال أفلاطون مرات ومرات– أن نعبر عن نوايانا لعمل ما هو صواب، إذ أن من الضروري أن نعرف ما هو الصواب لكي نعبر عن رغبتنا في عمله. ومهما جاءت به أية نظرية، فإن تحليل الدولة الحديثة يظهرها على أنها خليط متشابك من المصالح ليس من الضروري أن يوجد بينها أو أن يسودها أي انسجام أو توافق. فإن حق أصحاب العمل مثلا في أن يوظفوا عمالهم أو في أن يفصلوهم حسب مشيئتهم أمراً يتعارض مع مصلحة العمال من حيث ضمان الإبقاء على وظائفهم؛ ومع ذلك فإنه في الظروف الحالية في الدولة الصناعية الحديثة نجد أن هذا حقاً يكفله القانون.

وخلاصة القول أن تعريف المحاكم للصواب والخطأ سيعكس دون شك الأفكار السائدة في هذا العصر، ولو أن ذلك لن يتم على وجه التفصيل، وليس من الواضح على الأقل أن هذه الأفكار السائدة ستمثل

بالضرورة مجرد محاولة لتحقيق قدر متساو من السعادة لجميع أفراد الدولة. فإن المصالح الاجتماعية التي تترجم إلى حقوق شرعية تكاد تكون دائماً حقوق جماعة محدودة من الناس.

والواقع أن كل هذا لا يفعل شيئاً أكثر من أنه يدل على الطبيعة العامة للمشكلة. وقد يوحي إلينا أيضاً بطريقة ما لمعالجة المشاكل الاجتماعية التي وإن كانت أقل دقة –من الناحية الفلسفية– من تلك التحليلات التي كتبها جرين بوزانكيه، فإنها ستؤدي إلى تحقيق نتائج ذات طابع أكثر عملية لو أحسن استخدامها. ونقطة البداية في البحث في التحليل المشاكل السياسية هي العلاقة بين حكومة الدولة وبين رعاياها. لأن كل ما هو ضروري بالنسبة لرجل القانون هو التعريف على السلطات التي تختص قانوناً بمعالجة المشاكل التي تنشب. إذن ففكرة السيادة عنده لها معنى خاصاً محدداً. ولا يهم ما إذا كان هناك عمل ضار من الناحية الاجتماعية أو أنه غير محبوب لدى الجماهير أو أنه خطأ من الناحية الأخلاقية، إذا كان يصدر عن السلطة المختصة بأدائه، وأنه صدر على الصورة المناسبة؛ ولن يكون أمامه من حيث موقفه القانوني أية مشكلات أخرى.

لأن الاختصاص القانوني بالنسبة للفلسفة السياسية لا يعدو كونه مظهراً عارضاً للحقائق التي تدعو إليها الحاجة. فإن الفيلسوف السياسي يهتم بالكشف عن الدوافع، وقياس الإرادات المختلفة وتوازن المصالح.

ومن الهام بالنسبة له أن يكون القانون –الذي يعد من الناحية النظرية تعبير عن إرادة البرلمان– في الحقيقة تعبير عن إرادة موظف مرءوس في وزارة المستعمرات.

وليس في مقدوره أن يهمل الأمور التي تنطوي عليها عملية قلب التشريعات إلى الأغراض الشخصية التي يقوم بها مغامر مجرم مثل تويد. فإن سيادة البرلمان ستكون حتما موضع اهتمامه بوصف البرلمان أداة قانونية، غير أنه سيضطر إلى التمعن في أعماله على ضوء الهزائم العديدة التي لقيها.

والواقع أنه سينساق إلى الرأي القائل بأنه لا يوجد على الإطلاق شيء اسمه السيادة وذلك من الناحية السياسية. بل بالأحرى فإنه سيجد نفسه أمام إرادات مختلفة لبعض منها أهمية أكثر مما للأخرى من حيث القوة. غير أنه لن يلحق بأي منها أي سمو أخلاقي لمجرد أنها تدعي حق الأسبقية السياسية. فإنه سيقنع بكل بساطة بأن يلحق بتلك الإرادات سلطة لا تستقر على حال إطلاقاً ومن النادر أن تبشر بالخير. وقد يكون من الممكن أن سيكتشف في إرادة الحكومة شيئاً يستوجب –من مجرد طبيعة التنظيم الاجتماعي– طاعة خاصة.

وقد يكون من الممكن أيضاً أنه سينساق إلى الإصرار على أن تاريخ السياسة يجب أن يجعلنا نلتزم الحرص والدقة في وضع ضمانات حول ممارسة السلطة. وسيرى أخيراً. أن أساس كل هذه السلطات يقول على تلك الموافقة التي يكفلها كل فرد عاقل على تولي هذه السلطات، ومن هنا

يمكنه أن ينتهي إلى أن الحرية هي القدرة على المقاومة. ومن المؤكد أن طابع محاولته هذه سيتجاوب –داخل نطاق دائرته– مع مهمة التاريخ كما حددها رانك.

ولسنا نعني بالطبع أن مجهوداته سوف تقف عند هذا الحد. ولابد أن تكون هناك فلسفة سياسية مجردة، ولكن لكي يمكن الانتفاع بها لابد أن تقوم على أسس من التجارب التاريخية. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نتجنب الخطر الذي أشار إليه دي توكفيل، وأن نكف عن الخلط بين مؤسساتنا التي عفا عليها الدهر وبين المطالب الخالدة للتنظيم الاجتماعي. وليس هناك أسهل من أن ننتقل من الحق الشرعي إلى الحق الأخلاقي؛ غير أنه في الوقت نفسه ليس هناك من شيء أكثر خطورة. ومن المؤكد أن تاريخ السيادة الشعبية سيعلم دارسيه أن القول بأن هذه السيادة أمر مرغوب فيه لا يكفل تحقيق هذا الأمر في التو واللحظة.

الفصل الثالث

الدولة المتعددة السلطات

يجب على كل طالب يدرس علم السياسة أن يبدأ أبحاثه وهو يقبل بكل تواضع ما جاء في أعمال أرسطو؛ فإنه بذلك يكون قد اعترف بالإلهام بل وبالمساعدة التي لقيها من مجهودات الفلاسفة السابقين. والواقع أن الدارس حتى وإن قصر بحثه على القرن الماضي من تاريخ الفكر؛ يجد أن هناك أسماء مثل هيجل وجرين وبوزانكيه تجعله يشعر بقدر معين من التواضع، ذلك لأن أفكار هؤلاء الناس هي التي تحدد اتجاه تحليله وبحثه. وإن النهاية التي يجب أن تقف عندها مجهوداته يجب ألا يكون غيره من المفكرين قد سبقه إلى تحديدها بمثل هذا الوضوح أو تلك الحكمة.

ومع ذلك فإنه التفسير الفلسفي للسياسة عانى من نقطة ضعف خطيرة. إذ أنه اهتم بالحنكة السياسية أكثر من اهتمامه بالسياسة نفسها. وأصبحت المثل العليا والنظم هي المادة الأساسية التي تدور حولها المناقشات الخاصة به. لأنه حتى وإن كان هذا التفسير الفلسفي للسياسة قد اهتم بمعالجة المشاكل اليومية العادية –كما كان يتضح من تفكير هيجل وجرين– إلا أنه في النهاية قد سحب نفسه من مجال الحقائق الملموسة، واتجه إلى التحليق في تلك الأجواء العليا التي قال عنها أحد أتباع أفلاطون المخلصين أن من الممكن أن نستخلص منها المثل الأعلى للدولة. بل إنه لم ينظر إلى الفلسفة

السياسية خارج نطاق مشاكله الخاصة. وبخلاف ما جاء به أرسطو نجد أن نقطة الضعف في التفسير الفلسفي للسياسة كانت تكمن في دقائق علم النفس؛ تلك الدقائق التي تعتبر ذات أهمية بالغة لطالب النظم الحكومية. ويبدو أن الفلسفة –ولو في ميدان السياسة على الأقل– لا تعبأ كثيراً بالتفكير في نطاق المكان والزمان.

كما أدى إلى إضعاف ذلك الوضع القانوني تقييد آخر مشابه. فاهتم المشرع لا بالحق ولكن بالحقوق جميعاً وربما كان ذلك أمراً ضرورياً، فقد ساقه اهتمامه بمشكلة أصول الأشياء التي يمكن اعتبارها المرجع النهائي– ساقه إلى أن يكون شديد الحرص على أن يخلط بين الأمور القانونية القديمة وبين الأمور التي تبررها السياسة وذلك بالنسبة للمراقب الخارجي على أقل تقدير.

وقد يكون في مقدور أي فرد أن يؤكد أن المشرع هو رأس مشكلاتنا الحديثة بل ومحورها، لأن نظرية الحكم المطلق في الدولة ترجع من حيث تفسيرها العلمي إلى جين بودين. وهذا المفكر الأخير هو الذي أصبح الأب الروحي لهوبز، كما أنه يعتبر جداً لأوستن عن طريق تأثيره على بنتهام. ولن نتناول أوستن هنا بأي تعليق، بالرغم من أنه قد يسمح لنا بأن نشير إليه بوصفه مفكر عبقري يعادل في نظر نامتيلاند. فإن مشكلة الدولة الحديثة نشأت في الأصل عند رجال القانون أو المشرعين على أنها نظرية حقيقية؛ ولم ينكر الفلاسفة تلك القواعد التي وضعها المشرعون بل

إنهم زادوا عليها. ونود هنا أن نعقب بكلمة على تلك الأحداث التاريخية التي صاحبت مجهوداتهم إذ أن ذلك يتصل اتصالاً وثيقاً بالمناقشة التي سنسوقها هنا.

وعلينا أن نتذكر على الدوام أن نظرية الحكم المطلق في الدولة نشأت في عصر تشيع فيه الأزمات وأن كل فترة سادها الانتعاش صاحبتها في الوقت نفسه بعض الأحداث الطارئة مما أدى إلى حدوث تغيير بالغ في توزيع النفوذ السياسي. وقد كان بودين –كما هو معروف عنه– أحد هؤلاء المفكرين الذين أكدوا –في عصر سادته الحروب الدينية– أكدوا سمو مكانة الدولة وسيادتها خشية أن يهلكوا في معركة معادية. فسعى هوبز إلى تحقيق أسباب النظام في فترة تنازع فيها الملك والبرلمان من أجل توازن النفوذ.

ونشر بنتهام كتابه بعنوان "فراجمنت" قبيل إعلان الاستقلال، كما كان آدم سميث يقوم –في العام نفسه– بوضع برنامج ثورة أخرى أكثر عمقاً. وجاءت فلسفة هيجل نتيجة لاعتقاده أن تفكك ألمانيا هو الذي أتاح لفرنسا الموحدة أن تقضي عليها. وشرع أوستن في تأليف كتابه عندما استطاعت الطبقات الوسطى في فرنسا وانجلترا بطرق شتى أن تحقق الانتصار على الدولة التي لم تكن حتى ذلك الحين تفتح المجال أمام طموحها.

وقد يبدو غريباً أن كل محاولة لتوكيد نظرية الحكم المطلق في الدولة

كانت لها نفس هذه الظروف. وليس في مقدورنا هنا أن نستبعد الدوافع التي حدت بهؤلاء الناس –ذوي الأهواء والطبائع المختلفة– إلى أن يحتضنوا نظرية واحدة في مادتها. وكانت النتيجة –بالنسبة لهم جميعاً– هي توكيد سيادة الدولة وسموها على جميع المؤسسات الأخرى.

فكان لأجهزتها الهامة الحق الأول في أن يدين لنا الناس بالولاء؛ وإن إصرار هوبز على أن المؤسسات التي لا تتبع للدولة وأجهزتها ليست سوى دلائل على ضعف تلك الدولة ربما يكون أفضل الأمثلة على المنطق الجاف لهذه النظرية. ولقد كان جميع هؤلاء الناس الذين أشرنا إليهم من المشرعين فيما عدا هوبز وهيجل؛ كانوا جميعاً يسعون إلى الوصول إلى وسيلة تتيح لهم أن يجدوا تبريراً كافياً لمصدر السلطة. وبالطبع لم يمجد بنتهام الدولة على الإطلاق، بالرغم من أن الحماس لها لم ينقطع عند المفكرين الأوائل بل وعند هيجل أيضاً. وبوسعنا أن نقول أن كل ما فعله المشرعون هو أنهم أوجدوا أساساً يقوم عليه البناء المثالي الأخلاقي للفلاسفة. وإن الفلاسفة هم الذين رقوا بالدولة التي تقوم على الحكم المطلق من مجال المنطق إلى مجال الأخلاق. وعندئذ أصبحت حقوقها مسألة حق، كما سمت سيادتها من الناحية الروحية سمواً أخلاقياً.

وكان هذا الانتقال بسيط للغاية. فإن الدولة اليوم هي إحدى النظم الإجبارية في المجتمعات، وقد كان الغرض الذي عرفناه في مدى أكثر من ألفي عام منها هو تحقيق الحياة الكاملة. وهكذا يتضح أنها تتسم بطابع

التعميم الذي تفتقر إليه جميع المؤسسات الأخرى. وقد يصبح من الطبيعي أن تنال الدولة اهتماماً عاماً لا يمكن أن تناله أي من الهيئات الأخرى مهما بلغ نشاطها. وهكذا يبدو أن سيادتها تمثل الحماية للمظهر العام للناس (وهو ما سماه روسو بالخير العام) حماية ضد تطفل المظاهر الخاصة الأخرى التي قد تعاني الدولة منها كل تحقير أو إذلال. فالدولة كائن له القدرة على الاستيعاب وهناك من معالم التاريخ المذهلة كثيراً من السجلات التي أوردت انتصارها على تحدي بعض الجماعات الأخرى المنافسة لها. ولا تكاد توجد في وقتنا الحاضر طريقة معينة للهرب من مقتضياتها. وإن ضميرها يسمو على كل نظرية أخرى للخير الخاص قد يعتنقها الفرد.

فهي تضع الشروط التي تقوم عليها حياة نقابات العمال. وهي تملي مبادئها على الكنيسة، بل وحدث في انجلترا على الأقل أن محكمة الدولة –كما قال لورد وستبري– هي التي خلصت الناس من شرور الجحيم نظير المال. ولقد كان نطاق عمل الدولة في اتساع مستمر حتى اليوم؛ ولا يخلو أي ميدان للنشاط البشري –ولو إلى درجة ما– من نفوذها السائد.

غير أنه يهمنا في هذه النقطة أن نستفسر عن المعنى الدقيق الذي يجب أن يرتبط في أذهاننا بمؤسسة لها ذلك القدر من الأهمية في حياتنا. ولن نزعج القارئ هنا بأكثر من تعريف واحد لها. فقد كتب مستر زيمون عنها يقول "يمكن تعريف الدولة بلغة القانون بأنها مساحة من الأرض تشرف عليها حكومة ما تنادي بسلطة غير محدودة عليها". والواقع أن

هذا التعريف ليس صحيحاً تماماً، لأنه ليس في مقدور أية حكومة في الولايات المتحدة أن تنادي بسلطة غير محدودة بالرغم من أنها قد تغتصب هذه السلطة. غير أن نقطة الضعف عند المشرعين هي أنهم يصرون على عدم وجود حد قانوني لسلطة الدولة؛ ونحن نعتقد أنه من الواضح كل الوضوح أن نظرية الحكم المطلق في الدولة تتصل اتصالاً وثيقاً بمثل هذا الافتراض. إلا أنه هنا تبدأ صعوبتنا الرئيسية في الظهور. فعلى الدولة – كما يبين هنا مستر زيمون– أن تقوم بأعمالها عن طريق أجهزتها؛ وإذا ما حللنا أهميتها، وجدنا أننا يجب أن نركز انتباهنا الأساسي على الحكومة.

وليس في مقدور أحد أن ينكر –من الناحية القانونية– أنه يوجد في كل دولة جهاز ما له سلطة غير محدودة. إلا أن تلك الصفة القانونية ليست سوى خرافة في قالب منطقي. ولم يكن أي مفكر أكثر وضوحاً من البروفسور دايسي عند تحديده مدى تمتع الملك بالسيادة في البرلمان؛ كما أنه لم يسارع أحد إلى تحديد القيود الفعلية لهذه السيادة. وهكذا إذا اختلف المنطق مع حقائق الحياة فإن السؤال الواضح الذي يمكن أن نسأله هو لماذا تطلب الدولة التمتع بسلطة غير محدودة.

ونحن نعتقد أن الإجابة هنا تتركز في الاعتقاد بأن الحكومة تعبر عن معظم النواحي البشرية وهكذا يكون من حقها أن تعبر دستورياً عن المنطقة التي ترعى مصالحها. وهناك بالطبع تاريخ طويل وراء هذا التواضع، تناول الجزء الأعظم منه المعركة الأولى من أجل قيام الدولة الحديثة. ولسنا نعتقد

أن الطابع المنطقي الذي تتميز به هذه النظرية يحوز كل ما يجدر بها أن تناله من رضاء أو موافقة. فلن يصبح البرلمان السيد الكامل لمصيره ما لم تتداعى نظريات القانون الطبيعي. وإن القيود الداخلية التي يجد المشرع نفسه مساقاً إلى الاعتراف بها تبرهن عند فحصها على أنها هي المشكلة الرئيسية الجديرة بدراستنا.

وهناك زوايا مختلفة عديدة يمكن على ضوئها إثبات قصور تلك المطالبة بالسلطة غير المحدودة. إذ أنه لا يوجد غير قليل من الناس ينكرون أن الحكومة هي أهم مؤسساتنا –ذلك فيما عدا رجال الدين– غير أن القول بأن أهميتها تبرر افتراضنا للحكم المطلق الذي نشير إليه هنا– يثير مشاكل متعددة. وبوسعنا أن نقول أن التجربة هنا ليست سابقة تبرر هذه الدعوى. فليس هناك من شيء يسوقنا إلى المضي في ذلك النهج الخاطئ غير تلك العبارات الدينية البسيطة التي صاغ أرسطو فيها نتائج أبحاثه. لأننا عندما نقول بأن المؤسسات السياسية تهدف إلى تحقيق الحياة الكريمة، نكون بحاجة إلى أن نعرف لا المعنى الذي يقصد "بالحياة الكريمة" فحسب ولكننا يجب أن نعرف أيضاً من الذين عليهم أن يحققوا تلك الحياة، والوسائل التي تكفل لهم تحقيقها. والواقع أن ما علينا أن نفعله هو أن ندرس الكيفية التي عملت بها نظرية الحكم المطلق هذه؛ لأن حكمنا عليها يجب أن يقوم على ما حققته من نتائج بالنسبة لجماهير الرجال والنساء.

ولن أزعج القارئ بذكر التاريخ دون ما سبب. ولكن من الجدير

بالذكر أن نضع في حسابنا أن هذا التقديس لوحدة الدولة يكاد يكون ثمرة عصر الإصلاح، ومن هنا نجد أنه كان إلى حد كبير مجرد تعديل لتقاليد الكنيسة في العصور الوسطى. وكان الخوف من التنوع في تلك الأيام الأولى أمراً طبيعياً للغاية. وبدا أن الانتظام هو السبيل الوحيد إلى المحافظة على النفس أمام ذلك الخطر الماثل من الداخل والخارج.

غير أننا إذا ما قمنا بفحص تاريخ الدولة الداخلي نجد أن ما يزعم من وحدة للغرض والجهد أمراً يتلاشى إلى لا شيء. ونجد أن ما يواجهنا في الواقع هو خليط من المصالح المتشابكة؛ من المستحيل أن نوفق بين معظمها. فنحن لا نستطيع مثلا أن نوجد توافقاً بين الدولة الدنيوية الحديثة وبين أية كنيسة كاثوليكية تقوم على المبادئ التي وردت في الرسائل البابوية عام ١٨٦٤؛ كما أننا لا نستطيع أن نجد أساساً للتعاون المستمر بين نقابات العمال التي تهدف إلى السيطرة على الصناعة عن طريق القضاء على النظام الرأسمالي وبين معضدي النظام الرأسمالي.

ونحن نجد دائماً –من تجارب التاريخ– أنه لا يسود نظم الحكم إلا هؤلاء الناس الذين يسيطرون على القوى الاقتصادية في ذلك الحين، وأن ما يقصدوه بعبارة "الحياة الكريمة" يكون في معظم الأحيان المحافظة على مصالحهم الخاصة. وربما أكون متعسفاً لوضعها على تلك الصورة الجافة، غير أن التحليل الراقي قد يوحي إلينا بأن هؤلاء الناس محصورون داخل نطاق من الأفكار تشكلت في أول الأمر بوحي من مصالحهم الخاصة. وقد يكون تاريخ

انجلترا وقت الثورة الصناعية أعظم الأمثلة على تلك الحقيقة الواقعة. فالقول بأن حكومة "بت" الأصغر مثلا كانت تتصرف في سياستها الزراعية بدافع من نظرية خاصة من أجل الرفاهية العامة –تلك النظرية التي كانت تساوي بين صاحب الضيعة والعامل، هذا القول يعتبر أمراً مستحيلاً وذلك على ضوء الدلائل التي ناقشها بالتفصيل كلاً من مستر ومسز هاموند.

وليس هناك في أي زمان أو مكان توكيد لذلك التعميم الصريح من حيث الدافع في ممارسة الحكومة لأعمالها– ذلك التعميم الذي تفترض النظرية توافره في الحكومة. أي أننا لا يمكننا بأي حال أن نقبل الدوافع التي تكمن وراء سياسة الحكومة كما هي عليه، ومن الطبيعي أن ينطوي ذلك على أننا يجب أن ننشئ ضمانات ضد إساءة استخدامها. وإنني أعتقد أن نظرية الحكم المطلق في الدولة لا تسمح باتخاذ مثل هذه الضمانات عند تطبيقها الفعلي بأي حال.

لأن إصرارها على تخويل الجهاز الحكومي سلطة غير محدودة ينقل إلى ذلك الجهاز النفوذ الهائل الذي ينبثق عن الملكية الشرعية. وما يعنيه هذا في تأزم الصراع هو أننا ننسب تلك الصلاحية الكامنة إلى أعمال الحكومة. وهذه تعتبر إلى حد ما من الأعمال الصادرة عن المجتمع مع توجيه قليل من الاعتبار لمادتها الحقيقية. ومن المفروض أن هناك شيئاً ما نسميه ضمير المجتمع (وذلك لعدم وجود عبارة أفضل نطلقها عليه) يفتقر إلى بعض الأمور المعينة.

ومن النادر أن نتساءل عن الدواعي التي جعلته يفتقر إلى تلك الأمور أو يكون في حاجة إليها. فكل ما نعرفه هو أن الحكومة تقوم بتنفيذ المطالب التي يرى ضمير المجتمع أنه في حاجة إليها والمتوقع أن يستسلم الفرد أو الجماعة أمامها. ومع ذلك فقد يحدث –كما شاهدنا من خبراتنا السابقة– أن يكون الفرد أو الجماعة على صواب.

ومن الصعب أن نتحقق كيف يجوز لسياسة ما تعاقب كل المنشقين على الحكومة بطريقة فعالة –كيف يجوز لها أن تدعي وجود صلة بينها وبين الحرية. لأن الحرية –كما قال مستر جراهام والاس– تتضمن إتاحة الفرصة أمام روح الابتكار بصفة دائمة. ولكن المضمون النهائي الذي تنطوي عليه الدولة التي تتمتع بالحكم المطلق في مجتمع معقد جداً كمجتمعنا الحالي هو نقل تلك الحرية من عوام الناس إلى حكامهم.

وليس في مقدوري هنا أن أركز على النتائج الفنية الكثيرة التي تمخضت عنها تلك النظرية، ولاسيما موضوع انعدام المسئولية بالنسبة لأخطاء الحكومة التي تنطوي عليه. بيد أن نظرية تعدد السلطات في الدولة نشأت في مثل ذلك الإطار. وهي تتفق مع رأي زيمون الذي يقول بأن الدولة مجتمع إقليمي ينقسم إلى حكومة ورعايا؛ ولكنها تختلف –كما سيلاحظ القارئ– عن تعريفه هذا في أنها لا تنص على أية افتراضات بشأن السلطة التي يجب أن تتمتع بها الحكومة.

والسبب في هذه الحقيقة هو أنها تتصف بطابع تجريبي على الدوام.

فهي توقن بأن للدولة تاريخاً محدداً، إلا أنها لا تميل إلى الافتراض القائل بأننا قد أضفينا عليها اليوم نظاماً يتميز بالدوام. ولقد أبدى توكفيل ملاحظة قيمة بشأن هذه النقطة التي قلما نضعها في حسابنا. وإذا وجدنا أن من الضروري أن نقلل من شأن هذا الرأي وذلك بأن ننعته بالقدم فإن في مقدورنا –على ما أعتقد– أن نجد عدة أسماء لشخصيات هامة تؤيدها. وينبغي أن نبين على الأقل أن ميكروبات احتجاجنا هذا تكمن في عقول بعض المفكرين مثل نيكولاس (من مدينة كوزا)، ومثل ألثوسيوس، ولوك، ورويرد كولارد.

وهكذا يبدو أننا نواجه مشكلة مزدوجة. فالدولة التي تتمتع بالحكم المطلق هي عبارة عن نظام هرمي تتجمع فيه السلطة في مركز واحد من أجل تحقيق غايات عليا. ويعد معضدو نظام تعدد السلطات مقتنعين بأن ذلك النظام الهرمي يعتبر قاصراً من الناحيتين الإدارية والأخلاقية. وسوف تلاحظ أنني لم أشر هنا إطلاقاً إلى مشكلة المشرع.

بل لست أجد ذلك أمراً ضرورياً؛ لأننا عندما نعالج موضوع المصادر النهائية التي يمكن أن نرجع إليها –كما يعالجه المشرع– نجد أن هذا الموضوع ليس أصعب –بل وينبغي أن نقول– أنه ليس أسهل من تلك المسائل التي تنشأ من صراع جهات التشريع في الدولة الاتحادية.

فإننا نهتم هنا بمسائل تختلف عن هذه تماماً. وعلينا أن نلاحظ –أول الأمر– ذلك الميل عند الناس في الدولة الحديثة لأن يصبحوا مجرد رعايا للحكومة. وربما كان الوقت حتى الآن غير مهيأ لأن نصر –على عكس

ذلك التعميم الشهير الذي نادى به سير هنري ماين– نصر على أن مجتمعنا يتحول عن رابطة العقد الاجتماعي إلى الأمر الواقع؛ غير أن هناك معنى واحداً يجعل تلك الملاحظة ذات أهمية خاصة. ففي خضم تلك الحماسة الغامضة لتحقيق أمر بذاته يجب على كل مراقب أن يفطن إلى وجود تدهور في الحرية.

فإن ما نعتبر في أشد الحاجة إليه هو أن نأخذ حذرنا خشية أن نفقد ذلك الشعور بالانطلاق الذي مكن أرسطو من أن يعرف المواطنة بأنها القدرة على أن تكون حاكماً ومحكوماً في الوقت نفسه. ونحن نعتقد أنه من الممكن تحقيق ذلك على أفضل وجه في الدولة التي لا يكون نظام الحكم فيها نظاماً هرمياً، بل نظاماً متناسقاً تقسم فيه السيادة على أساس وظيفي.

لأن تقسيم السلطة يجعل الناس أكثر قدرة على تحمل المسئولية بدلاً من تراكم أعبائها. فإن الرجل العادي (حتى ولو كان مشرعاً) الذي تثقل كاهله كثرة الأعمال– لن يهمل تلك الأعمال التي يجب عليه القيام بها فحسب؛ ولكنه في واقع الأمر سيسلم سلطاته إلى أيدي أصحاب المصالح الأقوياء الذين يعرفون الطريق إلى الاستحواذ على انتباهه. فهو سيعتبر الأمور غير المرئية أموراً غير موجودة على الإطلاق، كما يعتبر العبارات غير الملفوظة عبارات جديرة بالرضا والقبول. والواقع أن نتيجة ذلك قد تكون الثورة؛ غير أن التجربة توحي بأن من الأكثر احتمالاً أن تكون تلك الحال وليدة النظام الاستبدادي.

وليس هذا كل ما يقال. فلابد أن يترتب على مثل هذا النظام القيام بمحاولة ناجحة لتطبيق قواعد موحدة متكافئة على أشياء متنوعة وغير متكافئة. وقد نبهنا كل متخصص في فن الإدارة إلى أنه بذلت عدة جهود للوصول إلى نظام حكومي راق، حيث أن تعدد مشاكل الحكومة كما هو الحال في الوقت الحاضر قد يؤدي إلى افتراض التشابه بينها جميعاً، وهذا أمر من النادر أن تؤيده الحقائق. ويجب على الشخص الذي يريد أن يحكم أمريكا أن يعلم أنه لا يمكنه أن يفترض تشابه الأحوال في الشمال كما في الجنوب، أو في الشرق كما في الغرب.

أي أن عليه أن يفترض أن واجبه الأول لا أن ينادي بتحقيق أكبر قدر مشترك من المساواة ولكن يعمل على تحقيق ذلك القدر. وإنني أعتقد أن ذلك سيجعل معظم المراقبين النقاد يلاحظون أن الوحدة التي نحاول أن نعالجها ضخمة جداً بحيث تصعب إدارتها إدارة فعالة. وترجع مواطن حب الاستطلاع –ولنأخذ مثلا تلك التي أسفرت عنها التجربة في شمال داكوتا– ترجع في معظمها إلى تلك المحاولة من جانب أصحاب المصالح البارزين نحو صرف النظر عن تلك الخلافات الحيوية في وجهات النظر. وزيادة على ذلك فإن مثل هذه الخلافات تتطلب سيادة خاصة بها لكي تعرب عن المطالب التي تنطوي عليها.

كما أنه لا يجب علينا أن نصرف النظر عن الحقيقة الهامة وهي أن من النادر أن يحدث في منطقة مثل الولايات المتحدة أن يفقد الفرد نفسه

وسط ضخامتها. فهو يشعر بعجزه باعتباره أداة سياسية ويكون نتيجة ذلك الإخفاق التام في تقدير قيمة المواطنة. وليس في مقدوري أن أدقق في تحليل نتيجة ذلك التقدير الخاطئ. وكل ما أستطيع أن أقوله هنا هو أنني مقتنع بأن هذا هو ما يتغذى عليه الفساد الاجتماعي.

وعلى ذلك فنحن بحاجة إلى تطبيق اللامركزية في النواحي الإدارية، أو أننا بحاجة إلى أن نجدد نظرية النظام الفيدرالي التي تعتبر أكبر تجديد جاءت به أمريكا في ميدان علم السياسة. بيد أننا لا يجب أن نفكر في النظام الفيدرالي اليوم في نطاق الحدود المكانية القديمة. إذ أنه ينطبق على الوظائف بقدر انطباقه على الأقاليم. وهو ينطبق على الحكومة في ميدان صناعة القطن أو الوظائف المدنية بقدر انطباقه على حكم مدينتي كانساس ورود أيلاند. والواقع أن أعظم الدروس التي يجب أن يتعلمها الطالب الذي يهتم بشئون الحكومة هو حاجته إلى أن يفهم أهمية البنيان الصناعي، بل أهمية تأسيس حركة نقابية في ميدان السياسة.

أما العامل الرئيسي الذي يجب أن نشير إليه في مجال التنظيم السياسي هو عامل الموافقة، وهنا تتضح أهمية النظام الفيدرالي النقابي بالنسبة لنا. فقد أوجد هذا النظام سواء كانت الوحدة وحدة إقليمية مثل تلك الوحدة المحلية المتوسطة، أم كانت وحدة صناعية كتلك الوحدة التي كانت ترمي إلى تحقيقها حركة ممثلي العمال في انجلترا؛ وهذه وحدات صغيرة بحيث لا تجعل الفرد يشعر بأهميته فيها.

وزيادة على ذلك فإن ما أحدثه هذا التطور في مجال التنظيم الصناعي هو فصل عملية الإنتاج عن عملية الاستهلاك بطريقة يقصد بها القضاء على السيادة الفريدة التي يتمتع بها البرلمان الإقليمي وذلك من أجل أغراض عملية. وهذه تعتبر مسألة طريفة جديرة بأن يناقشها مؤيدو نظرية الحكم المطلق حول تحديد موضع السيادة الفعالة في أمريكا في ذلك النقاش الذي يدور حول قانون أدامسون؛ أو أن يقوموا بدراسة ما يعنيه رأي تلك الهيئة الصناعية الاستشارية التي يبدو أن التجارب الأخيرة في بريطانيا ستخرجها إلى حيز الوجود في المستقبل القريب.

وهذه الحقائق – التي أسوقها– ستؤدي بنا إلى بذل مجهودات نحو تقسيم السلطات. وفي مقدورك أن تفطن إلى جميع هذه الجوانب وتجد الدليل على تلك النهاية التي توصلنا إليها. ويطالب الموظفون المدنيون في كل من انجلترا وفرنسا بإعادة تنظيم هيئاتهم على هذا النمط. بل إن ما نسميها –تجوزاً– الحركة العمالية قد وجهت جل نشاطها أيضاً إلى تحقيق مثل هذا التنظيم ونحن نجتاز الآن مرحلة جديدة لانتصار سياسة الحكم الذاتي.

وهي تجد الحافز الأكبر لها في محاولة تشتيت السلطة صاحبة السيادة لأنها تعلم تماماً أنه حيث يتجاوب التنظيم الإداري مع الهيئات الفعلية للناس، توجد فرصة كبيرة لا لزيادة الكفاءة فحسب بل لإتاحة الحرية أيضاً. وهذا هو السبب في أنه كانت توجد في فرنسا منذ بعض

الوقت حركة قوية لبذل جهود جديدة غير تلك التي بذلت في العقد السابع وحقق فيها أوديلون باروت الكبير أعظم أعماله؛ ويبدو من المحتمل أن يؤدي تعمير الأقاليم القديمة من جديد آخر الأمر إلى تعويضها عن مدى قدرة مدينة باريس على الاستيعاب بشكل خطير.

ولقد بحث مجلس العموم البريطاني النظام الاتحادي بوصفه العلاج الوحيد لتلك العيوب المتعددة، وقد تؤدي الإمكانيات. غير المستخدمة التي تكمن في اللامركزية بألمانيا إلى النتائج التي كثيراً ما توقعناها إذ أنه زال الآن ذلك الضغط المميت الذي كان لسيطرة بروسيا. فنحن نتعلم الآن – كما بين جون ستيوارت مل في فقرة تستحق الإعجاب– أن كل التسهيلات التي تتمتع بها الحكومة لتحصل على المعلومات، وجميع الوسائل التي تملكها لتبذل الجزاء –ومن هنا تسيطر على أفضل المواهب في البلاد– هذه التسهيلات لا تتساوى مع تلك الخسارة الكبيرة الناشئة عن عدم الاهتمام بالنتائج". ولأننا نعلم الآن أن نتيجة عدم الاهتمام هذه هي التقليل الدائم من شأن الحرية.

وقد تكلمت عن الرغبة في إيجاد مسئولية حقيقية والاتجاه الذي يجب أن تأخذه من أجل تحقيق أغراض إدارية. ويتصل الجانب الأخلاقي لنظرية تعدد السلطات في السياسة بهذه الناحية اتصالاً وثيقاً. فمن العبث أساساً أن نقول إنه يمكن تفسير القانون بأنه مجرد أمر من السلطة صاحبة السيادة من أجل سبب بسيط هو أنه ينكر حق السيادة لأي شيء آخر

ما عدا السلوك الصحيح. فإن الفلاسفة –ولاسيما منذ وقت ت. هـ. جرين– أخبرونا بإلحاح أن الدولة تقوم على الإرادة؛ بالرغم من أنهم قلما قاموا بفحص مشكلة ما هي الإرادة التي يحتمل جداً أن تلقي الطاعة. ونحن مجبرون –التاريخ شاهد علينا– على أن تنتهي إلى أنه لا يمكن لمثل هذه الإرادة –إذا ما عرفناها– أن تكون إرادة صالحة وعلى ذلك فيجب على الفرد أن يدلي بحكمه على صلاحيتها –سواء بنفسه أو بتعاونه مع الآخرين– وذلك بفحص مادتها. ومن الواضح تماماً أن هذا يضع حداً لسيادة الدولة من حيث نظريتها الكلاسيكية.

فهي تصنع أعمال الدولة –تلك الأعمال التي أوضحت أنها أعمال جهازها الحكومي من الناحية العملية– تضعها في نفس المستوى الأخلاقي مع أعمال أية هيئة أخرى. وهي تضفي على أحكام الدولة تلك السلطة التي تملكها أصلاً وذلك بموجب مضمونها الأخلاقي وليس لأي سبب آخر. فإذا أرادت الحكومة الانجليزية –كما حدث في عام ١٧٧٦– أن ترفض إتاحة الحرية في المستعمرات؛ وإذا اختارت بروسيا أن تتبع سياسة تقوم على مناواة نفوذ البابا من أجل سيطرة الحكومة؛ بل إذا اختارت أية دولة –ولنأخذ مثلا حاسماً– أن تشن الحرب، فإننا لا نجد أية سابقة لكل حالة من هذه الحالات تدل على صواب سياستها. وأنا وأنت نعتبر جزءاً من تلك القوى التي تضع القوانين لتلك السياسة. وعلى ذلك يصبح من واجبنا الأخلاقي أن نفحص أسس الأعمال التي تقوم بها الدولة. فإن أسوأ

الأخطاء في ميدان السياسة هو إبداء الموافقة على القرارات الهامة دون تفكير.

لقد تناول في مكان آخر من هذا الكتاب النقد الذي يقول بأن هذا الوضع يؤدي إلى انتشار الفوضى. وإن ما يجدر بنا أن نفحصه هنا هو النتائج التي تترتب على نظام تنظيمنا السياسي. فمن الواضح أول الأمر أنه ليس ثمة ما يقتضي منا أن ندين بالولاء سوى تلك الأمور التي نعتبرها من جانب السلوك الصائب.

وواضح أننا –في مثل هذه الحالة– نحتاج إلى الوسائل التي تضمن لنا أننا سنعرف الصواب عندما نراه. وإنني أعتقد أن مشكلة الحقوق هنا تصبح ذات أهمية خاصة لأنه لا يمكن الوفاء بواجبات المواطنة إلا في ظل ظروف معينة؛ ومن الضروري أن نضمن تهيئة تلك الظروف ضد طغيان السلطة.

وليس في مقدوري هنا أن أشرح بشيء من التفصيل، ولكنه من الواضح تماماً أن حرية الخطابة وكسب العيش وتحقيق المستوى المناسب من التعليم وإتاحة وقت طيب للفراغ وشحذ القوى للتكاتف من أجل تحقيق مجهودات اجتماعية– كل هذه أمور لا تنفصل عن المواطنة. وهي حقوق طبيعية بمعنى أنه بدونها لا يمكن تحقيق الغرض الذي قامت من أجله الدولة. كما أنها حقوق طبيعية بمعنى أنها لا تعتمد على الدولة في مشروعيتها. وهي حقوق كامنة في قيمة الشخصية الإنسانية السامية.

وحيث تكبت هذه الحقوق يصبح من الواضح أن الدولة تقضي على أية مطالب لها في ولاء الناس.

وتعتبر مثل هذه الحقوق ضرورية لكفالة الحرية لأنه بدونها يضيع الإنسان وسط عالم يكاد يكون بعيداً عن فهمه تماماً. ونحن قد وضعنا هذه الحقوق خارج نطاق سلطة الدولة لكيلا تتعداها؛ وهذا أيضاً يعني أننا نضع حداً لسيادتها. وإذا سألت ما هو الضمان الذي يوجد ضد القضاء عليها في دولة تتوزع فيها السلطة، فإن الإجابة –على ما أعتقد– هي أنه لا تتاح الفرصة لجماهير الناس لأن يفهموا المقصود من كبت تلك الحقوق إلا في مثل تلك الدولة.

فمن الهام مثلا أن حركة النهوض التي نقول عنها تجاوزاً القانون الطبيعي يجب أن تستمد قوتها الرئيسية من النظام النقابي المنظم. ولا يقل عن ذلك أهمية أن من بين هؤلاء الناس الذين شعروا بالأهمية الحقيقية التي تلحق بموقف العمال في قوانين "تاف وفيل" و"أوسبورن"، رجل من كبار رجال الكنيسة كان يهتم اهتماماً كبيراً باستعادة سلطان الكنيسة. وهذا هو ما يتضمنه ذلك التنظيم المتناسق قبل أي شيء آخر، وقيمته الرئيسية هو أن ما يلفت أنظارنا في الدولة الحديثة هو القدرة الجامدة عند الجموح على الاستيعاب.

وإن كل دارس لعلم السياسة يعلم تماماً ما هو المعنى المقصود بذلك. وسوف يعترف معظمهم –إذا ابتعنا سبيل التحليل– بأن تلاشى

تلك القدرة يعتمد في الغالب على الفهم الكامل للأجهزة الاجتماعية التي تخفي الآن على الجماهير إلى حد بالغ. وأثل الطرق للقضاء على هذا الجمود أو القصور الذاتي هو مضاعفة مراكز السلطة.

فعندما يتدرب رجل ما على العمل بإحدى النقابات لا يسعه إلا أن يفطن إلى مدى ارتباط نشاط هذه الهيئة بالعالم الخارجي. وعندما يشترك في لجنة مدرسية يجد أن المشاكل العامة في التعليم تبدأ في عرض نفسها أمامه. والواقع أننا قد نقول –وفي ذلك القول بعض التناقض– أن إتباع نظام لا مركزي ثابت هو وحده العلاج الحاسم لذلك النظام المركزي الناقص. ذلك لأن المؤسسات التي تتمتع بسلطة حقيقية تصبح مجرد أفكار أخلاقية وبذلك تكون أجهزة تخدم المواطنة الحقيقية.

غير أنه إذا أزحنا هيئة الحكم المحلي أو الحاكم جانباً يترتب على ذلك شعور بالخيبة تعتبر نتائجه النفسية أمراً معروفاً. فقد يحصل المرء على بعض التعويض من عزلته العملية عن داخليات السياسة فينصرف إلى لعبة الجولف مثلا. غير أنني أشك فيما إذا كان هذا التعويض هو ما يطلق عليه فنياً كلمة الاستعلاء، فإنه تترتب عليه دائماً خسارة اجتماعية.

والواقع أنه يظهر هنا تفوق الدولة المتعددة السلطات وامتيازها على سواها. لأننا كلما تعمقنا في تحليل الخصائص السيكولوجية لنقيضتها –أي الدولة ذات الحكم المطلق– كلما وجدنا أنها قليلة الارتباط بالحوافز الأساسية عند الناس. وهذه –على أي حال– هي الحاجة الأولى التي يجب

إشباعها. ولقد كان من السهل لأرسطو أن يفرق أساساً بين السادة وعامة الناس ووضع نظامه وفقاً لمطالب السادة، غير أن الدولة التي كان يفكر فيها كانت أقل حجماً من أية مدينة متوسطة الحجم. وكان من اليسير على هوبز أيضاً أن يفترض وجود السوء في نفوس الناس ويترتب على ذلك ضرورة إيجاد حكومة قوية لئلا تقضي عليها طبيعتهم الشريرة، إلا أنه لاحظ –كما أكد جيلنا الحاضر– أن قوة الحكومات تتركز في الأفكار التي استمدت منها.

كما كان من السهل على بنتهام أن يصر على وجود الدافع المتحكم في الاهتمام بالنفس، ولكنه كبت قبل أن يفطن إلى أن إيثار النفس غريزة يتضمنها الوجود الإنساني. ونحن نعرف على الأقل أن الحقائق التي تؤيد ذلك معقدة جداً. ولقد أصبحت مهمتنا الرئيسية هي أن نوفق بين مؤسساتنا وبين شتى الحوافز مع العلم بأنه يجب علينا أن نحول دون انعكاسها مهما كلفنا ذلك من جهد، وإن ما يجب أن يؤثر علينا قبل كل شيء آخر –في حالة عدم وجود مثل هذا التحول– هو تلك النفاية التي يقوم عليها نظامنا الحالي. فالجلاد الآن –كما قال "متر"– هو حجر الزاوية في مجتمعنا. ولكن هذا يرجع إلى أننا نرفض إطلاق العنان. أمام الجهود الإبداعية عند الناس.

وعلى أي حال يجب الحكم على نظمنا السياسية لا وفقاً للغايات التي تخدمها فحسب ولكن وفقاً للطريقة التي تخدم بها تلك الغايات.

وتكفل الدولة الحديثة سبيلا قد يمكن رجل مثل بت الأصغر من أن يسيطر على مصائر الشعب، بل إنها تتيح أمام الناس الذين ينعمون بالفراغ مجالا من الاهتمام بالنواحي العاطفية يستثمرونه. ولكن الرجل الفقير يعتبر أقل حظاً في تلك السبل التي نتيحها أمامه، وإذا كان لدينا سجلا لعمل عظيم تحقق بعد معركة صعبة قاسية، وجدنا أننا نتأثر بالعمل نفسه إلى درجة كبيرة تجعلنا نغفل عن أن نلاحظ الأعباء المضنية التي غالباً ما يقوم عليها ذلك العمل.

ويجب أن نلاحظ أن ذلك هو المقياس الذي سنختبر على ضوئه في المستقبل الجزء الأكبر من مؤسساتنا؛ ولست أعتقد أننا يمكن أن نتمادى في ثقتنا بأنها ستصمد أمام الاختبار. فإن الدولة الحديثة –في الأصل– هي كيان تاريخي إلى حد كبير لا تتغير طبيعتها مع ظهور أية حاجات جديدة.

ويجب أن نزيد على هذا أن تلك الحاجات الجديدة تلح علينا، ويتوقف مستقبل حضارتنا إلى أكبر حد على المزاج الذي نواجهها به. والذين يلجأون إلى منطق الدولة صاحبة السيادة –ذلك المنطق الذي لا يمكن دحضه– قد يعتقدون أحياناً أن مجرد فكرة السيادة لم تكن معروفة لعدة قرون من تاريخ العصور الوسطى. ولن أحاول –دون مغالاة– أن أعظم من شأن تلك العصور الغابرة، غير أنه يجدر بنا أن نتذكر أنه لم تكن هناك أفكار أكثر قرباً إلى قلب المفكرين في العصور الوسطى من مثل الحق والعدالة. وقد تكون أفكارهم في معظم الأحيان مقتضبة ضيقة؛ غير أن

هذا لم يكن السبب فيه أنهم لم يعرفوا كيف يحلمون. فلقد تعرض نظامنا المفصل تفصيلا دقيقاً لعدة اختبارات من جانب أناس لا يعلمون مدى ما للعمل والفكر من نفوذ في بنيانه. إلا أن ذلك معياراً جافاً يطبقونه. ومع ذلك فلن نتمكن من مواجهته بحق إلا إذا حاولنا أن نفهم رغباتهم.

الفصل الرابع

مشكلة التنظيم الإداري

١

لقد أصبح من الشائع أننا وصلنا الآن إلى فترة حرجة في تاريخ الحكم النيابي. ولا شك أنه ليس هناك من يدعي أن الآمال الكبيرة التي كان يرنو إليها هؤلاء الذين خاضوا المعركة الكبرى من أجل الإصلاح البرلماني مع بنتهام وغيره من المتطرفين في الحقبة الأولى من القرن التاسع عشر– تلك الآمال قد تحققت تحقيقاً كاملا. والواقع أن هذه الآمال مختلفة عن بعضها لأن الاتجاهات التي انتهجتها الدوائر السياسية في الخمسين عاماً الأخير تكاد تكون متناقضة لما كان يراه بنتهام. فقد أصبحت الدولة الانجليزية دولة إيجابية؛ تتلخص في أنه بدلاً من إيكال أمر الدولة إلى مجموعة من العناصر المتصارعة من أجل المصالح الذاتية، في سبيل تحقيق الصالح العام انتهت الدولة إلى الأخذ بالتنظيم الحكومي –ولو لبعض الوقت– لكفالة الإشراف على الحياة القومية.

ولقد وصلنا إلى نهاية تلك المرحلة التي يمكن أن تفطن فيها إلى وجود نفوذ ما لمبدأ حرية التصرف بمعناه الكامل. وتبدو الإجراءات الحالية من الأمور المتعارف عليها من الناحيتين السياسية والاقتصادية؛ تلك الإجراءات التي كانت تبدو في عصر بنتهام من أهم خصائص احتراف السياسة.

ويمكننا أن نقول دون مغالاة إنه لم توجد أية شخصية في النصف الأول من القرن التاسع عشر –وذلك باستثناء دزرائيلي استثناء يعتريه الشك– كانت لها نفس النظرة الثاقبة التي أصبحت فيما بعد المنهج الذي سار عليه التشريع الحديث. فقد كان جميع السياسيين قريبين جداً من المذاهب الفكرية التي فرضها الانقلاب الصناعي إلى درجة تجعلهم لا يولون عمل الدولة أية ثقة ولقد استطاع لورد مورلي –بالرغم من أنه لم يتعمد ذلك– أن ينقل في صورة حية فشل كل من كوبدن وجلادستون في فهم المشكلات الاجتماعية الأساسية. كما أنه ليس من المؤكد أن الجهود التي بذلتها الدولة نحو تخفيف الضائقات الاجتماعية كان الدافع إليها عطف المفكرين المحنكين في عصرنا. فإن النظرية الجديدة للدولة ما زالت متخلفة عن تطبيقها.

ولا ينطبق هذا على انجلترا وحدها. فقد مضت منذ وقت طويل الفترة التي بلغ فيها مبدأ حرية التصرف في كل من فرنسا وألمانيا ذروته، ومهما كانت الأسس التي انبثق منها فإن التأمين الاجتماعي في ألمانيا الحديثة كان مثالا رائعاً على قوة الهيئة الحكومية. بل لقد حدث أن برزت الولايات المتحدة من ذلك المذهب الفردي الذي لا غبار عليه –والذي يؤول إلى مدنية متقدمة– برزت من هذا كله لتعبر عن التجارب الاجتماعية التي أتاحها النظام الاتحادي. وتعتبر الديموقراطية في استراليا دراسة خاصة في حد ذاتها؛ غير أنه من الواضح أنها كانت ترتبط بذلك النهج من مناهج

التفكير في عدة أمور شتى مثل إنشاء محكمة للفصل في شئون الصناعة كان لها أهمية كبيرة بفضل الإدارة الحكيمة التي تولاها القاضي مستر هيجنز، ولا تتسم كندا بنفس هذا الطابع إلا أن للتشريع الجماعي هناك سيطرة لا جدال فيها.

ولقد شهد التغير الذي حدث –لاسيما في انجلترا– حدوث انقلاب واضح من حيث تأكيد هذا الاتجاه، وليس من العدل أن نقول إنه ينطوي على زيادة حقيقية في المشاعر الإنسانية. إذ الواقع أن أي سياسي يحاول أن يناقش مشاكل الفقر في مجلس العموم هذه الأيام –بالرغم من وجود بعض التقدميين من أمثال "هيوم" في عصر ما و"برايت" في العصر الذي يليه– لن يجد أذاناً تصغى له. فقد تغير الأساس الكامل الذي تقوم عليه فلسفتنا الاجتماعية بدرجة لا يمكن فهمها إلا على ضوء مقارنة دقيقة بين السنوات المتتالية من المناقشات البرلمانية.

وما حدث هو ظهور ذلك الشيء الذي وفق مستر جراهام ولاس في تسميته بالمجتمع الكبير. ولم تظهر العدة الكاملة للانقلاب الصناعي إلا في الأربعين سنة التي أعقبت عام ١٨٧٠، بل لم يظهر نفوذ الناخبين من الطبقة العاملة في الاتجاهات التشريعية إلا بعد صدور وثيقتي الإصلاح في عامي ١٨٦٧ و١٨٨٤.

ولسنا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن الإجراءات التي كانت تعتبر امتيازات قبل عام ١٨٦٧ أصبحت أموراً ضرورية بعد ذلك. ولم يسع الحكومة إلا

أن تتأثر في موقفها إزاء قرار "تاف– فيل" أمام صمود مئات الآلاف من الناخبين الذين يعارضونه؛ وكان من الممكن أن يتغير موقف مستر بلفور لو لم تتح له السلطة من جديد بعد إجراء الانتخابات العامة.

ولسنا نغالي إذا قلنا إن الإجراء الذي ترتب على مطالب العمال كان سيبدو غامضاً، بل من المؤكد أنه كان سيثير استياء مستر جلادستون وزملائه لو جاء قبل ذلك بعشرين عاماً. كما أنه كان سيبدو أمراً جريئاً أمام لجنة العمل الملكية في عام ١٨٩٤ وذلك عند وقوفها على عتبة الصراع بين تمبرتون ورسل وبين ألن وفلود.

وهكذا إذا وجد هناك تغير في وجهات النظر فلن يترتب على ذلك درجة كبيرة من الرضا. ويجدر بنا أن نقول إنه بتطور التربية الشعبية –وهنا يحسن أن نذكر أن الجيل الأول الذي تلقي تعليمه في المدارس الأولية العامة كان قد تخطى عتبة العصور الوسطى– بتطور هذا النوع من التربية وجدت هناك رغبة متزايدة من أجل تسوية الخلافات الموجودة في الحياة الاجتماعية. وبعبارة أدق فإنه أضيف إلى الاعتقاد الانجليزي الخاص ببعض الحريات العملية والمحددة ثقة جديدة من حيث قيمة بعض النواحي العملية والمحددة للمساواة. فمثلا كان تدهور النظرة الفردية إلى الثروة في الجيل الماضي أمراً واضحاً كل الوضوح.

ومن الممكن أن يجد المؤرخ في المستقبل الآثار الأمينة لهذه التغيرات وذلك في دراسة الميزانيات المتتالية خلال الثلاثين عاماً الماضية. فإنه

سيقارن المثل العليا عند مستر جلادستون عندما كان وزيراً للمالية بالمثل العليا لدى مستر لويد جورج. كما أنه سيلاحظ موقف مستر سيدني ويب إلى هبات المساعدة في عصرنا الحالي وموقف لورد أفبري منذ جيل من قبل. وسيجد نفسه مجبراً على أن ينتهي إلى أن الدولة –عن طريق الجهاز الحكومي– قد تعهدت مباشرة بالإشراف على الحياة في الأمة، بيد أنه سيجبر أيضاً على أن يشك فيما إذا كانت الدولة قد وفقت بذلك في حل أية مشكلة من تلك المشاكل الأساسية التي تواجهنا حلا فعلياً.

وقد نعترف بأنه لم تمر بنا مرحلة سادها القلق والاضطراب مثل تلك السنوات العجاف المضنية التي مرت بنا بعد معركة واترلو، كما أنه لم تحدث بعد ذلك أية فترة مررنا خلالها بأزمة اقتصادية مشابهة يمكن مقارنتها بها حتى عصرنا الحاضر. وحتى تلك الفترة التي أعقبت انطلاق الحريات الاجتماعية في عام ١٩٠٦ نجد أنها قد اتسمت بطابع من القلق من جانب الهيئات العمالية المنظمة التي تمخضت عنها أقسام خطيرة فيما بعد.

والواقع أن المراقبين لا يميلون إلى القول بأننا قد وصلنا إلى النقطة التي يمكن أن يحدث فيها تحول النفوذ الاقتصادي من يد الطبقة الوسطى إلى يد العمال؛ كما حدث بالضبط في النصف قرن الذي أعقب حروب نابليون، فقد حلت فئات العمال من شمال انجلترا محل أصحاب الأراضي من الطبقة المتوسطة.

ومن المؤكد أننا تطورنا بمجتمعنا إلى أن صار مجتمعاً عظيماً دون أن نهيئ

مؤسساتنا السياسية لكي تتمشى مع التغيرات التي حدثت في البنيان الاجتماعي والاقتصادي. ولا يستطيع أي فرد يقوم بفحص المعالم الكبيرة للنظام الحكومي الانجليزي أن يشير إلى أية اكتشافات واسعة. وبالطبع يوجد خلافات عديدة منها ما يعتبر خلافات أساسية. ولا يمكن أن يتجاهل أي فرد أهمية ظهور حزب العمال، وانتقال مركز السلطة السياسية من مجلس العموم إلى مجلس الوزراء، وتدعيم الهيبة التي اكتسبها منصب رئيس الوزراء بعد أن أمضى فيه مستر جلادستون فترة طويلة، والتحسن الكبير الذي طرأ على نوع الخدمات المدنية– كل هذه وأشياء أخرى مماثلة لها أهمية كبيرة. ولكن لم يحدث أي من هذه التغيرات أو أي جزء منها بفضل انهيار تلك النظرية الأساسية التي قامت على أساسها الديموقراطية في القرن التاسع عشر.

وهنا أيضاً كان لنفوذ بنتهام وأتباعه أثر حاسم. فهم كانوا يعتقدون أن الأفراد جميعاً متساوون في مزاياهم الأصلية وأن الخلافات التي تنشأ بينهم وليدة البيئة. وكلما تحرينا المساواة في تدريب هذه الملكات كلما توزعت القوى البشرية في أقسام متساوية في جميع أنحاء الدولة. وهكذا اتخذ الانتخاب العام وزوال الفوارق الاجتماعية– اتخذ أهمية حيوية جداً. فإذا ما أزيلت عوامل الانحطاط أبرزت الفرص المتكافئة مواهب الرجال وبذلك يؤدي هذا التنوير الذاتي إلى التحسين المراد منه. وكان بنتهام يتوقع من المواطن العادي أن يهتم بالسياسة التي تقوم على أساس الدراسة المستفيضة للمشاكل القائمة.

وكان من الممكن أن يتاح ذلك في الفترة التي سبقت عام ١٨٧٠ واتسمت بالطابع السلبي أكثر مما هو الحال الآن، بيد أنه من المؤكد أن هذا مجرد عبث لا طائل منه –وكان مجرد تكهن فحسب– ولقد أصبحت الأحوال معقدة بدرجة لا تتيح لأحد أن يتابع أية مشكلة في تطوراتها المختلفة دون أن يفتر انتباهه. وليس في مقدور الناخب العادي أن يكرس الوقت الكافي الذي يحتمه الفهم الكامل لدراسة هذه المسائل، كما أن تعليمه لم يكن على نطاق شامل بحيث يجعله يتميز بكل مستلزمات الرعوية السليمة.

ويشرح مستر كرولي بطريقة قاطعة كيف أن نفس الظروف كانت تسود الولايات المتحدة. فإن مؤسسي الديموقراطية من أتباع حاكسون كانوا يتوقعون نفس النتائج التي كان يتوقعها التقدميون من أتباع بنتهام عن إمكانيات "الرجل العادي"، بل إنها زيفت لنفس الأسباب. غير أنه بينما كانت نتيجة ذلك في أمريكا هجر ميداني الصناعة والسياسة فيما عدا بعض الاتصالات غير المباشرة بهما، كانت النتيجة في انجلترا ظهور ما يسمى "بنظام الصدارة" الذي لم يكن إلا جزءاً من تلك الحالة.

والواقع أنه استمرت تلك الصلة الطبيعية بين السياسة والمجتمع مما أضفى على الحياة الرسمية في انجلترا بعض سحرها. ولكن ذلك لم يؤد إلى ظهور طبقة سياسية خاصة أكثر مما أدى إلى ازدياد أهمية المشرع في مجال السياسة، والشعور بالحاجة إلى عدد أكبر من وظائف الدولة التي يضطلع بها

موظفون مدربون تدريباً تاماً. ولقد تم تحقيق هاتين الغايتين وأصبح موظفو الدولة في انجلترا –قبل الحرب– المثل الوحيد في التاريخ من حيث الكفاءة في الإدارة والقدرة على التعبير عن حرية الرأي.

ولكن جميع هذه الهيئات أصبحت تنوء بالأعباء التي تتولى القيام بها حيث أن الدولة زادت من إلقاء مهام أكثر على عاتقها. والافتراض الأساسي للحكومة في أي نظام نيابي هو أنها حكومة تقوم على الجدل. فمن المفروض أن يقوم كل عضو في البرلمان –كما جاء في نظرية بيرك– بتحكيم عقله في مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة، وأن يصوت عليها كما يملي عليه عقله المستنير.

وبالطبع لم يأت الوقت الذي يمكن أن يتحقق فيه هذا المثل الأعلى، فمن المؤكد أن من يقرأ تاريخ الأربعين عاماً الأولى من حكم الملك جورج الثالث سيكون لديه من الأسباب ما يبرر إنكاره لحدوث أي انحطاط في البلاد. بيد أن الحكومة البرلمانية في القرن العشرين تختلف اختلافاً جوهرياً عن الحكومة البرلمانية في القرن التاسع عشر. وقد يرجع تاريخ هذا الاختلاف إلى ظهور مستر بارنل، ولكن الحماسة التي حملته على إجراء هذا الاختلاف لم تبق طويلا فخبت في مهدها.

والحقيقة أنه لا يوجد أحد ممن يدرسون عمل النظام البرلماني في انجلترا –ولو بطريقة سطحية– يمكن أن يشك في أن بعض عيوب هذا النظام عيوب أساسية فيه. فقد تلاشى استقلال كل عضو بكيانه الخاص لأغراض

عملية. كما زادت قوة الصلات الحزبية متانة. وتسبب مجرد ضرورة إنهاء الأعمال في إفساد فعالية الجدل لدرجة كبيرة. ومن الشائع ملاحظة خمول هؤلاء الذين لا يقومون بدور نشيط في إدارة جهاز الحزب. وبدت الامتيازات الحزبية غير حقيقية بقدر ما كانت عليه عندما أراد جورج الثالث أن يلغيها.

فقبل أن تظهر تلك المسائل مثل قانون المنازل وحق الانتخاب للمرأة كانت الحكومة الحزبية التي أعلن بيجهوت أنها العنصر الحيوي في الحكم النيابي– كانت قد أفلست تماماً. ولقد أفاضت الكتب في النعي على المساوئ جميعها. ويؤكد مستر جراهام ولاس وسير سيدني لو ومستر أسترو جورسكي أنه من المستحيل أن تنال أعمال الحكومة الديموقراطية قبولاً مستفيضاً. بل إن جزءاً كبيراً من الطبقة العاملة في انجلترا ينفي أن هناك أية فائدة حقيقية للجهاز السياسي في الدولة.

ويجب أن نلاحظ أن هذا الشعور لا يعرب عنه في انجلترا فحسب. فإن مشكلة الحكم النيابي في فرنسا ربما كانت موضع نقاش حاد أكثر مما كانت في انجلترا، بل إن ما كان يسمى هناك "بمساوئ الحكم الديموقراطي" كان يسود البلاد هناك بوضوح تام. ولم يترتب على تطبيق نظام الانتخابات العامة على الناخبين في إيطاليا أية نتائج مذهلة.

كما أن مبادئ الديموقراطية تلقي قبولاً يكاد يكون عاماً في الولايات المتحدة، ولكن ذلك لا ينبثق عن رضاء عميق عن عملها. ويختلف الحال

في ألمانيا حيث تقوم فيها حكومة تكاد تعتبر حكومة مسئولة، أما روسيا فهي حتى اليوم المثال الوحيد على الأوتوقراطية المطلقة أو الحكم المطلق– المتبقي في الحضارة الغربية. ويجدر أن نذكر هنا أنه كان من المقدر أن يوطد عمل الجهاز الروسي الثقة التامة في صلاحية المذهب الديموقراطي.

ونحن نجد في أي تحليل للظروف التي تحيط بالنظام النيابي الحديث– نجد أن هناك حقيقتين واضحتين كل الوضوح. فمن الظاهر من ناحية أنه لا يوجد مجلس نيابي لا يكون منشغلا بكثرة أعماله، كما أنه من الواضح من ناحية أخرى أن الناخب العادي لا يهتم بالأمور السياسية إلا بقدر ضئيل باستثناء الحالات التي توجد فيها أزمات أو اضطراب غير عادي.

ولم تحقق المحاولات التي بذلت لعلاج هذه الحالة السيئة والتي أجريت في سويسرا والولايات المتحدة بغرض إشراك المواطنين في الحكم مباشرة– لم تحقق أي نجاح ملحوظ. وأوضحت الإحصائيات أن الناخب يهتم بالأشخاص أكثر من اهتمامه بالأحداث، وإن مساحة الدولة الحديثة لا تجعل من الحكم المباشر في أفضل أحواله سوى مساعد جزئي. ويمكن بالمثل أن يقال الكثير عن الإمكانيات التي تكمن في أي نظام تعليمي شامل من ناحية والتي تكمن في زيادة أوقات الفراغ من ناحية أخرى.

ومن المؤكد أننا لا نكاد نعلم مقدار ضآلة الصلة بين مشاكل السياسة الحديثة ومناهج التعليم الأولى التي تعتبر إجبارية خلال العشر سنوات التالية. وتفسر الدراسات الحديثة في مشكلة إرهاق العمال في

المصانع– تفسر ضآلة مدى ما يمكن أن نتوقعه من القيمة الفكرية النافعة أو السليمة من جمهور يستهلك نشاطه إلى حد كبير في مزاولة الأعمال التي يكسبون منها عيشهم. ويمكننا هنا أيضاً أن نقول شيئاً ما عن علاقة العمل بالنشاط الروحي الذي قال عنه أرسطو إنه سر السعادة.

ومن المؤكد أن مثل هذه الدلائل التي نملكها توحي بأن التمادي في إخضاع العامل للآلة لا يتيح تحسين الصفة الفكرية في مدنيتنا. والواقع إنه ليس من المستحيل أن تضطر الديموقراطية –إذا أرادت أن تصبح أداة فعالة مستقبلا– إلى تحويل مركز اهتمامها من أجل الجزء الأكبر من العمال اليدويين على الأقل من الاهتمام بساعات العمل إلى الاهتمام بأوقات الفراغ. ولكن لم يحن هذا الوقع بعد.

فمنذ حوالي قرن قام أحد المفكرين الفرنسيين المتعمقين في القرن الماضي قام بتحليل الإمكانيات التي تكمن في الديموقراطية– التي تنبأ بأنها ستصير النظام الشائع للحكم في العالم. وإن رجلا مثل دي توكفيل ينتمي إلى الطبقة الارستقراطية من حيث المولد والطبيعة ولكنه غير متحمس من أجل غالبية الشعب بقدر الحماس الذي أبداه بعض المفكرين على اختلافهم مثل جامبتا وجلادستون –ذلك الرجل إلم يكن ينظر إلى انتشار الديموقراطية بارتياح كبير– فقد وجد نفسه تحت وطأة بعض الأمور الطارئة الخطيرة. واعتقد أنه من الممكن أن يتنازل أي شعب عن مسؤولياته للحكومة في نظير توفير الرخاء المادي.

وقد ينحط الحكم الديموقراطي إلى مجرد حكم الغالبية دون ضمان أن تضم هذه الغالبية أفضل الآراء التي يمكن لمجتمع ما أن يشتمل عليها. فقد يؤدي التزمت في تطبيق مستوى موحد على الجميع إلى منع المواطنين من استخدام أقصى ما لديهم من مواهب في سبيل الصالح العام. ويجوز أن تفقد الحياة ما فيها من ثراء وتنوع بسبب ادعاء الحكومة علمها بكل شيء منافسة بذلك السلطة الدينية.

وهو يرى أن هدف الدولة الحقيقي يكمن في تحرير الفردية، وهو لا يؤمن بإمكان تحقيق ذلك إذا كان الطابع التجاري البرلماني يسود الحكومة. كما كان يخشى سيطرة المال على السياسة. وكان ينظر بقلق بالغ إلى تدهور الإيمان الديني دون حدوث أي تعويض عن ذلك في شكل عقوبات اجتماعية. ولاحظ حداثة التغيير الذي أحدثته الثورة فقال "إن من الضروري لهذا العالم أن يوجد علم جديد للسياسة".

ومن الصعب أن نتجاهل حقيقة هذا الوضع العام. فمن المؤكد أن أفضل اتجاه للدفاع عن الديموقراطية هو عن طريق تحليل النظم الاجتماعية السابقة. لأن التبرير الحقيقي لقيام أية دولة ديموقراطية هو أنها تتيح لأكبر عدد ممكن من الأفراد في ظلها أو يتقسموا اغتراف النعم التي يمكن أن توفرها الحياة في ظل أي نظام آخر. ومع ذلك فإن الشرور التي تنبأ بها دي توكفيل تبقى كما هي، ومن الصعب أن نتوقع احتمال تحسينها في وقت قريب. ومن المؤكد أن الأشياء التي يمكن استثارة الناس للحصول عليها

هي تلك التي تتعلق بالطبيعة الحقيقية للحياة ولا يمكننا أن نتطلع إلى إحداث تغيرات إلا عن طريق التأثير البطيء للتعليم. وليس هناك ما يضير عمل الحكومة الديموقراطية أكثر من الفصل الدائم بين العملية السياسية والحياة التي تحياها جمهرة الناس.

ومن الواضح أن هناك ضرورة لوجود السياسي المحنك في إدارة أعمال الحكومة؛ ولو أن ما يترتب على ذلك هو عكس النظرية الديموقراطية ما لم تتول أمر السياسة هيئة من المواطنين تتعاون تعاوناً وثيقاً. والواقع أن هذا لا يعني التعاقب في تولي المناصب، ذلك المبدأ الذي أولته الولايات اليونانية ثقة كبيرة، والذي تتمسك به الجمهورية الأمريكية بشكل فريد خطير. بل إنه يعني عقد المناقشات الدائمة والواسعة النطاق عن الناس والإجراءات، كما يعني الاستمرار في تنوير أذهان العامة وهذا ما كان يهدف إليه هارنجتون بالنوادي التي كانت تمثل عنصراً جذاباً في مدينته الفاضلة. وهذا يعني وجود رأي عام مستنير بصفة دائمة.

وليست هذه بالطبع مسألة سهلة كما أوضح ذلك من قبل مستر والاس فهناك مسائل. مثل طبيعة الكهرباء– لا يمكن للرأي العام بطبيعة الأشياء أن يستوعبها. كما توجد مسائل أخرى يمكن للرأي العام أن يستجيب لها من حيث المبدأ ولكن من الصعب عليه جداً أن يستجيب لها من ناحية التفاصيل. ولهذا يجب أن نعترف بأننا لم نفعل سوى القليل في استخدام هذه المادة التي لدينا بدرجة كاملة.

كما أنه من النادر أن تدرس العناصر التي تمهد لاتخاذ قرار سياسي دراسة كافية من ناحية، أو أنها لم تدرس على نطاق واسع من ناحية أخرى حتى يتاح إقناع أي فرد يراقب الأمور من بعيد بأن العملية التي انتهجت في اتخاذ هذا القرار هي عملية مرضية تماماً. والواقع أننا لم نهبط إلى الدرك الذي تتساوي فيه مع "الحالة التي يدير فيها رجل ذو نشاط عقلي خارق شئون شعب سلبي من الناحية العقلية" كما اعتقد مل– "وهذا أسوأ تصور للحكم الصالح" إلا أن عدد الناس الذين يتوقف عليهم اتخاذ قرار ما، وعدد هؤلاء الناس الذين يستشارون ويقام لآرائهم وزن قليل لدرجة تستدعي الغرابة.

كما أنه ليس هناك أي ميل لزيادة ذلك العدد الضئيل– إلا في حالة واحدة. ويعتبر هذا الاستثناء هاما. إذ أن من الواضح أن ازدياد النشاط يستدعي التوسع في الوظائف المدنية. ويقال أن من السكان في فرنسا يعملون في الوظائف الحكومية في الأحوال العادية. بينما تقل هذه النسبة كثيراً في بريطانيا العظمى، وقد تسببت عن بعض الإجراءات مثل قانون التأمين زيادة عدد الوظائف بدرجة ملحوظة، والحقيقة كما أوضحها مستر جراهام والاس أن كل مشروع تهدف به الدولة إلى إجراء تحسينات– يقتضي زيادة عدد الوظائف العامة.

ويجب أن نعترف بأن مثل هذه الزيادة ليست بالضرورة عيباً بالغاً ولكن مقدار هذه الزيادة تسببت في السنوات الأخيرة في إثارة مشكلات

خطيرة تعتبر أقلها شأناً تلك المشاكل التي تتعلق بالدخل العام. والأمر الحيوي الذي يتضح من كل هذا هو أن تطور الإدارة الحكومية في كل دولة متمدينة لا يتنافى مع الاحتفاظ بالروح التحررية. ومن الصعب ألا نشكك في تطور أي قانون إداري يخرج عن نطاق المحاكم العادية.

وهنا تتضح ثورة الموظفين المدنيين الفرنسيين نفسها التي تقوم على نفس الأسس التي تقول بعدم تعارض ذلك مع الروح التحررية. ولقد مر موقف الطبقة العاملة إزاء الحكومة في انجلترا بتغير هام في السنوات الأخيرة الماضية واتخذ صورة عدم الثقة في الحكومة بشكل فعال، وجدير بالذكر هنا أيضاً أن نشير إلى إعراض الشعب بصفة عامة عن قانون التأمين عام ١٩١١. ومهما تكن النتائج الطيبة التي يحققها التشريع الاجتماعي –ولا محل للشك في أن معظم أجزائه تحقق نتائج طيبة– إلا أنها لا تعوض المميزات التي كان من الممكن أن تنبثق عن عقول هؤلاء ممن أتيح لهم التمتع بتلك المنافع. ويتجه التشريع الاجتماعي اتجاهاً لا يحيد عنه نحو مذهب تبني الدولة لرعاياها، ومهما اتسع أساس الرضا الذي قام عليه هذا المذهب –الذي يقضي بفرض بعض القيود على حرية الرعايا في سبيل إقامة بعض التنظيمات– فإنه يعتبر من أكثر السموم فتكاً بالدولة الديموقراطية.

وقد يقلل هذا من المشكلة الأساسية وهي جعل أكبر عدد ممكن من الأشخاص يهتم بدراسة المسائل السياسية ويصدر أحكامه عليها بيد أنه لم

يحل المشكلة حلاً تاماً. وهناك ضرورة لاشتراك جمهرة الشعب في الأمور السياسية على نطاق واسع حتى يمكن الإبقاء على المكاسب السياسية التي أحرزت خلال الخمسين عاماً الماضية. وقد يقال إن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن نلتمسها لكي نمهد السبيل أمام ظهور تلك الزعامة الفكرية والعملة التي يعتبر العالم في أمس الحاجة إليها؛ لأن أي شعب تقتصر أوجه اهتمامه على التأملات والأهواء أو على وسائل اللهو والتسلية لن يحقق أية مدنية عظيمة إطلاقاً.

ومن الممكن في هذا الشأن أيضاً أن نقلل من أهمية الأجهزة السياسية إلى حد كبير. وهذا هو الواقع بالطبع إذ أن المسائل الرئيسية في الديموقراطية هي تلك التي نطلق عليها المسائل الأخلاقية التي تعتمد في الغالب على امتلاك العقل والشخصية أكثر من اعتمادها على أية عوامل أخرى. ولكن كلا من العقل والشخصية شيئان عديمان الجدوى دون أن تتاح لهما الفرصة الكاملة لاستخدامهما وتطبيقهما في الحياة. وهنا تبدو أن أجهزة الديموقراطية الحديثة قاصرة للغاية. لأننا لم نوجد صلة كافية بين المجالات التي تعمل في نطاقها وبين مواضع اهتمام الرجل العادي. فقد جعلنا الحياة التي يحياها بوجه عام غير مرتبطة إطلاقاً بماهية قواعد السلوك التي تعتبر الضابط لتلك الحياة.

وواقع الأمر أننا نعاني من جراء طغيان المركزية التي تنتج عن اهتمامنا الكبير بالعامل الجغرافي في الحكم. وجمعنا معظم أطراف السلطة في نقطة

واحدة هي الجهاز السياسي واهتممنا بتوزيع المهام التي تتفرع عن هذه النقطة فحسب حتى أصبحت جميع أجهزة الحكم التي يمكن أن نتصورها تتلقى تعليماتها من نفس هذا المصدر أو الجهاز. إلا أنه ليس هناك ما يؤكد وجود احتمالات جديدة.

٢

يطلق على انجلترا عبارة "الدولة الموحدة". فالملك في داخل البرلمان هو وحده المصدر النهائي الذي تستمد منه السلطات القائمة. وتستمد كل هيئة من هيئات السلطة المحلية تلك السلطات التي يمكن لها أن تمارسها مباشرة أو غير مباشرة من بعض التشريعات البرلمانية.

ومن المعترف به عامة أن نتيجة هذا النظام هي إلقاء معظم المهام على عاتق مجلس العموم، واتخذت المشروعات التي يقصد بها تخفيف هذا الضغط منذ أن صدر "البرنامج التقدمي" الشهير في عام ١٨٨٥– اتخذت صفة بعض الإجراءات التي ترمي إلى اللامركزية. والأمر الذي كان ضرورياً في نظر مستر تشمبرلين ورأيه الثاقب هو إنشاء مجالس قومية في الأجزاء الأساسية من البلاد التي تشكل المملكة المتحدة. وكان يأمل من وراء ذلك لا أن يقصر اختصاص مجلس العموم على تولي المهام ذات الطابع العام (لا الطابع المحلي) فحسب ولكن ليجد أيضاً مخرجاً من ورطة المشكلة الأيرلندية. ونظراً للمشكلات المالية المعقدة التي تكتنف بالضرورة مثل هذا الاتحاد، لاقت فكرة منح السلطات المحلية مزيداً من النفوذ ترحيباً وتحبيذاً في أغلب الأحيان.

ولقد أدت الفوضى التي فشت خلال الفترة التي سبقت قانون إصلاح المجالس البلدية خلال القرن التاسع عشر –أدت إلى إعادة– تنظيم الحكم المحلي تنظيماً ضرورياً كاملاً. وحتى ذلك الحين؛ ومنذ نظام المركزية الجاف الذي كان يسود فترة حكم التيودور، لم تكن هناك روابط إدارية عملية بين السلطات المحلية وبين المصالح الحكومية في هوايت هول.

كما أدت الفضائح التي نجمت عن الفساد الذي كان يعم المجالس البلدية بالإضافة إلى القيود الحكومية الظاهرة التي كان يفرضها قضاة المقاطعات ويقصرونها على طبقة خاصة –أدى كل هذا إلى ظهور مصلحين متشددين –مثل شادويك– الذي حاولوا خلق نظام مركزي حكومي شامل، ولكن الرأي العام الموروث الذي كان يحبذ وجود سلطات محلية شبه مستقلة كان عائقاً كافياً يحول دون إتباع الوسائل الإدارية الجافة التي كانت تعم القارة الأوربية إلى حد كبير.

وهكذا أدى سبيل التطور إلى ظهور نوع من السلطات يختلف عن النظام المركزي الجاف الذي يطبق في فرنسا من ناحية، كما يختلف عن تشعب النفوذ وتفكك السلطات كما هي الحال في الولايات المتحدة من ناحية أخرى. ولحسن الحظ لم تبذل أية محاولات –كما هو الحال في فرنسا وألمانيا– لوضع التقسيم الذي يميز بين الواجبات "القومية" والواجبات "الإجبارية"، والواجبات "المحلية" أو الواجبات "الاختيارية" لأن التمعن في هذا الموضوع أثبت أن ما وفق مستر ويب في تسميته بطغيان بعض الفئات

لا يناسب بأي قدر الحقائق التي قصد به تلخيصها، وكان ما تم عمله أول الأمر هو تحديد المهام التي يكون من اختصاص السلطة المحلية القيام بها ثم بعد أن يزداد تطور هذه السلطة تدفع لها المنح أو تخصص لها بعض الاعتمادات لمساعدتها وتقوية ساعدها.

ولا يبدو أن تلك الوسيلة الأخيرة التي ابتدعها لورد جوزش لها أية فائدة سوى تبسيط الحسابات القومية ولكن الطريقة السابقة التي تقول بدفع المنح أو تخصيص الاعتمادات قد تكون اكتشافاً مالياً هاماً في فن الإدارة الحكومية.

ولقد أصر جون ستيوارت مل منذ وقت طويل على ضرورة وجود قدر كبير من المعرفة والخبرة التي يمكن توافرها في السلطة المركزية التي تتولى أمر الحكم؛ والقيمة الفريدة لنظام المنح هي أنه يتيح للسلطة المركزية أن تشرف على جميع الأعمال الحكومية دون أن تتدخل تدخلا تفصيلياً قد تعتبره الهيئات المحلية تطرفاً تاماً منها.

وهكذا تكون قد حققت –ولو نسبياً على الأقل– فضائل الإدارة اللامركزية دون أن تدع هناك مجالاً لوقوع مساوئ الإدارة المركزية المتكاسلة. كما أنها تتيح للكفاءات تحقيق النفع العام في بعض الاتجاهات وبذلك تدعم الحد الأدنى من الإجهاد على أقل تقدير. وعندما تريد السلطة المحلية الخروج عن نطاق سلطاتها الفعلي –كما حدث في حالة مشروع ثيرلمير الكبير في مانشستر– فيجب عليها أن تحصل إما على إذن

من البرلمان مباشرة، أو غير مباشرة عن طريق أية مصلحة حكومية مفوضة من البرلمان لتقوم بهذه المهمة.

ولا يمكننا أن ننكر بوجه عام أن عمليات هذا المشروع بررت أمر البدء في تنفيذه. ولا شك أن هناك أموراً كثيرة يرجى تحقيقها. فقد ظلت مجالس المقاطعات –لأسباب ترجع في الغالب إلى طول المسافة بينها– ظلت مثل الدورات الرباعية التي كانت تعقد في الماضي تصطبغ بصبغة أرستقراطية أو على الأقل تتصف بصفة أصحاب الأملاك ونتيجة لذلك كان محافظة في مظهرها إلى حد ما.

أما مجالس الإبراشيات التي تشكلت وفقاً للقانون الشهير الذي وضعه مستر راتشي –والتي كان الفابيون يتوقعون منها الكثير– فكانت بلا منازع فشلا ذريعاً. ولذا كان من النادر أن تتكون هذه المجالس– وحيثما تكونت عاقت جهودها المتاعب المالية وذلك بخلاف الأسباب الأخرى العديدة التي حالت دون أن تكون لها أية صفة فعالة. ولقد أقرت اللجنة الملكية القديرة منذ وقت قريب فشل إدارة قانون الفقراء وذلك منذ أن تم تعديله منذ حوالي ٩٠ عاماً، وليس هناك من يرى الآن الإبقاء عليه في نفس الاتجاهات التي ينتجها في الوقت الحاضر.

ولقد كانت مجالس البلديات حتى الآن –وكما كان متوقعاً لها– تنال كل الرضى في مزاولة أعمالها، ولقد ضرب مستر تشمبرلين المثل الفريد في إظهار الفرص التي تعتبر مفتوحة أمام من يعتزمون العمل في ذلك المجال

الخصب. وهناك بعض المشاريع التي قامت بها البلديات ليست ذائعة الصيت ولكنها لا تقل أهمية عن مثيلاتها لا سيما مشاريع إنشاء خطوط الترام في عدة مدن مثل مدينتي مانشستر وجلاسجو.

ومع ذلك فهناك حقيقة لا يمكن تجاهلها هي أن بعض المعالم في الحياة الانجليزية قد انطبعت في المظاهر المحلية بالبلاد. ولم ترسم الاتجاهات التي تنتجها السلطة المركزية في تناسق تام بحيث تسمح بظهور الروح المرجوة والمشاريع اللازمة، ومن هنا لا يجب النظر إلى توزيع لعب الأطفال على صبيان الملاجئ مثلا على أنه إهانة شنيعة.

وقد أظهرت السلطات المحلية عجزاً في النشاط الإنشائي في المجالات التي تشبه التعليم والصحة العامة والنقل وتوفير الكتب، وهذا لا يترتب على المستوى الذي يكون عليه الإشراف من الخارج فحسب؛ لأن السلطة في هذه الحالة، كما هي الحال في الأعمال البرلمانية، تكون دائماً ترجمة للرأي العام السائد في القيام بأعمالها.

وقد تنال هذه السلطات بعض المنح، ولكنها لا تفعل شيئاً سوى ذلك. وقد يكون ذلك أمر طبيعي بل إنه ليحدث في المناطق الريفية أكثر مما في المدن، إذ يبدو أن أي تقدم في الوسائل التي تتبعها الحكومة يعتمد دائماً على وجود عدد ضخم من السكان. وعندما يكتشف مستر جراهام والاس وجود كتب في مكتبة الجامعة ببلده أو بعض مخطوطات كامبريدج في أحد حوانيت قريته، فإن المرء يشعر أن ذلك الانحراف الذي حدث في

توزيع تلك الكتب يعني أنه كان محظوظاً في قريته.

ومن البعث القول بأن هذا يرجع إلى استبدال النظام الديموقراطي بنظام حكم الخاصة. فالواقع أن أقدر الرجال لا يشغلون أنفسهم بالحياة المحلية المحدودة. فإذا كانوا ذوي تفكير سياسي فإنهم يحاولون أن يشقوا طريقهم إلى لندن، وبذلك يصبح المجلس المحلي بكامل هيئته المحلية الشيء الذي وفق مستر ويلز في تسميته "موطن الفروسية لحثالة القوم". فيقل التنافس بين الناس على تولي المناصب، كما يصبح عدد الناخبين ضئيلا إذا ما قورن بمثيله في الانتخابات البرلمانية.

وقد تسعد بعض المدن بوجود بعض الكتاب فيها، كما سعدت نوتينجهام بوجود سير صامويل جونسون فيها. وقد تظهر مصادفة نظرية سياسية تقنع عبقرياً فريداً مثل مستر سيدني ويب بأن يصلح من حال مجلس المقاطعة بلندن. ولكن أحداً ممن حضروا اجتماعات الأوصياء أو لجان المجلس لا يمكن أن يستمد منها أي حماس. وكان السادة يسيطرون في بعض المناطق الريفية، أما في المناطق الأخرى حيث يؤيد النواب المنتخبون التراث الإنجيلي ضد تدخل المنشقين، فقد كانت توجد ذكرى باهتة لجوزيف آرك تعتبر خميرة لطموح عريض.

أما في القرى فمن المعتاد أن يكتشف المرء في اللجان التعليمية فهما عميقاً حقيقياً للمشاكل القائمة –وهو فهم يرجع في الغالب إلى وجود الأعضاء المختارين فيها. ويمكننا أن نعلق تعقيباً كافياً على هذا النظام

بقولنا أن العمدة المثالي يجب أن يكون من بين اللوردات الأغنياء وذلك كما رأى مستر ريد ليتش.

ومع ذلك فليس هناك من يقرأ صفحات التاريخ التليد لأشراف الطبقة الأرستقراطية الذي جمعه مستر ومسز ويب ويشك في تحسن طابع الحكم المحلي عندما يقدر بالمقارنة مظهره الشعبي. فهناك سعة أكثر في الرأي ومرونة أكثر كما يوجد تقدم فني كبير. أما مصدر عدم الارتياح فلابد أنه يكمن في بعض النواحي الأخرى.

ويعتبر المزاج الشعبي في هذا الشأن كبير الأهمية. وبالطبع إذا ما نظرنا نظرة أوسع وجدناه انعكاساً خاصاً للخمول الذي كان يسود السياسة بوجه عام. فهناك كثير من الأمور الفنية في الشئون المحلية حتى أنه من الصعب إثارة الاهتمام إلا في حالة ما إذا كان المرء منغمساً فعلا في تفاصيلها، وأي تمهيد قاصر لها سوف يثير النقد بين هؤلاء ممن ينتهجون هذا السبيل. فقد تثير فضيحة حول العقود الاهتمام الذي نتوقعه، حيث تتركز الأضواء الشعبية الثائرة حول شخصية معينة.

ولكن هناك ميلا عاماً لارتباط الاهتمام الشعبي في معظم الأحوال بالمشكلة الأساسية الفريدة "مشكلة المعدل الضرائبي". ولا يمكن أن تكون هناك صيحة أكثر قوة في الانتخابات الشعبية من مجرد الوعد بالعمل على تخفيضه. وليس هناك من شيء يقابل باستياء شديد –كما أبدت ذلك برامج هيئات المشترين– أكثر من ازدياد المصروفات في المجالس البلدية.

أما بديهيات مستر جلادستون عن الحكم المحلي –تلك البديهيات التي لم يفهمها قط– فما زالت ذات أهمية كبيرة هنا، وكانت نتيجتها أن عدداً قليلاً من السلطات تشجع على ممارسة تلك التجارب التي تعتبر ذات أهمية خاصة.

وأن الروح التي حدت بمستر لانسبري لأن ينشئ مدرسة للقانون في شنفيلد هي الاستثناء الوحيد وليست القاعدة العامة، وقد لاقت المدرسة استياء شديداً واعتبرت بذخاً زائداً وإسرافاً بالغاً. ويمكننا أن نقول أن كل هذا ليس مفهوماً تماماً. فإن وطأة معدل الضريبة لا تقع على عاتق الملاك ولكن على كاهل المستأجرين أما إعفاؤهم منها فيعتبر مقدمة لزيادة الضرائب.

ويضطر دافع الإيجارات العادي إلى أن يوازن بين دخله ونفقاته. وهو يميل إلى اعتبار بعض الأشياء مثل مشاريع الإسكان التي تقوم بها البلديات والخدمات الطبية التي تقدم للمدارس ومراكز الترفيه، يعتبرها حركة نحو الاشتراكية التي لا يزال يخشاها. وهو لا يستطيع إلا بمجهود عاجل أن يجعل أبناءه يبدأون بمستوى يشبه مستواه وأن يمنع بناته من معرفة الطريقة التي يحصلن بها على معيشتهن، وهو يعتبر الإنفاق على مثل هذه الأشياء بمثابة منح الفقير فرصة التغلب عليه في سباق الحياة.

وتتضح قيود مثل هذا الرأي في ذلك الشأن أكثر الوضوح في الأشياء التي تتعلق بالعقل. فإنه يوجد في مانشستر مثلا مكتبة فريدة معدة

إعداداً تاماً لاستقبال جمهور يربو على ثلاثة أرباع المليون، ويرجع تفوقها في النواحي المسرحية والموسيقية إلى حسن مصادفة وجود بعض الأغنياء الذين يتولون رعاية الفنون.

أما في خارج مجال العلوم التكنولوجية التي تستدعي وجود معدات كاملة للمطالب التجارية أكثر من أي فرع آخر، فإن جامعتها تدين في امتيازها الذي كان لها على طول المعرفة التاريخية لا عن طريق هبات المجلس البلدي ولكن عن طريق الحماس المتدفق من جانب اثنين من العلماء البارزين اللذين كان من الممكن أن يرحلا إلى ليدز أو لندن أو أكسفورد من وراء التشجيع الذي كان يتلقيانه من المجلس البلدي.

وجدير بالذكر أنه لا يكاد يوجد نص يقضي بدراسة طرق الحكم أو تعليمها. وقد يشعر المواطن في مانشستر بكره نحو المواطن في ليفربول، ولكن اهتمامه بحالة الأسعار تجعله لا يبذل من الجهد في تحسين حالته نفس القدر الذي ينفقه في بث الكراهية، وتوجيه الشتائم؛ وإن أي فرد يتجول بالشوارع المزدحمة الوضيعة التي تزخر بها تلك المنطقة التي تسمى بآنجل ميدو، أو يتمعن في المناطق المزدحمة القذرة في شيتهام– سوف يتحقق على الفور من ضآلة القدر الذي تتدخل به قوانين الإسكان في حقوق الملكية المقدسة، وسوف تزداد حدة ذلك الشعور البليد عندما يشرع المرء في مقارنة تلك الأماكن بروعة المقاطعات العريقة مثل شارع فلسطين والمناطق المحيطة به.

ولا يمكن للمرء أيضاً أن يباهي بذلك في الأماكن الريفية، فما زال نفوذ الكنيسة والأرض على سكان تلك المناطق نفوذاً مسيطراً يعمل على تضييق العقول لدرجة أنه كان من الصعب على مستر فيشر –الذي أبدى حماساً منقطع النظير– أن يمد يده إلى المدارس الريفية، ومن النادر أن تشق الصحف اليومية طريقها إلى حجراتها، ويبدو أن الكتب التي تتناول الحياة الخاصة للعائلة المالكة هي الموضوع الوحيد الذي تستهلكه المكتبات هناك بانتظام وذلك بخلاف كتب الأدب.

والواقع أن الريف لا يصبح أمراً واضحاً للأمة كلها وضوحاً جلياً إلا في حالة وجود أنباء تفيد بتدفق كميات الفحم منه. كما أن نفوذ صاحب الضيعة يتناقص بسرعة كبيرة منذ أن جعلت السيارة أمر الوصول إلى لندن شيئاً ميسوراً، وغالباً ما يتداعى النفوذ بالوراثة إذ يحل محله نفوذ رجل المال والأعمال الذي يعتبر القرية الحاشية التي تلحق بالغربة والتي يمكن أن يقضي فيها عطلة الأسبوع. ولا شك أن هناك مفكرين من أمثالة توماس هودكين لازالوا يؤمنون بكل عواطفهم في الواجبات التي تستلزمها الملكية ولكن احتراف السياسية في الريف هو أمر يتوارثه الأبناء عن الآباء أو أنه أمر لا وجود له في الريف على الإطلاق. ومع ذلك فليست هناك أماكن تتطلب وجود بعض السياسيين فيها كتلك الأماكن.

ومن المصادفة إلى حد ما أن يرتبط انعدام القدرة الإنشائية بدولة موحدة على تلك الصورة. فالحقيقة التي لا يتطرق إليها أدنى شك هي أن

تقسيم السلطات الذي يعتبر من خصائص الحكم الفيدرالي لابد وأن يخلق روح التجربة مهما أخفق في نواح أخرى والواقع أنه جدير بالذكر أن نشير إلى أن فقر السلطات المحلية يجب أن يرتبط في الأذهان بالدول الموحدة مثل انجلترا وفرنسا وبلجيكا حيث لم تبذل أية محاولات لخلق سيادة تعاونية.

ولا شك أن الطابع المحلي الذي ساد الحياة الريفية في ألمانيا على مر التاريخ قد احتفظ بمظهره بالرغم من المؤثرات السيئة التي كانت تفرضها عليه المركزية الإمبراطورية، وبالرغم من نقاط الضعف التي تحفل بها تلك النظم الريفية هناك إلا أنها كانت تفسح المجال أمام المفكرين أكثر مما كانت عليه الحال في بريطانيا العظمى.

أما في الولايات المتحدة فإن طبيعة العمل كانت في الواقع أقل شأناً من المهام الواجب انجازها، غير أن مستقبل أي رجل يشتغل بالسياسة في الدولة أو في المدينة هناك يتيح له مميزات عملية من حيث إمكان قيامه بمجهودات إنشائية أكثر مما يتاح لمثيله في أي بلد آخر في العالم. ولكن هذه الظروف التاريخية والجغرافية المواتية هي المسئولة، ولو إلى حد ما– عن هذا التباين. فهناك استحالة اقتصادية مادية لقيام الحكم الموحد في أمريكا، إذ أن بذور الميراث الفيدرالي كانت مغروسة هناك منذ أمد طويل.

وليست هذه هي الحال في انجلترا، فبالرغم من أنه ليس من الضروري أن نقبل قول مستر فريمان بأن الدولة إذا كانت موحدة الآن لا يجب أن

تعاني التقسيم مرة أخرى، فإنه قد يراودنا الشك فيما إذا كان لدى انجلترا الأساس الدستوري أو الاقتصادي أو الإقليمي الذي يمكن أن تقام عليه دولة اتحادية.

ومن المهم أن نتذكر أن الطابع الاتحادي لا يحتم بوجه عام تخفيف ضغط العمل عن السلطة المركزية، فالواقع أن أمريكا تعج بنفس الشكاوى التي تملأ انجلترا من جراء ازدياد ضغط العمل. ولا يعدو الحكم عن طريق المشورة هناك سوى أن يكون مجرد تعبير جميل أكثر مما هو عليه في الدول التي تطبق نظماً مركزية.

ولا شك أن فصل السلطات قد أدى إلى تقليل عدد الرعايا الذين يجب على الحكومة الاتحادية أن تركز انتباهها عليهم، ولكن يبدو أن التباين في هذا المجال يعتبر أكثر مما يمكن أن يعوضه ازدياد الكثافة، وتكون انجلترا وحدة اقتصادية متماسكة لدرجة أنها بالنسبة للعدد الغفير من السكان ذات نظام لا مركزي جدير بالعناية أكثر مما هو نظام اتحادي. فمن الواضح مثلا أن انتهاج سياسة تعليمية منفصلة –وهذا أمر بسيط يمكن الاتفاق عليه– يعتبر شيئاً ممكناً بل يرجى إتباعه في جميع الأجزاء التي تكون المملكة المتحدة، ولكن إتباع سياسة منفصلة في نواحي الضرائب قد يثير معارضة شديدة ويخلق صعوبات جمة في تطبيقها بحيث يصبح من المشكوك فيه أنها سوف تستحق الثمن.

أما في الأمور التي تأخذ طابعاً محلياً واضحاً مثل ترك أمر كنيسة ويلز

لويلز نفسها وأمر المستأجرين الاسكتلنديين لاسكتلندا وأمر المناطق المزدحمة في دبلن إلى السكرتير الأول المقيم دائماً في دبلن، فإنها ستعود حتما بفائدة دون منازع.

ولكن كل هذا سيدع المشاكل الحيوية في داخل كل جماعة دون معالجتها. حتى ولو فرضنا أن ذلك قد خفف العبء عن مجلس العموم فلن يجدي ذلك شيئاً أكثر من إنشاء عدة مؤسسات للوساطة لا يمكن بأي حال أن تخفف من وطأة المشاكل الإدارية الحالية من ناحية، أو أنها لا يمكن أن تربط نفسها بأي مصدر جديد للرأي العام من ناحية أخرى. فإنه يجب أن ينبثق الحافز الحقيقي للعمل من داخل نطاق الجماعة المحلية.

والواضح أن ما يتطلبه الأمر هو إيجاد شيء يوفر بعض المزايا للنظام الاتحادي الإقليمي دون أن يقضي على السيادة البرلمانية بأي حال من حيث الإشراف النهائي. ويجدر بنا هنا أن نصر على ألا يكون هناك في الواقع حد فاصل بين الحكومات الاتحادية والحكومات الموحدة، فإن الاختلاف الوحيد بينها –كما أوضحه سيلي منذ مدة طويلة– هو درجة النفوذ الذي تتمتع به السلطات المحلية أو الموكولة إليها. فقد توكل الولايات المتحدة نظرياً أمر القيام ببعض المهام المعينة إلى الحكومة الاتحادية، وتوكل أمر تولي السلطات الباقية والغير محدودة إلى الولايات نفسها، غير أنه ليس هناك من يطلع على تفسير المحكمة العليا للدستور ويتساءل عن مدى استحالة تقسيم هذه السلطات تقسيماً نهائياً.

وستتضح مرونة مثل هذا النظام الاتحادي في هذه الناحية لأي فرد يقوم بمقارنة كتاب هاسكل "بنك الدولة الفاضلة" مع كتاب ماكراي "الولايات المتحدة". ولا شك أن النظام الاتحادي ينبثق عن امتزاج جماعات كانت منفصلة فيما قبل، وهي بذلك مختلفة عن النظام اللامركزية الذي يقضي بإيجاد فواصل جزئية حيث كانت تجتمع كلها في وحدة كاملة من قبل، ومع ذلك فإن كلا النظامين لا يعدو في واقع الأمر كونه محاولة لإيجاد أيسر الوسائل في إدارة المناطق. ولقد أكد البروفسور دبسي أن النظام الاتحادي ينتج عن خلق دولة قومية، ومهما كانت القوى الأصلية التي كونت الدولة فستصبح الحقيقة آخر الأمر –كما أوضح القاضي هولمز– "أن تتطلب الرفاهية القومية –كما يفهمها الكونجرس– اتخاذ موقف يختلف في نطاق عن موقف الدولة التي تحافظ على نفسها".

ومما لا شك فيه أن النتيجة التي تسفر عنها تلك الحاجة المتزايدة هي قدرة من التبعية المحلية التي تتغير بتغير احتياجات الأمة. ومع ذلك فإن من المزايا الفريدة للنظام الاتحادي أن خلق الولاء القومي لا يقضي على الاهتمام الخاص الذي يبديه المواطن في الإقليم الذي ينتمي إليه. وإن سيادة برلين على ميونيخ لا تقلل من إيمان المواطن البافاري بها.

وسوف يدعي المواطنون المتحمسون في شيكاغو تفوق بلادهم الظاهر على مدينة بوسطن أو نيويورك، كما تحث القومية سكان المدن الصغيرة في غرب الوسط على مقاومة دواعي الحدود. وإن ذلك التباين

الداخلي في الولاء هو الذي يجعل من الميسور إنشاء مراكز حكومية فعالة منفصلة عن واشنطن. وليس هناك أية دلائل تبرهن على أن الحكومة الاتحادية ضعيفة أو محافظة كما توحي بذلك السلطة العتيقة. وهذا الضعف هو مجرد الواقع النظري الذي يفضي إلى أن فصل السلطات يفسح المجال أمام المنافذ القانونية للصراع الذي تعمل الدولة الموحدة على تحاشيه بالرغم من أنه يجب ملاحظة أن بريطانيا خاضت حرباً أهلية.

وحيث تستدعي الحاجة وجود سلطات متعددة، نجد أن التجارب الأخيرة أوضحت أن هذه السلطات موجودة فعلا في الوقت الحاضر، وليس هناك أي موظف عام في العالم كله يتمتع بنفس السلطة التي كانت في يد رئيس جمهورية الولايات المتحدة عام ١٩١٧. بل وعلاوة على ذلك، فإن الدولة الموحدة لم تحاول أن تتجنب مثل هذا الخطر. ويبدو أن الخبرة توحي بأن تجنب هذا الأمر ليس مسألة تتعلق بالقانون وإنما تتعلق بالسياسة.

كما أن الدراسة الحقيقية للدولة وللجهود التي تبذلها المجالس البلدية في أمريكا تبرهن على أنها بريئة من تهمة التزام الروح الرجعية، بل إن الدارس لها سيجد نفسه وجها لوجه أمام فيض من التجارب التي يمكنه أن يشق طريقه خلالها بصعوبة بالغة. وليس من المؤكد أن المناطق الإدارية أو فصل السلطات في الولايات المتحدة أمران بلغا حداً مثالياً. بل على العكس فإن من الواضح أن هناك حاجة ملحة لتغييرها إلا أن هذا يعني أن الإطار الحكومي الذي

وضع وفقاً للأفكار التي كانت سائدة في عام ١٧٨٧ لا يستقيم أو يتناسب بعد مضي قرن ونصف عليه؛ وليس هذا بأي حال سبباً يدعو للشكوى في فترة شهدت تغيرات مادية لم يشهدها أي عصر سابق. وهذا لا ينسخ الافتراضات التي يتضمنها النظام الاتحادي.

ولقد أوضح لورد برايس أنه ليست هناك حجة تتعلق بالحكم المحلي يمكن القول عنها أنها تحبذ قيام النظام الاتحادي دون أن تؤيد قيام النظام اللامزكزي. وإذا ثبتت صلاحية أي من النظامين فإنه يصبح بمثابة وسيلة للتجارب تعد صعبة –إذا لم تكن مستحيلة– لكي تطبق على مساحة دولة بأكملها. أو أنه يخفف الضغط عن الأعمال الإدارية في الأمة عن طريق توكيل أمر القيام بالمهام النهائية –التي تكون ذات طابع محلي– للسلطات المحلية، أو أنه يكون بمثابة حاجز قوي يوضع أمام مخاوف الإدارة الحكومية المركزية، وهو يعتبر أمراً تدعو إليه الحاجة في السنوات الأخيرة. ويبدو أن الأسباب المالية في انجلترا أدت إلى تحبيذ الأخذ بالنظام اللامركزي.

فإن مقاطعة هوايت شابل مثلا تدفع معدلا ضرائبياً يعتبر أقل نسبياً من المعدل الذي تدفعه مقاطعة هامستيد، بالرغم من أن مطالبها الحكومية تعد أكبر من مطالب الأخيرة. وكان ولابد أن تعتمد الإصلاحات في هوايت شابل على المساعدات المركزية أكثر مما تعتمد عليها الإصلاحات التي تجرى في هامستيد.

وطالما استمر العمل بنظام المنح الحكومية فإن إيقافها يدعو حتماً إلى

الأسف العميق، فإن كل سلطة محلية يجب أن تعتمد على خزانة الأمة من أجل معونتها. وإن أي أمر يطرأ على الطابع اللامركزي للميزانية سوف يؤثر تأثيراً عميقاً على الفور في مكانة مجلس العموم –وهذه مسألة خطيرة في تشعب اختصاصاته أكثر مما يجول في اعتبارنا– كما أنه يثير جميع المشاكل التي تواجه المصالح الحكومية المركزية في عدة أماكن بدلاً من أن تتركز في واحد منها. ومن الواضح أنه يجب دفع هذه المعونة اعتماداً على القيام بالوظائف على خير وجه. وهذا يستدعي الاحتفاظ بإشراف تفتيشي في السلطة المركزية– سواء أكانت هناك سلطات وسيطة أم لا. وطالما كان الحكم المحلي ينفق عليه إلى حد ما من غير الأموال القومية فليس هناك داع لإيجاد فواصل نهائية.

ولسنا نقصد ها أن نؤكد أن الإشراف المركزي للسلطات المحلية قد حقق نجاحاً كبيراً. بل على العكس فليس هناك من ينفي ضرورة إجراء إصلاحات شاملة في هذا الاتجاه. فمن الواضح مثلا أنه يجب أن تجبر هيئة الحكم المحلي على استخدام مراجعين محترفين في مراجعة الحسابات المحلية.

وليس هناك شك في أن معظم ما يسمى بالتفتيش ليس إلا فحصاً سطحياً، ليس له في الواقع أية قيمة كبيرة. ولا شك أن حق تقييد الحسابات في دفاتر يعتبر قوة احتياطية لا تخلو من فائدة وذلك خلال التعامل مع المناطق المحلية المتخلفة بشكل غير عادي، ولكن يبدو أن هذه الطريقة غير مجدية إلى حد كبير حيث أمكن تحقيق مستوى الحد الأدنى.

وما زال هناك الشيء الكثير الذي يجب عمله في سبيل إعداد تقارير مركزية خاصة بالمهام المحلية.

ويمكن استخدام طريقة البحث هذه والحصول منها على نتيجة أكبر مما يمكن أن يحققه مجرد التأثير الدائم للدعاية الدائمة، وهذه حقيقة جديرة بالاهتمام الذي يبديه المفتش عند قيامه بأبحاثه في المشرعات المحلية. ولكن عندما ينتهي الباحث من تقديم نقده الأخير يصبح من المستحيل الكشف عن العلاقة بين السلطات المركزية والسلطات المحلية دون أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه أداة هامة في إظهار الكفاءات التي لا يمكن توفيرها بغير ذلك. فهي تفتقر إلى قوة النظام اللامركزي الفرنسي الذي يعمل وكأنه مخدر حكومي في الشئون المحلية، بيد أن له مرونة كافية تجعله يثبت وجوده كسلاح له قيمة حقيقية.

والحاجة الحقة تدعو إلى أن تقوم السلطات المحلية بمزاولة واجباتها أكثر مما تؤديه في الوقت الحاضر، ولن تعوزنا الدلائل على مقدار حاجتنا إلى تأديتها لوظائفها. فقد أكد مستر هربرت فيشر مثلا رغبة هيئة التربية في أن تتعدى السلطات المحلية الحد الأدنى للإجبار المركزي. والواقع أن هذه الرغبة تحدد بالضبط الأمر الذي تدعو الحاجة إليه هنا.

فليست السلطات المحلية بحاجة إلى اختصاصات فعلية جديدة أكثر من حاجتها إلى تفويض السلطات المركزية باختصاصات على مستوى أعلى يفوق الحد الأدنى المتاح للاختصاصات التي تتمتع بها الآن. فمن

اختصاص السلطات المركزية أن تقوم –وبخاصة في أمور الصحة العامة والتعليم– بوضع أساس للصرف يمكن أن يقوم عليه صرف أية منح مالية.

ومن السهل تحريك الحوافز على التقدم عن طريق تخصيص زيادات في المنح تتخذ مجالا أوسع نطاقاً نسبياً ذلك إذا ما تعدت المصروفات المحلية الحد الأدنى المقرر لها. وعلى هذا يجب إلغاء نظام الدخل المحدد بعد الآن. فهو يقوم في الوقت الحاضر مقام ضمان للجمود أو القصور الذاتي.

ويجب وضع حد لإجراء أي تجديد حيث أن الخدمات اللازمة في رأي التفتيش المركزي لا تؤدي على وجه مرض، ومن الواضح أن مثل هذا الاختصاص يجب أن يتيح للسلطات المركزية إزالة أسباب الشكاوى التي يعبر عنها الجمهور.

ويمكن تحقيق الكثير عن طريق فرض قيود متعددة على تنفيذ المشروعات التي تهدف إلى خدمة المصلحة الخاصة أكثر مما يوجد في الوقت الحاضر. فإن هذا الإجراء يستنزف نفقات طائلة تصرف في غير محلها. ومن النادر ألا يلتجئ المرء إليه، إلا عندما يشعر بأن السلطة المركزية ليست على استعداد للتصديق على المشروع المحلي. ولقد أثبت الإجراء الذي ينفذ وفقاً لهذا النظام المؤقت جدارته في عمله، ويمكن أن يتخذ الضمان ضد خطر النظم الإدارية بالحصول على تصديق الناخبين المحليين أو رفضهم لأمر السلطة المركزية.

وليس هناك أحد ممن شاهدوا نظام المشاريع الخاصة أثناء سريانه،

يمكن أن يجانب الاقتناع ببطئه وبعدم جدواه من ناحية– واستنفاد الوقت القومي الذي يقتضيه تنفيذه دون وجه حق من الناحية الأخرى. ومما يدعو إلى الرثاء أن نرى مجلس العموم يحول مناقشاته للمسائل الهامة إلى مشكلة إنشاء مصانع للغاز في جرافسند أو مد خطوط الترام في كامبرويل. وقد يكون من المفيد في أية ناحية أخرى أن نوضح أنه لا يمكن أن يصدر أحد حكماً حقيقياً على صلاحية الحكم المحلي حتى تبذل محاولة ما لتسوية نظم التقدير الحالية وللعمل على كفالة إعادة التقدير في فترات متباعدة متكررة. فإن هذا الموضوع تسوده الآن فوضى متفشية حتى أصبح من الصعب أن نقول –دون أن نجري فحصاً دقيقاً لا تقوم به السلطة المحلية وليس هناك ما يدعو السلطة المركزية إلى القيام به– أن نقول ما إذا كانت الأموال التي تجمع في أية منطقة تعادل المبالغ التي يجب أن تساهم بها هذه المنطقة في تصريف أمورها.

ومن الواضح أن مثل هذا البحث سينتهي إلى بعض الافتراضات. وكل محاولة تبذل لرفع مستوى الحكم المحلي ستتطلب نفقات أكثر وتستدعي وجود رأي عام مستنير أكثر من الآن. ومن المؤكد أن أول هذين الشرطين (وهو زيادة النفقات) لا يعتبر أصعب المشكلتين إذ هو أيسرهما. فنحن قد تحققنا خلال الأعوام الأربع الماضية من كثرة مصادر الثروة التي يمكن أن يوفرها مجتمعنا على الأقل ولكننا تركناها دون أن نلمسها. وبوسعنا أن نجري تغيرات كثيرة إذا امتنعنا عن إظهار العطف على ملاك

الأراضي، ذلك العطف الذي جعل سير روبرت بيل يحاول أن يغري هؤلاء الملاك بقبول نظرياته الثورية الأخيرة والتي لم تكن متوقعة. بل في مقدورنا أن نفعل أكثر من ذلك إذا رفع هذا الضغط الواقع على جباية الضرائب المحلية بواسطة تأثير سير ماسي لوبز.

وعلينا أن نعالج مشكلة تحديد المعدل الضرائبي بنفس الروح التي نعالج بها مشكلة فرض الضرائب. وعلينا أن نقرر ما نحن في حاجة إليه قبل أن نقرر المقدار الذي يجب تحصيله. فمن المؤكد أننا لا نقوم في مسائل الإسكان بأكثر من أن نوضح لصاحب الأحياء القذرة أن هناك نتائج مالية سوف تترتب على عدم رضائنا عنه. ومن النادر أن يطبق المبدأ الأساسي في فرض الضرائب –ذلك المبدأ الذي يقول بأنه يجب أن يتناسب الثمن مع الربح الذي يعود على البائع منه وهكذا يثبت السعر بالنسبة للمشتري.

وسيكون هناك– علاوة على ذلك – ربح حقيقي وذلك عندما نترك للسلطات المحلية فرصة كبيرة للاختيار في مسألة فرض الضرائب بما يتناسب مع أهدافها المحلية– على أن يترك المعدل الأساسي للضرائب جانباً. فإن فرض الضرائب مثلا على دور اللهو والتسلية يعتبر مصدراً للدخل يمكن أن تكسب من ورائه السلطة المحلية، ولكن ليست السلطات المحلية كلها لها نفس النصيب الوافر مثل دونكاستر، إذ أن أي فرد يقف خارج الملاعب الضخمة لكرة القدم في مانشستر لابد وأن يشعر بأن هذه

الجماهير الغفيرة هي هبة سماوية بعثها الله لواضعي النظريات الاقتصادية الذين كانوا يبحثون عن مصدر دخل غير ملموس.

ومع ذلك فلا تزال هناك المشكلة الكبرى وهي إيجاد رأي عام مستنير؛ ومن العبث أن ننكر أن هذه المشكلة معقدة فإن مجرد الحقيقة العارية التي تقول بأن الإمكانيات التي تخولها قوانين الحكم المحلي لم تستخدم– تعتبر شهادة على عمق المسائل التي يعالجها. وقد يساعد التشريع على تكوين الرأي العام، ولكن يبدو أنه غير قادر على السيطرة عليه سيطرة تامة.

ولا شك أن هذا يرجع في بعض نواحيه إلى اعتياد النظر إلى السلطة المركزية برهبة وخشوع. وقد يرجع في معظمه إلى مجرد الجهل بالسلطة والنفوذ الذي يمكن أن تمارسها أية حكومة محلية قوية. ولكن الكثير منه يرجع إلى أسباب أكثر عمقاً وأكبر أهمية.

٣

تعتبر مشكلة الحكم المحلي المشكلة التي تواجه الدولة الحديثة، ولكن على نطاق أصغر، فهي تكاد تثير نفس المسائل التي تثيرها المشكلة العامة للنظام النيابي الحديث. وإن مجرد وضع عدد كبير من الاختصاصات في يد أية سلطة لن يحل شيئاً من تلك المشاكل؛ فإن العمل الجوهري هنا هو تشغيل دولاب هذه الاختصاصات. والواقع أننا نعتبر في هذا المجال خارج نطاق القانون.

فنحن لا نتناول هنا مسألة كفالة الحقوق، ولكننا نتناول مسألة تحقيقها، وذلك بالطبع موضوع يختلف عن الموضوع الآخر اختلافاً كبيراً. ويهمنا أن ندرس الغرض الذي تشكلت بمقتضاه مثل هذه الاختصاصات. بيد أن هذا الغرض لا يمكن أن يكون بخلاف القانون– سوى مجرد إعلان، فقد تقوم المحكمة العليا في الولايات المتحدة بإعلان دستور شرعي يقضي بإعلان الحرب الأهلية. والواقع أنه يجب الكشف عن هذا الغرض بطريقة عملية من واقع العمليات الفعلية للتفاعل المشترك لهذه الاختصاصات.

ولقد أصبح من الشائع اليوم أن المصدر الحقيقي للسلطة في أية دولة يكمن في يد المسيطرين على طاقتها الاقتصادية. فالإرادة الفعالة هي إرادتهم؛ والأوامر التي تطاع هي أوامرهم. ولا يختلف هذا في الحكم المحلي عنه في الحكم المركزي. فإن مجلس مدينة مانشستر مثلا. سيمثل –على وجه العموم– الأغراض العادية التي يرمي إلى تحقيقها حفنة من رجال الأعمال الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وسوف تصطبغ إرادتهم بتلك الأغراض أكثر من اهتمامها بأية مسألة هامة أخرى، وهذا –كما لاحظه القاضي هولمز– هو المصدر الحقيقي الذي يكمن وراء الأحكام التي عبرت عنها المحكمة العليا للولايات المتحدة. ولا يدفعنا هنا أي دافع خبيث، فإن هذا لا يعدو أن يكون أكثر من مجرد تأكيد بأننا لا يمكننا أن نهرب من بيئتنا– فإن هؤلاء الذين بيدهم السلطة سيرون –دون شك– أن تعريف الخير هو "المحافظة –بطريقة ما– على الحالة الراهنة كما هي"، بالضبط كما

يحدث عندما يجد ملاك الأراضي أن إلغاء قوانين الحبوب يعني القضاء عليهم اقتصادياً، وكما يرى أصحاب الصناعات في قوانين المصانع كارثة تجارية تحيق بهم. وكقاعدة عامة نجد أننا نماثل بين مصالحنا الخاصة والمصلحة العامة ونعبر عن ذلك في نتائج الانتخابات.

إذن فالتشريع يعكس الأفكار التي وضعته، سواء أكان واضعوه أعضاء في البرلمان أو من بين طوائف الموظفين. والطبيعة البشرية تفرض هذا الأمر. فإذا ما روعي هذا، تصبح المسألة الهامة في العمليات السياسية هي طبيعة تلك الأفكار، إذا كان لهذا التشريع أن يمثل الاحتياجات والرغبات العامة بالمعنى الواسع. ويجب أن توسع الدائرة (التي انبثق منها هؤلاء الواضعون) حدودها إلى مدى بعيد، بل إن على واضعي التشريع أنفسهم أن يكونوا ممثلين فعليين من حيث صفاتهم.

ومن المؤكد أنه يكمن هنا مصدر لكثير من الصعوبات التي تواجه الحكومة الحديثة. وقد تمكنا –في انجلترا على الأقل– أن نتجنب التهريج السافر الذي يحفل به النظام النيابي الذي يتجسم في الامتيازات التي كان يحصل عليها الأفراد في بروسيا؛ غير أن حق الملكية ما زال ينال التأكيد المرجو بطريقة ملتوية وغير مباشرة. ولقد اقتصر عمل الحكومة في معظم الأحيان على الطبقة الوسطى، وقد عكست النتائج إلى حد كبير قدرات هذه الطبقة وأهدافها.

فلدينا –في الحكومة المحلية مثلا– إصرار حكيم على وضع نظم

كفيلة بكسح المجاري وتوفير المياه الصالحة للشرب، وإنشاء تعليم ثانوي معقول لمن يقدرون عليه ويستطيعون تحمل مصروفاته، وإنشاء تعليم فني حتى يمكن تزويد الصفوف الوسطى في النظام الهرمي الصناعي، ووضع نظم لتوفير الإضاءة السليمة– وهذه كلها هي الخصائص التي تتميز بها الحكومة المحلية. وكلها جميعاً تمثل أيضاً المطالب العامة، ولقد أحرزت الحكومة المحلية بعض النجاح في توفير هذه المطالب العامة بالضبط كما أحرزت الحكومة البرلمانية النجاح في كفالة الحريات العامة. ومن الصعب أن تقتصر عملية كسح المجاري على طبقة واحدة بعينها، كما لا يمكن أن تقتصر أية جامعة حديثة (خارج أيرلندا) على أبناء عقيدة واحدة؛ ولقد أصبح في مقدور النظام الحالي أن يكفل طابع التعميم الذي تنطوي عليه مثل هذه الخدمات.

ولكن ثبت قصور هذا النظام في نفس النقاط التي ثبت فيها قصور النظام الآخر الأوسع نطاقاً. فإذا ما تخطينا حدود احتياجات الطبقة الوسطى مثلا، تسللنا إلى داخل النطاق الشائك. فلقد أثبت الحكم المحلي، والحكم البرلماني في انجلترا أنهما شيء يدعو إلى الرضا بالنسبة لرجل مطمئن إلى دخله وعلى جانب من الثراء، ولكنهما لم يحققا شيئاً بالنسبة للطبقات التي تعتبر أدنى من ذلك.

وكان إدراك هذه الحقيقة في السياسة القومية هو الذي أدى بعد عام ١٩٠٦ إلى بعث فكرة الديموقراطية الصناعية بوصفها مسألة على جانب

كبير من الأهمية، فلقد أوضح العمل –في مجال السياسة– المدى الكبير الذي تنعكس بمقتضاه النظم الاقتصادية السائدة في نظريات الحكم. فإن الحكومة المحلية في انجلترا هي حكومة تعتمد على دافعي الضرائب، ولابد أن يعني هذا في ظل النظام الحالي أنها حكومة تقوم وفقاً لأفكار هؤلاء الذين يشعرون بوطأة الضرائب.

ولكن إرادة دافع الضرائب يمكن استغلالها استغلالاً مثمراً إذا ما وجهت نحو تحقيق مطالب الطبقة العاملة التي تعتبر خارج نطاق المسائل التي تهم دافع الضرائب. وليست مشروعات التوسع في عمليات الإسكان الضخمة وإنشاء مكتبة عامة واسعة، ومشاريع التعليم التي لا تعد سوى بداية باهتة يقوم بها مستر فيشر– ليست هذه كلها موضع اهتمام من جانب هؤلاء الناس الذين يتمتعون بكل هذه الاعتبارات برضاء بالغ. والنتيجة هي أن اهتمام العمال (مهما بلغ هذا الاهتمام من الضعف) بتفاصيل الحكم القومي– ليس سوى ظل خفيف من حيث الاهتمام بالشئون المحلية.

وليس هناك من شك في أن الرد البليغ السليم الذي يمكن التماسه هو أن للطبقة العاملة كيانها الخاص وأنها إذا لم ترض بممارسة سلطتها فعليها أن تتحمل نتائج ذلك. بيد أن هذا يعتبر فهماً خاطئاً للمظهر الخارجي للنظام السياسي، باعتباره الحقيقة الجوهرية. ولا يعد هذا إعراباً حقيقياً عن الإرادة العامة للدولة. ولا يحكم ملك انجلترا البلاد حكماً

عملياً ولكنه يحكمها حكماً نظرياً. ولقد اتبعت انجلترا نظام المؤسسات الحكومية وهو نظام يتيح فرصة كبيرة لتسير مهام النظام الديموقراطي، ولو أنه من الواضح أن العمل الذي تؤديه تلك المؤسسات يعد عملاً جزئياً. ومن المؤكد أن المصدر الحقيقي لهذا التباين يكمن في الطريقة التي يجب أن يعكس بها أي نظام سياسي بيئته الاقتصادية.

فالمؤسسات المحلية في انجلترا مثلا لا تعكس تفكير الطبقة العاملة، أو لا تعبر عن رغباتها –لأنها من حيث جوهرها تتلاءم مع وضع– يعتبر من الناحية الاقتصادية بأي حال شديد –شديد البعد عن الديموقراطية. فهي مؤسسات نيابية نظرياً وليس عملياً.

إذن فالمشكلة هي ضرورة إشباع هذه المؤسسات بأفكار الطبقة العاملة. وليست هذه بالمهمة البسيطة. وهي لا تتضمن اشتراك مرشحي الطبقة العاملة في الانتخابات المحلية فحسب– فبصرف النظر عن مسألة النفقات الطائلة التي يستدعيها ذلك، فإنه ليس هناك احتمال كبير لنجاحهم في الانتخابات، بحيث يجعل هذه التجربة جديرة بأن يقدم عليها العمال على نطاق واسع. كما أنه ليس من العمل أن نجيب عن ذلك بأنهم إذا لم ينجحوا في الانتخابات فإن الدولة هي التي لا تريدهم. ونحن نعرف الشيء الكثير جداً –أو فلنقل أننا لا نعلم إلا القليل جداً– فيما يتعلق بإرادة هذه الطبقة، مما يحول دون أن نتفوه بهذه التصريحات عن يقين وثقة، والمسألة في الواقع تنصب على ما إذا كانت الهيئات المماثلة لهوايت تشابل

وأنجل ميدو يجب أن تبقى. الرأي أنها ستبقى طالما اصطبر على بقائها الفقراء– إلى أن يتم تنظيم نفوذهم الاقتصادي بحيث يكفل لهم الإعراب السياسي عن إرادتهم. وجدير بالذكر أن مثل هذا التكتل من جانب الرأي العام هو الذي أفضى إلى صدور قانون النقابات في عامي ١٨٧٥ و١٨٧٦، والذي أدى بدوره إلى الانقلاب الدستوري الذي أقره مشروع قانون "تاف فيل" الذي استأصل شأفة الشرط البغيض الذي ورد في فتوى مجلس العموم عند نظره في قضية أوسبورن. وبالطبع تتضخم مشاكل العمال بنسبة كبيرة بحيث يصعب بوجه عام تقرير العلاج لها إلا عن طريق تركيز انتباه هذه الطبقة على المسائل القومية. ولكن الحاجة تدعو إلى تحقيق علاج أكثر فعالية من ذلك.

وقد نجد أنفسنا مدفوعين بطريقة ما نحو اللامركزية التي قيل عنها إنها في الواقع طريقة تكفل نتائج النظام الاتحادي دون أن يكون لها الأساس التشريعي الذي يقوم عليه ذلك النظام الأخير. وقد يرى بعضهم هنا أن تفكيرنا ينحصر في نطاق ضيق. وكل ما فعلناه هو أننا نظرنا إلى العامل العادي في تكوين الرأي على أنه فرد بذاته في مقدوره أن يفهم الحجج التي يسوقها الجانبان مع الاعتقاد الناتج وهو أن أحد الأصوات يعتبر في هذه العملية مرادفاً أخلاقياً بل وتأثيراً للآخر.

وهذا بالطبع بعيد عن الصدق كل البعد. فلا شك أن أغلب الرأي هو أن الإنسان ليس مخلوقاً وحيدا ولكنه مخلوق اجتماعي. بيد أن الفرد

العادي يعتاد على أن يفكر ويتصرف في معظم الأحيان بوصفه عضواً في زمالة من نوع خاص. وقد يكون هذا الفرد مواطناً من مانشستر، غير أن رغبته –في عام ١٩٠٨ مثلا– في أن يتضامن مع دائرته الانتخابية لكي يتم تمثيلها في الوزارة في شخص ونستون تشرشل –حال دون تحقيقها– بوصفه رجلا من رجال الكنيسة– ذكرى مشروع قانون مستر بيريل للتعليم.

كما حال دون تحقيق هذه الرغبة –بوصفه من أصحاب أسهم مصانع البيرة– ذلك الشعور الكئيب بأن مشروعات مستر أسكويث للترخيص قد استنكرتها تلك السلطات المختصة التي تحمي الأرامل واليتامى الذين يقصرون استثمار أموالهم في انجلترا على المساهمة في مصانع البيرة مما يدعو إلى العجب.

والواقع أن الناخب العادي يتفاعل في غريزته مع روح المجموع، تلك الروح التي لا يستطيع منها فكاكاً لمجرد أنه بشر مثلهم. وكل هذه العلاقات تخلق ما نسميه بالشخصية الفردية، إذ أننا لا نجد عبارة أفضل نطلقها عليها– مع أن هذا لا يعني بالضرورة أن شخصاً بشرياً جديداً قد برز إلى الوجود، وإنما يعني أننا نواجه نشاطاً موحداً ينبثق من تآلف أفكار رجال مختلفين كما ينبثق أيضاً من تآلف إرادتهم. وتتيح تلك الشخصية –كما رسمنا حدودها الآن– للمصالح أن تظهر؛ وفي الدولة الحديثة تتقرر الدولة حسب تشابك المصالح إلى حد كبير.

ولا يمكن للمرء أن يشهد تطور السياسة دون أن يفطن إلى هذه الحال. وقد رأى بيرك أن ضرورة وجود الأحزاب بديهية سياسية، ولكن يجب علنيا أن نعترف بأن نفرا قليلا منا هو الذي يجهد من جراء هذه الرابطة. فقد تشكل التعليم في انجلترا –مثلاً– وفقاً لمصالح الكنيسة إلى حد كبير. كما أن السياسة الزراعية في الدولة كانت تتأثر بشدة –وفي كل مرحلة– بمصالح ملاك الأراضي، بل إنه عندما حلت الهزيمة بمصالح ملاك الأراضي –كما حدث في ١٨٤٦– كان ذلك بمثابة انتصار لمصالح أصحاب المصانع المناوئين ولو لفترة مؤقتة. فكل دولة في العالم تعج بالجمعيات التي تمثل نشاط هذه المصالح المتعددة ولا يجهل أحد مثلا الدور الحيوي الذي لعبته جمعية بائعي المشروبات الروحية المرخصة في سياسة انجلترا.

بل ربما كان الأكثر أهمية من ذلك تلك الطريقة غير المباشرة التي تنتهجها هذه الجمعيات لممارسة نفوذها. والواقع أنه لا يوجد شيء في مجال السياسة في انجلترا يمكن أن يتجاوب صراحة مع تلك الأنانية الدنسة التي تسود قاعة البرلمان الأمريكي. ولقد مارس ممثلو هذه الجمعيات نفوذهم عن طريق الباب المفتوح الذي يتيحه جهاز الحزب على الأقل. بيد أن "بيجهوت" نفسه قد اعترف بوجود "مصالح" لأصحاب أسهم السكك الحديدية في مجلس العموم في نفس الوقت الذي كان ينظر فيه إلى نمو مصالح فئة العمال بكراهية وارتياب. ولقد كان تنظيم الحياة السياسية

يتسم بطابع جغرافي بارز حتى أن هذه الطوائف لم تجد لها مكاناً مباشراً في كيان الحكومة.

ولا داعي لأن نقول إن التمثيل النيابي عن طريق الوظيفة أصدق من التمثيل النيابي عن طريق المنطقة– لكي نوضح أن لذلك مزايا مادية عديدة. فإن مثل هذه المحاولة ستكون غير صادقة على أية حال؛ إذ أن مصالح الناس بوصفهم جيراناً، لها واقعيتها المادية العاجلة. ومع ذلك فلا يمكن أن يكون هناك شك في أن آراء الناس السياسية يقررها إلى حد كبير وضعهم الصناعي. ولقد قامت نظرية دزرائيلي عن الديموقراطية –تلك النظرية التي ينادي بها المحافظون –على أساس هذا الرأي إلى حد كبير، فقد كان يأمل في أن تؤدي الاستجابة الصحيحة لمطالب الطبقة العاملة – وذلك ما حدث في قانون النقابات عام ١٨٧٥– إلى أن تخدم بأصواتها الحزب المصيب.

فإذا ما حددنا لهذا الوضع الصناعي مكاناً في مجال السياسة فمعنى هذا إتاحة الإعراب الدائم عن كثير من الأمور التي تخرج عن نطاق التكوين السياسي الحاضر. وليس التمثيل المهني –على الأقل من حيث هو فكرة– طريقة جديدة، فإن له سحره الخاص في الوقت الذي يصبح له فيه أهمية جديدة في الحكومة الصناعية.

وفي مقدور أي فرد عاصر تطور النظرية العمالية في السياسة لاسيما السنوات القليلة الماضية– في مقدوره أن يلاحظ ميل النقابات لربط

نفسها –من حيث النواحي القومية أو الإقليمية– باتجاه معين من الأفكار والمطالب التي لا تتاح أمامها الفرصة للتعبير عنها في الوقت الحاضر. وإذا أمكن إيجاد صلة بين تلك النظرية وبين مشاكل الحكومة؛ لأمن توجيه ذلك التيار الفكري الجديد القيم نحو اتجاهات هو في أشد الحاجة إليها.

غير أن ما تدعو إليه الحاجة في مجال التمثيل المهني لا يعتبر إضافة إلى مجلس العموم أو إعادة لإنشاء مجلس شبيه بمجلس اللوردات. فإن للأساس الجغرافي قيمة حقيقية بالنسبة لنوع معين من المشاكل، لاسيما تلك المشاكل التي تتعلق بمصالح المستهلكين بصورة كبيرة، ولن ينتج عن الربط بينها وبين مصالح المنتجين التي تهتم بمشاكل مخالفة تماماً سوى الاضطراب البالغ. ولن يوفر المجلس الثاني الذي ذكرناه كثيراً من العون.

ويبدو أن قيمته –بوصفه إحدى المؤسسات على أي حال– عيب يلحق بالعلماء السياسيين أكثر منه إعرابا عن ضرورة حقيقة؛ كما يبدو أن هذا المجلس الثاني لن يكون في المستقبل جمعية تعقد لتحقيق غرض معين بقدر ما يكون مجرد هيئة من الخبراء الإداريين تتولى التحقق من أن مشروعات القوانين التي تتم الموافقة عليها تمثل إرادة مجلس العموم تمثيلاً حقيقياً، وتقوم بالأبحاث الدائمة –لا في مدينة لندن وحدها– ولكن في عملية الإدارة الحكومية كلها. ومن المؤكد أن السبيل الحق الذي يجب أن ينتهج لتنظيم مصالح المنتجين هو عن طريق وضع تخطيط للصناعة وقصر أمر العناية بمشكلاتها على هؤلاء الذين يهتمون بأمرها أكثر من غيرهم.

والواقع أن هذا مظهر من مظاهر النظام الاتحادي الذي لا تمثل فيه السلطات المناطق، وإنما تمثل الوظائف وبوسع أي فرد أن يفطن إلى أن مرافق السكك الحديدية حقيقة واقعة مثل مقاطعة لانكشير، وبنفس الطريقة التي تتولى بها لانكشير معالجة مشاكلها المحلية الخاصة يمكن إيجاد هيئة حاكمة من طائفة السكك الحديدية تتولى معالجة المشاكل المهنية الخاصة بها.

وليس مسألة إيجاد العلاقة مع الدولة مسألة صعبة التكيف. وقد يكون من الضروري في بادئ الأمر الحيلولة دون تعدي أية هيئة حاكمة حدود سلطاتها؛ وقد تكون هذه مسألة تختص بها المحاكم في بعض وجوهها، كما أنها مسألة تختص بها بعض المصالح الحكومية التي تتولى إصدار التشريعات في بعض الوجوه الأخرى مثل الغرفة التجارية.

وحيثما تتدخل مصلحة الجمهور في مسألة أجور السكك الحديدية مثلا فإن مندوبي السكك الحديدية يمكن أن يؤدوا خدمات لا تقدر عن طريق قيامهم بالمهام التي تتولاها الآن بنجاح بالغ هيئة التجارة بين الولايات في الولايات المتحدة. وبهذه الطريقة لا تصبح هناك ضرورة إلى الالتجاء للبرلمان بالمرة، بالرغم أنه من الممكن طبعاً الرجوع إليه بوصفه محكمة لها حق الفصل النهائي وبوصفه موطناً لحل المشاكل.

وجدير بنا أن نلاحظ أن محاولة إنشاء مجالس نيابية مشتركة تتولى أمر الصناعة –كما أوصى بذلك تقرير هويتلي– هي في الواقع محاولة للتفويض

الإداري؛ فبينما يقر هذا الوضع الإبقاء على نظرية السيادة البرلمانية إلا أنه في الواقع يؤدي –عن طريق ترك أمر القيام بوضع القوانين للنقابات وأصحاب العمل– إلى إيجاد ما لا يختلف كثيراً عن دولة اتحادية في نطاق بعض الطوائف المعينة.

ويقوم تقرير هويتلي من أساسه على فكرة فصل السلطات أولا وقبل كل شيء. فهو يفصل بين العمل الإنتاجي والعمل الاستهلاكي، ويترك لأولهما أمر الإشراف على العمليات التي يهتم بها. وحقيقة بالطبع أن البرلمان سيظل خارج هذا النطاق، بل إنه صاحب السلطة العليا، ولكن لا يمكن لأي فرد أن يشك في أنه لو أثبتت مثل هذه السلطة المفوضة كفاءتها وقدرتها على تولي مهامها، فإن الإشراف البرلماني سيكون حقيقة واقعة من حيث التطبيق بقدر ما هو عليه في الإشراف على الهيئتين التشريعيتين الداخليتين في كل من كندا واستراليا، إذ أنهما –من حيث الواقع التشريعي– مثالان واضحان على اللامركزية.

ويقوم التقرير كذلك على أساس محاولة الكشف عن وحدات قومية منفصلة في الحكم الصناعي، بالرغم من أنها قد تعمل في بادئ الأمر مستقلة استقلالاً تاماً– إلا أنها ستضطر بعد ذلك إلى الكشف عن الوسائل التي تربط فيما بينها. فلا يمكن مثلا أن تنظر السكك الحديدية دون مبالاة إلى ما يحدث في مناجم الفحم، فستجد نفسها مضطرة –إن آجلا أو عاجلا– إلى إيجاد أساس من الروابط بين المناطق الداخلية لخدمة

مصالحهما المتبادلة. ولسنا نعني بالطبع أن تتخلى إحدى الطائفتين عن مهامها للأخرى، فعند مناقشة بعض المسائل ستكتشف كل منهما قيمة تفويض هيئة تمثل كليهما، كما حدث في التاريخ العام للاتحادات السياسية.

ولكنا باقتصارنا على التفكير في وضع صناعتين فقط يعتبر بالطبع تشويهاً للصورة التي تكشف عن نفسها هنا بوضوح تام، لأنه إذا كان هناك أمر واحد يمكننا أن نتوقعه بكل تأكيد فذلك هو ارتباط كل صنوف الصناعة ببعضها ارتباطاً نهائياً وبالرغم من أننا قد نحاول –من أجل راحة بالنا– إيجاد نظام تخطيطي، فإن هذه الوحدات بطبيعة تكوينها لابد وأن تتطلع إلى تكوين اتحاد فيما بينها كوسيلة لحسم الخلافات المشتركة ولتحقيق أغراضها العامة.

والواقع أن هذه الحركة نحو النظام الاتحادي –في عالم النقابات– قد أصبحت المقياس الحقيقي للتقدم. فقد تكونت النقابات مصادفة في كل مكان وزمان ولكن خلاصها من دنس الخصوصية الاقتصادية والأخلاقية كان يتوقف على درجة اعترافها بوحدة المصالح بين الطبقة العاملة.

والواقع أيضاً أن نقطة الضعف الحقيقية في النظام النقابي كانت تكمن في التنافس الداخلي الذي ينشأ بين الوحدات المختلفة، ومحاولة الاستحواذ على القوة –كما حدث في عقد المحالفة الثلاثية– أمر معلوم لكل مراقب لأحوالها. ولا تختلف الحال كثيراً في عملية الإنتاج التي تتخذ

نطاقاً أوسع من ذلك. ولو أننا تناسينا في الوقت الحاضر أي اعتبار للعداوات الداخلية في كل صناعة فإن من الواضح أننا نقبل على مستقبل صناعي تكون فيه المصالح المشتركة لجميع المنتجين موضعاً للنقاش المشترك، لأنه ليس هناك دولة تسمح بوجود الفوضى التي تنشب إذا قام المجلس الصناعي لكل حرفة بعقد صفقات منفصلة ومن نوع خاص مع كل منتج للمواد الخام.

وهذا يتطلب إنشاء مجلس اتحادي للمنتجين يمكن فيه تحديد الحد الأدنى للمستويات المشتركة، مع إنشاء منظمة تنفيذية لتنفيذها. كما أنه توجد بعض المسائل مثل الإنتاج والأجور وساعات العمل والتدريب لا يمكن التي يمكن بها معالجة ذلك هي الوصول إلى اتفاق عن طريق المناقشة إن لم يتيسر إيجاد حل مقنع. وكلما اقتربنا من هذا كلما زاد الاتجاه نحو إيجاد سيادة اقتصادية سواء كانت خارج نطاق السيادة التشريعية في البرلمان، أو عن طريق هذه السيادة، ولكن بوصفها هيئة للتسجيل فقط.

وليس من الصعب أن يتطرق إلينا الشك في أن نظام اللامركزية هذا النطاق الهائل الذي تنطوي عليه مثل هذه الجهود يتيح للمنتجين أن يقوموا بإرادته على وجه أفضل. فهم يعلمون بأي حال الظروف التي تقترن بذلك. ويتركز اهتمامهم في محاولة الوصول إلى حلول حقيقية أكثر مما يتركز في قبول تلك الحلول الوسط غير المرضية والمتحيزة التي عودنا عليها تدخل الحكومة في هذه الأمور في السنوات الأخيرة.

وهنا نلاحظ أن تجربة تدخل الحكومة على نطاق واسع –في تلك الصناعات الوثيقة الاتصال بالشئون الحربية– يبدو أنها أدت إلى إظهار الرغبة الصادقة من جانب أصحاب العمل والعمال في أن يقرروا بأنفسهم الظروف التي يسير العمل في ظلها. ولقد احتدت مقاومة نظام الإدارة الحكومية في كل مكان، وكان بعض الترحيب الذي لقيه تقرير هويتلي يرجع إلى وجود الرغبة في تحرير عمليات الصناعة من ربقة الإشراف الحكومي المباشر.

أما الأهمية الحقيقية التي يرجع إليها هذا الترحيب فهي أكثر عمقاً من ذلك. ففي خلال القرن التاسع عشر كان هناك نظام اتحاد اقتصادي بدائي – ولكنه حيوي للغاية– يمر بمراحل تطوره، ولو أنه لم يحظ إلا بالقليل من العناية. وتعبر القواعد والمستويات التي تعتنقها المهن القانونية والطبية والنقابات وطبقة المدرسين –إلى حد ما– وغيرها من الطوائف والهيئات– تعبر عن تضامن الطوائف، ذلك التضامن الذي أجبر الحكومة على أن تضعه في حسابها. وكانت هذه القواعد تتضمن في أساسها على مثل من القانون والعدالة. وهي تعني إيجاد نظام لا مركزي للإشراف الصناعي يتخذ نظاماً واسعاً في تشعبه.

وقد اتضح نفوذ قواعد النقابات مثلا في الطريقة التي أجبرت بها الحكومة على فرضها في المقاطعات الكبيرة من بين علاقات المتعاقدين. وقد شوهد هذا النفوذ مرة أخرى في الموقف الذي اتخذته المهنة الطبية إزاء قانون

التأمين عام ١٩١١، والامتيازات التي استطاعت أن تستخلصها. وهذا نوع من التضامن أجبرت النظرية السياسية في الديموقراطية –كما يتضح في قانون "لوشابلييه" في فرنسا، وفي الموقف الذي اتخذه فرانسيس بلاس من النقابات– أجبرت على أن تستنكره، ولكن قانون النقابات عام ١٨٧٥ وقانوني الجمعيات عام ١٨٨٤ وعام ١٩٠١ في فرنسا قد اعترفت بهذا التضامن. والحقيقة أن كل هذا كان يهدف إلى القضاء على المعنوية الاقتصادية التي تسمو بالإنسان –من أجل أغراض سياسية– كما عضد ذلك المفكرون من أتباع المذاهب الفردية في القرن التاسع عشر. وكان هدف هذه الفئات حماية المصالح المهنية.

فلكل مهنة وصناعة مشاكلها وقواعدها الخاصة بها، والتي تتشكل وفقاً لمشيئتها. ولا يعود من وراء تدخل الدولة أية فائدة حقيقية بعد أن تم الوصول إلى مستوى معين، لأن الطابع الخارجي للحكومة بالنسبة لهذه الطوائف قد أضفى على أعمالها توافقاً آلياً وطابعاً جافاً من الدوام لا يتناسب مع مثل هذه المشكلات التي تنشأ من هذا التكوين الدقيق المعقد كما هي الحال في الصناعة الحديثة.

وليس بمقدور أية دولة مثلا أن تتدخل في شئون المهارات الدقيقة التي تتكفل النقابات الحديثة مراعاة مستواها المعين. أما العملية التي يمكن بها الوصول إلى اتفاق بين أصحاب العمل والعمال فهذه تترك للهيئات التي يعنيها الأمر. ونتيجة لذلك وضعت قاعدة للسلوك لها قوة القانون

بالنسبة للسلطات الموافقة بالرغم من أنها تفتقر إلى قوة الإلزام التي تكون للتشريعات البرلمانية.

ومن المحتمل –كما أوضح مستر بول بانكور– أن رفع هذا الاختصاص من نطاق نفوذ الدولة له قيمة خاصة إذ أن هذا يحول دون استخدام القوى الشعبية من أن تنحرف إلى خدمة أحد الأشخاص أو أحد الأحزاب الموجودة. ولأنه إذا حدث ذلك –كما أبدى هو ملاحظته– فإنه سوف يقلب كل صراع سياسي إلى صراع طبقي من أخطر الأنواع وأشدها فتكاً.

ولا يجب أن يؤدي وجود ذلك النظام اللامركزي العارض –بالرغم من قيمته– إلى غض أنظارنا عن عيوبه. فليس وراءه إلا القليل من السلطان بل ليس له سلطان بالمرة فيما عدا ذلك الإجبار الصارم الذي يتعلق بتلك القواعد. فلا يعتقد أحد مثلا أن عمال المناجم نالوا حقهم من حيث تعيين مراجع للأوزان ومن حيث تحديد ساعات العمل بثمانية ساعات في اليوم إلا عن طريق إنشاء اتحاد يضم جميع أبناء حرفتهم.

كما أن وجود هذه القواعد كان –ولو من الناحية الصناعية على الأقل– كان قبولاً للضرورة الواقعة أكثر مما كان نتيجة لتحقيق حق ما. وكل هذا نتيجة للصلة غير الحقيقية التي ظلت الدولة متمسكة بها إزاء الصناعة. فلم تحاول الدولة مثلا أن تطبق الحد القومي الأدنى من الحياة المتمدينة التي كانت يجب أن تكون –ولو على الأقل– الثمن لبقاء النظام الرأسمالي. وبصرف النظر عن بعض

الحالات القليلة– مثل تشغيل النساء والأطفال في الصناعة، فمن الواضح أن بعض المشاعر الإنسانية قد تدخلت في معاملتهم.

فإن كل كسب لأي جزء من هذا الحد الأدنى جاء نتيجة لجهود العمال المنظمة. وهكذا لا يوجد حتى الآن شيء يمكننا أن نطلق عليه حقاً "الإدارة العامة" للدولة كما كان روسو يعني بهذه العبارة. فإن ما لدينا لا يعدو أن يكون سلسلة من الصراع بين إرادات خاصة تسود إحداها حيناً وتسود الأخرى حيناً آخر.

وتختلف الطريقة التي يلتمسها العمال ورأس المال والدولة في معالجة كل مشكلة صناعية اختلافاً كبيراً حتى ليبدو من المستحيل إيجاد أي انسجام نهائي بين هذه الأطراف. والمطلب الحقيقي الذي يسعى إليه العمال هو صبغ العمليات الصناعية بالصبغة الديموقراطية، وذلك يعني أن الحقائق التي تنطبق على الحكم السياسي الشعبي تنطبق أيضاً على الحكم الصناعي.

وواضح تماماً أن هذا لا يمكن أن يكون موقف رأس المال حيث أن الهدف من وراء ذلك هو القضاء على الرأسمالية. كما أنه ليس موقف هؤلاء الناس الذين يديرون جهاز الدولة الحديثة، إذ أن هذه الفئة الأخيرة تخضع لنفوذ النظام الاقتصادي السائد، وهم لا يستطيعون –بطبيعة الأمر– أن يهدفوا إلى إحداث اضطراب جوهري في الحالة الاقتصادية الراهنة.

فإن الامتيازات التي يسعون إلى تحقيقها لا تقوم على أية نظرية تقول بالعدالة المجردة، ولكن تقوم على أساس تحقيق الحد الأدنى الذي يمكن أن يصون السلام الاجتماعي. إذن فهدف العمال هو إقامة نظام اجتماعي جديد لا يتمشى مع تلك الامتيازات الجزئية التي تحققت خلال المائة عام المنصرمة.

والحقيقة أن هذا هو موطن السخط في النظام الديموقراطي الحديث. فإن الحرية والمساواة التي تنشدهما الدولة الحديثة ليسا سوى أمور نظرية محضة من حيث طبيعتها. فللعامل –في ميدان الصناعة– حق الانتخاب ولكنه يقع تحت تأثير نظام متشعب يحرمه من استخدام هذا الحق بالمعنى الكامل. فإنه يجد نفسه عاجزاً عن أن يحصل –من حيث العمليات السياسية– على حق تقرير مصيره أو حياته أو أن تتاح له الفرصة لينعم بالملذات التي تهيئها له تلك الحياة، والتي من المفروض أن توفرها له المدنية الديموقراطية.

وهو يرى أن الديموقراطية في السياسة لا تتطلب مطلقاً الديموقراطية في الصناعة وحيث أن أفضل قسط من حياته يقضيه في كسب قوته اليومي، نجده قد اتجه نحو تحقيق ذلك الشطر الأخير من الديموقراطية. وهو قد وجد أن الدولة عديمة الفائدة من حيث تحقيق الغرض الذي ينشده، وهذا ما حتم عليه أن يرفض قبولها على أنها تمثل المجتمع بالمعنى الأساسي.

وينبثق النظام الاتحادي الاقتصادي القائم الآن –إلى حد كبير– من

محاولته استخلاص (عن طريق اتخاذ إجراءات صناعية) ما أخفق في أن يحصل عليه من السياسة. وكانت الحركة العمالية هي مجال تدريبه الجدي في النواحي السياسية.

وكان من الطبيعي أن تقتصر جهودها حتى الآن على المسائل المادية مثل ساعات العمل والأجور ولكنها اتجهت في السنوات الأخيرة شيئاً فشيئاً نحو تركيز انتباهها نحو المسائل السياسية مثل النظام وغيره. فهذه الحركة ترفض مثلاً أن تسمح بأن يستخلص العمل من العامل ثم يعتبر سلعة يمكن أن تشترى وتباع. فليس هناك في التاريخ الحديث للنقابات شيء أهم من تلك الأحداث مثل: إضراب نوكس الشهير؛ لأنه إذا أجبر أصحاب العمل على أن يجعلوا مسألة الحق في فصل العمال أمراً تتدخل فيه قواعد أخرى خلاف إرادتهم التعسفية، فمن الواضح أنه طرأ على الأوتوقراطية التي يتميز بها إشرافهم الحالي غزو عنيف.

ولقد أكد تقرير هويتلي الحاجة إلى اشتراك العمال بنصيب في هذا الإشراف. ولا يقل عن ذلك أهمية أن التقرير ألح على أن ينبثق هذا الإشراف من النقابات العمالية. وسوف تكون تلك الحلول التي تقترحها هذه الجهود المشتركة مثل المجالس التي يقر هذا التقرير إنشاءها– سوف تكون حلولا مؤقتة فقط؛ لأنه لا يمكن من الناحية الجوهرية أن تقوم علاقات حسنة بين فئتين تهدف كل فئة منها إلى القضاء على الأخرى.

والواقع أن مجرد الاعتراف بضرورة إيجاد إشراف مشترك قد يبشر

بقدوم فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الديموقراطية الصناعية التي سوف تتميز دون شك بأخذ العمال بنصيب كبير في الحكم الصناعي. ولابد أن تحدث هذه التجربة –مهما كانت نتائجها– تغيراً كبيراً.

فإذا أخفقت فإن حركة العمال المنظمة ستواجه حركة رأسمالية منظمة أيضاً، مع العلم بأن التضحيات الكبيرة التي بذلت في السنوات الأربع الماضية تكون قد ضاعت هباء، ولأنه إن لم تكن نتيجة الحرب إجراء بعض التحسينات في الأحوال الداخلية في الديموقراطيات الغربية، فلابد أن تستمر فترة القلق التي كانت تسود قبل عام ١٩١٤، لأنه لا يمكن أن تتوقف أية تجربة ناجحة لصبغ الحكم بالصبغة الديموقراطية دون أن تنتهي إلى الكمال.

وتعتبر المسائل المباشرة التي ينطوي عليها إدخال هذا النظام مسائل هامة للغاية. فإن الدراسة المنظمة للمشاكل الصناعية –سواء أكانت محلية أم قومية– تعتبر تدريباً في مجال الحكم الذاتي الذي لا يجب التقليل من شأنه. لأنه من الهام أن نضع في حسابنا أن دراسة المشاكل الصناعية لا يمكن أن تقف عند الصناعة وحدها. فلا شك أنها ستميل في الأغلب والأعم إلى تأكيد الرابطة بين الصناعة وبين الإطار العام في الحياة الاجتماعية.

ويعلم العمال –مثلا– علماً تاماً أهمية التعليم بالنسبة لهم، ففي تجارة القطن (ولنأخذ أبرز الأمثلة فقط) نجد أن التوسع في الجهاز التعليمي

سيكون له أبعد الأثر في تحديد الأجور. كما أن الأجور تتصل اتصالاً وثيقاً بمسألة الإيجار حتى أنه يجب أن يوضع في الاعتبار مباشرة نظام الإسكان لكل مقاطعة تتميز بأجر معين.

والواقع أن المجلس الصناعي سيجد نفسه متخذاً لمواقف معينة إزاء المشكلات الاجتماعية بنفس الطريقة التي اندفع بها النقابي نحو دراسة النظرية العامة للدولة وأن يحدد وضعه في الحياة بالإضافة إلى محاولة سد مطالبه الاقتصادية الخاصة العاجلة. والواقع أنه قد يجوز لنا أن نقول إن المجالس الصناعية ستحرز نجاحاً نسبياً إذا ما درست أجزاء المشكلة التي تواجهها دراسة عميقة. وهذا بالطبع لا يعني أنها ستصدر قرارات بشأن التعليم الدنيوي أو بشأن تجريد الكنيسة من وضعها وامتيازاتها، بالرغم من أنها قد توجه العمال في المقاطعات إلى الإصرار على إهمال بعض الأشياء مثل شروط التعليم الفني؛ ومن الناحية القومية يمكنها أن تؤثر تأثيراً كبيراً على بعض الأشياء مثل السياسة المالية والعلاقات الدولية.

ومن الواضح حقاً أنه إذا أتيح لقوى الإنتاج فرصة الإعراب المنظم عن نفسها، فإن رأيها سيكون عميق الأثر على البرامج السياسية في الأمة والمقاطعة. إذ أن الضوء الذي تلقيه على عملية الإنتاج يلقي بدوره ضوءاً على حاجيات المستهلك.

والواقع أنها تعمل بطريقة ترشد بها المستهلك إلى حقائق الموقف حوله. فإن أحد المجالس الصناعية في مانشستر مثلا كان قد طالب بتوفير

تعليم أفضل، ولكن كان من الصعب أن يقابل المجلس البلدي طلبه هذا بالرفض. ولا يجب أن يقلل المرء من قيمة إتاحة الفرصة لأصحاب العمل لعقد اجتماعات منتظمة مع العمال.

ولن ينتج عن ذلك تنازل الشخص الرأسمالي عن امتيازاته. ولكن ذلك سيعلمه إلى أي مدى تكون مطالب العمل ومطالب العمال المشاغبين مطالب إنسانية في جوهرها. ومن المؤكد أن الدراسة المتزنة لهذه المصاعب لن تضيع علينا شيئاً. فإن معدل التقدم تجاه تحقيق برنامج العمال يتوقف على الدرجة التي تنتشر بها معرفة طبيعته والأمور التي يتضمنها في الخارج. وليس المجلس الصناعي سوى وسيلة لتحقيق هذه الغاية. فإن صاحب العمل الذي يجتمع بأحد النقابيين حول مائدة واحدة –يتحدث عن الأفكار التي تدور برأسه في ناديه.

وتختلف الطريقة الذي التمسها مستر ويب في تثقيف حزب الأحرار عن طريق المحادثات والمطبوعات والمحاضرات– تختلف عن نوع التثقيف الذي تقوم به هذه المجالس من ناحية واحدة هي أن مستر ويب كان فرداً في حد ذاته ولكن المجالس كثيرة متعددة. وهذه المجالس تشكل عنصراً في العمل على الوفاء بمطالب جماهير العمال ورغباتهم، كان من النادر أن يتمتعوا بها من قبل. وعلينا أن نتفاءل إلى الحد الذي يجعلنا نؤمن بأن العمال سيكونون أكثر حظاً من جراء هذا الشيوع.

٤

يتضح لنا مما سبق أن تقرير هويتلي يتقبل تلك الصفة الاتحادية الفوضوية التي يتسم بها النظام الصناعي الحديث؛ ويضفي عليها نوعاً من الربط المنظم. والواقع أنه لم يقر مع ذلك بوجود أية علاقة بين المجالس الصناعية القومية. إلا أن ذلك يجب أن ينبثق منطقياً –من مجرد اعتماد الصناعات كل على الأخرى.

والحقيقة أن مثل هذا التكوين الهرمي من المصانع للمقاطعة بأكملها، ومن المقاطعة للصناعة القومية، ومن الوحدة القومية لنظام الإنتاج بأكمله– لا يختلف كثيراً عن طريقة تكوين الدولة وهو يضع عملية الإنتاج كلها وجهاً لوجه أمام عملية الاستهلاك بأكملها؛ لأن هذه العملية الأخيرة (التي تشكل بوضوح مصالح الأقاليم المتجاورة) هي الحافز الضمني الذي يكمن وراء نظامنا البرلماني. وهذا الفصل –من حيث الوظيفة– يلقي بالضرورة ظله على نظرياتنا العادية في الدولة.

والواقع أنه كان من الطبيعي أن نعتبر تلك العملية الأخيرة –عملية الاستهلاك– شيئاً يمثل المجتمع بأسره، حتى أن مجرد إقامتنا لسلطة تتحدى ذلك الوضع الفريد يكون بمثابة صدمة بالغة، ولو أن هذا شيئاً تتضمنه النتيجة المنطقية لاتجاهاتنا الحاضرة.

وليس هناك شيء أقل من ذلك الافتراض الفريد. فإذا كان من المسلم به على أية حال أن مركز السلطة يؤول شيئاً فشيئاً إلى أيدي

الطبقة العاملة، فإن ذلك الفصل في الإشراف من حيث الوظيفة له أهمية خاصة، أهمية تتطلب تحليلاً دقيقاً. والواقع أنه ليس هناك من أحد درس حالة العمال كما هم منظمين اليوم في النقابات العمالية ويستطيع أن يقول أنهم في حالة ملائمة تمكنهم من تولي أمور الدولة.

غير أنه من المعروف أيضاً أنه طالما كانت الدولة تقوم على تكوين طبقي وتعتبر الرأسمالية أهم خصائص هذا التكوين، فإنها لن تنظر، بعين الاعتبار إلى مصالح الطبقة العاملة. وقد تكون النتيجة التي تمخضت عنها السنوات القليلة الماضية نوعاً جديداً من النظام الإقطاعي في مجال الصناعة، نظام يتنازل العمال فيه عن حرياتهم في سبيل راحتهم. ومن المؤكد أنه كانت هناك وسائل هامة – كما أوضح دين بوند– شهدت الخمسون عاماً الأخيرة بفضلها انتقالاً ملحوظاً من مرحلة العقود التي كانت تبرم بين أصحاب العمل والعمال إلى مرحلة اتبعت فيها القوانين التي تحدد العلاقة بين الطرفين.

ولو كانت هذه هي الحال من قبل لكان من المحتمل أن تصبح المجالس الصناعية التي أوحى بإنشائها تقرير هويتلي عديمة الهدف أو الفائدة، أو أنها كانت تصبح بمثابة وسيلة تحض على دفن الآراء الإبداعية في النظام النقابي في أغوار الخمول. إلا أنها على أي حال تتنبأ حقاً بظهور نظام نقابي أكثر جرأة وشمولاً من النظام السابق.

وما سيحققه هذا النظام سيعتمد إلى حد ما على القدرة على عرض حالته بكفاءة، وعلى الطريقة التي تنظم بها كل صناعة خاصة. وإن انهزام

أية نقابة في اجتماع المجلس سيجعل فرصها لدخول البرلمان أقل مما هي عليه الآن. غير أنه ليست هناك مناسبة خاصة تدعونا لمثل ذلك التشاؤم.

بل إنه حتى عندما ندخل في حسابنا أسوأ المخاوف لضمان بقاء النظام الرأسمالي، فلا زال من الأمور المسلم بها أن قوى التعليم تقف إلى جانب العمال. كما أن واقع الأمور يشير إلى أن الاستهواء الذي تقوم به هو استهواء لاسم الحرية –ومهما بدا ذلك غريباً– فإن ذلك الاستهواء له جذوره العميقة في داخل كل روح بشرية. وإذا أمكن البرهنة على أن الرأسمالية لا تتعارض مع الحرية، وأن الدولة الحديثة لابد وأن تتخذ بالضرورة مظهراً رأسمالياً، فلدينا كل الأسباب التي تجعلنا نفترض أن تطور الأحداث سيدفعنا إلى الاستزادة من الديموقراطية لا التقليل منها.

وفي تلك الناحية يصبح مستقبل الدولة مجالاً للبحث له أهميته الخاصة. وإذا كانت هناك ضرورة لدوام سيادة الملك في البرلمان، فإنه يتضح أن ما يجب أن نتوقعه هو تلاشي الدولة الرأسمالية شيئاً فشيئاً ليحل محلها نظام منسق تتولى فيه المصالح الحكومية العديدة أمر الإشراف على الصناعات الحديثة، كما تشرف الآن على الخدمات التليفونية والبريد. ويقوم البرلمان بتمثيل المنتج بقدر ما يمثل المستهلك، ويتولى الموظفون القيام بأعمال الإنتاج بطريقة تشبه الطريقة التي ينظم بها الآن الحكم المحلي في علاقته بالإشراف المركزي.

ومع ذلك فمن المؤكد أنه من الصعب الاعتقاد بأن هناك أية فائدة

مؤكدة تعود من وراء مجرد التأميم. فقد يساعد التأميم على حل المشكلة الأساسية للملكية، بمعنى أن نزع ملكية الرأسماليين سيجعل هناك فائضاً من الثروة يتيح زيادة الأجور، ولكن ليس هذا هو المعنى الحقيقي في أصل المشكلة. وإن ما توحي به تجربتنا العامة في مجال التأميم يتمثل في الميل الدائم نحو الحكم البيروقراطي للصناعات المعنية.

وعلى أي حال فإن مكتب البريد يؤدي خدمة يمكن مقارنتها بمثيلتها في أي بلد آخر، غير أنه ليس بوسع أي فرد أن يفحص تقرير هولت دون أن يشعر بأنه لم يصل إلى جوهر الحرية الصناعية. وينطبق هذا القول أيضاً (ولكن بصورة أكبر) على ملكية مجالس البلديات. فهناك متوسط أفضل بقليل من حيث معدل الأجور، إلى جانب نقص بسيط في معدل ساعات العمل. ولكنه لم تبذل أية محاولة جادة في أي مكان لصبغ أية صناعة تملكها أو تديرها أجهزة الدولة– بالصبغة الديموقراطية. ولهذه الحقيقة وزن كبير، إذ أن معظم الفروض الثورية التي تهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع يجب أن تنبثق عن موظفي الدولة. ولم يكن الأمر كذلك في انجلترا، إذ أن المطلبين المحددين الذين طالبا بالمساهمة في الإشراف الصناعي صدرا من جانب فئة من عمال البريد من ناحية، ومن جانب موظفي السكك الحديدية المنظمة تنظيماً احتكارياً والتي تحمي الدولة مصالحها، من ناحية أخرى. وسوف تلتزم أية حكومة –تكلف نفسها بمهمة تولي الإشراف على الصناعة– بالاهتمام أولاً وقبل كل شيء بالاستمرار في تأدية مهمتها. وفي

هذه الناحية سوف يغرى الموظفون بالمحافظة على سلطة الإشراف في أيديهم.

وهذا –في اعتقادهم– أمر ضروري فيما يتعلق بالمحافظة على مستويات الكفاءة، وتناسق التنظيمات. غير أن هذا في واقع الأمر تقرير لقضية نهائية ضد أي إشراف قومي منتظم بمعنى الإشراف الذي تمارسه الحكومة على التليفونات. كما أن هذا يتضمن النظام المركزي الذي لا يفعل أي شيء يتيح للعامل أن يبدي اهتماماً روحياً محدداً في عمله، بينما قد يؤدي إلى تحسين ظروف العامل المادية.

ولا يكفي –كما أوضح تقرير حكومي هام ورد أخيراً– أن يوضع صندوق اقتراحات في المكتب ثم ننادي بأنه يجب أن تقابل خبرة العامل ودرجة إبداعه بالرضى المناسب. فليست هذه هي الحال ولا يمكن أن تكون كذلك. إن الرضى الحقيقي ينبثق من المساهمة الفعلية في المناقشة وفي تقرير نتائجها. تلك هي قيمة قسط كبير من النجاح الذي حققته لجان المصانع التي أوجدتها الحرب منذ وقت قريب، فإن مجرد تقرير حالة معينة يشبع النهم من أجل تقرير المصير الذي لا يمكن القضاء عليه في أي نظام يقبل مبدأ الديموقراطية. وبالطبع لا يمكننا أن نحكم الصناعة عن طريق عقد اجتماعات عامة، كما أننا لا يمكن أن نحسن حكم الصناعة حتى تجد أفكار العمال وآمالهم مكاناً مناسباً في مؤسساتها.

وهذا هو السبب في أن تنظيم الصناعة لابد وأن يقرن نفسه بالنظام

الاتحادي. ويجب أن تتاح الفرصة للعامل ليكون له صوت فعلي في اختيار الإدارة الصناعية. ويجب أن يكون من المفهوم أن هناك سياسة للصناعة لا تقل في أثرها عن سياسة مجلس العموم. فإن المصنع الذي يقوم بانتخاب رئيس عماله؛ وهيئة المكتب التي تختار رئيساً لها، ورؤساء الأقسام الذين يختارون مديرهم– كل هؤلاء يبدون اهتماماً حقيقياً في الشركة التي يعملون لها أكثر مما لو كان مجرد ارتباطهم بأصحاب العمل هو مجرد ارتباط اسمي من أجل الأجور. والواقع أنه ليس هناك شيئاً أكثر بشاعة من أن تتولى الدولة هذا التنظيم الصناعي إذا اعتبرت صاحبة العمل.

فإن النقابات في هذه الحالة تصبح أمراً ضرورياً، كما أكد ذلك مستر ويب. غير أنها تصبح ضرورية من أجل تحقيق أغراض تقضي على النظرية التي تكمن وراء فكرة الدولة. فهي ستكون بمثابة منظمات يكون الغرض منها مجرد الحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات من مصالح الحكومة التي تتولى الإشراف عليها، ويتوقف نجاحها نسبياً على عدد أفراد الصناعة المعينة، وعلى أهمية هذه الصناعة للمجتمع. ولا تنطوي هذه النظرية على شيء من المثالية التي تعتبر ضرورية جداً في الإجراءات السياسية. ولقد لاحظ مستر والاس التأثير التصوفي على الحمال الشاب لتماثله مع هيئة السكك الحديدية الشمالية الكبرى.

ولكن هذا التأثير لا يدوم إلا في الشهور القليلة الأولى من العمل. فإذا ما صار العمل من قبيل الروتين اليومي الرتيب فإنه لن يلقي بالاً إلى

جلال الخدمة أو شعوره بالكبرياء حين يحس أنه يعول نفسه بنفسه، وإنما سيلاحظ العناء الذي ينطوي عليه هذا العمل– والمشكلة الحقيقية في التنظيم الصناعي هي تمكين الحمال من أن يحتفظ طيلة حياته المهنية بذلك الحماس الذي بدأ به عمله.

وهذه أيضاً هي المشكلة الرئيسية في الدولة وذلك ما يجعلنا عاجزين عن أن تفصل مشكلة الصناعة عنها. والحقيقة أن ما تنطوي عليه هذه المشكلة هو تحديد معنى الحرية، والطريقة التي نترجم بها تحديدنا لفحواها داخل نطاق الأجهزة التي تتكون منها الدولة. وقد نتذكر أن نظرية الحرية لها تاريخ خاص يمكن منه استخلاص أهميتها المباشرة. فقد قال لورد مورلي في مناسبة ما أن العبارات التي تعرف كلمة الحرية لا حصر لها، غير أنها عرفت في معظم الأحيان في عبارات سياسية ضيقة الأفق.

والأمر الذي نحتاج إليه هنا على سبيل المثال، هو تلك النظرية التي تنطبق على حوافز الرجال الذين يعملون بصفة أساسية في المجتمع السياسي. وهنا يمكننا أن نفطن إلى قيمة تعريف مستر ت. هـ. جرين للحرية. لأن مهمتنا الأولى هي أن ندفع الحوافز الإبداعية عند الناس نحو العمل، وهنا أيضاً فشل التنظيم الحديث إلى أبعد الحدود.

ولقد كان تركيز السلطة بوجه عام هو المصدر الوحيد المعروف للكفاءة، ولم يلاحظ أن هذا ينطوي على إنكار للديموقراطية لأنه حيث تتركز القوى في أيد قليلة يكون هناك افتقار إلى روح المسئولية التي لا يمكن

لأي فرد بدونها أن يحقق الإعراب الكامل عن قدراته. كما أن هناك أكثر من مجرد الخطر السلبي في مثل هذا التركيز.

فإن ذلك –كما قال آكتون منتقداً– لا يؤدي فقط إلى "سحق الضمير وتحجير القلوب وتشويش الفهم" لدى من يتولون السلطة، بل إنه يقتل في أية دولة الحوافز التي تحقق العظمة لأية مدنية من المدنيات. وهذا هو السبب في أن أية دولة يتحد فيها الجهاز السياسي مع الإرادة الدينية لابد وأن تطأ ممر الاستبداد إن آجلا أو عاجلاً.

وهذا أيضاً هو السبب في أنه حيثما تسود طبقة واحدة في أية دولة فلابد وأنها –إن آجلا أو عاجلا– تتغاضى عن مواضع اهتمام الشعب في سبيل المحافظة على سلطتها. والواقع أن هذا التغاضي سيؤدي إلى القضاء على حكمهم، إذ أن اعتقاد أفلاطون بأن الدولة لا يجب أن تنال الطاعة إذا فشلت في أن تكفل الاحترام للأفراد– لا يعدو أن يكون عصارة الخبرات التاريخية. والحقيقة الواقعة أن الأفراد في الدولة عاجزون أمام أي نظام مركزي محكم يعمل لصالح قسم معين من المجتمع، مهما كان هذا القسم كبيراً. فذلك يحول دون توازن الجماعات، ذلك التوازن الذي يعتبر الضمان الوحيد للحرية. وهو يكفل تلك المساواة التي تعتبر النقيض المباشر للحرية وذلك من مجرد دستور الطبيعة البشرية. لأنه حيثما فتح المجال أمام الحوافز الإبداعية عند الرجال حدث تباين، وهذا التباين يتسبب –من مجرد وجوده– في بعث نظام لا مركزي يعضده.

وهذا هو السبب في أن سر الحرية يكمن في فصل السلطات. غير أن النظام السياسي الذي يتحقق فيه فصل السلطات يعتبر نظاماً اتحادياً، والواقع أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين فكرة النظام الاتحادي وبين فكرة الحرية.

ففي أوروبا لا يكاد هذا الوضع يفهم تماماً، ذلك لأن الحرية والمساواة ينظر إليهما باعتبارهما قيمتيه منفصلتين كل عن الأخرى تماماً، بدلاً من فهمهما على أنهما مظهران مختلفان لنموذج واحد. وليس في مقدورنا أن نحتفظ بالمساواة في أية دولة دون أن يكون بها قدر من التكوين الاتحادي؛ لأن فصل السلطات هو العائق الحقيقي الذي يحول دون اغتصاب هذا الحق. وأكثر من ذلك أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إنشاء مراكز كافية للمناقشة ووضع المشاريع بحيث يمكن حصر قدرات الناس في مجال الخدمات العامة.

ومن الواضح مثلا أن العائق الحقيقي الذي يحول دون التعبير عن الآراء الإبداعية في كنيسة روما الكاثوليكية هو ذلك النظام المركزي المتطرف. وطالما كانت الأفكار تشع إلى الخارج من نقطة واحدة في الدائرة فهي لن تشع إلى الداخل من المحيط. وسيعني تركيز السلطة في يد البابا أن الفكر متبلد في كل مكان آخر فيما عدا النقطة التي تكمن فيها المسئولية، أو أن الفكر سيحاول –على الأقل السيطرة على الحقائق ولكن بدرجة أقل من محاولته تشويه تلك الحقائق من أجل خدمة نفوذه.

فإن أي نظام لا يتسع نطاقه لمفكرين مثل لامنياس ودولينجر وتيلر

يعتبر من حيث الحكم مديناً لنفسه. وما ينطبق هنا على روما ينطبق أيضاً على الدولة السياسية. فنحن في حاجة إلى أن نصبغ التنظيم الحكومي في انجلترا بالصبغة الاتحادية لكي نتيح فرصة الظهور لتلك الآراء الإبداعية التي بقيت حتى اليوم لم تلمسها القوى السياسية. ويقال في هذا الشأن أن السر في بعثها من جديد هو أن نقوم عند ممارسة السلطة بربطها بصلة ما بهؤلاء الذين ظلوا حتى الآن مجرد رعايا لها.

وإن مبدأ الموافقة الضمنية الذي نعمل على ضوئه في الحكم يعتبر ذو طبيعة نظرية. وذلك يتمخض عن محو كل مظاهر الفردية محواً فعلياً حتى لا يمكننا ملاحظتها في مركز الأشياء أو إيجاد ما يعوض عنها باستثناء بعض أوجه النشاط: مثل الفن. وعلينا أن نتأكد من أن تلك الموافقة لن تكون سلبية، إذ يجب أن تكون إيجابية في طابعها لأنها تنبثق عن العقول المستنيرة الحرة المنتشرة بين جماهير الناس.

٥

ما الذي ينطوي عليه ذلك في الواقع؟ ليس هناك أي نظام سياسي ثابت الأصل إلا وقام على أسس ثابتة من الماضي. وليس بوسعنا أن نحاول القيام بأي شيء مثل الثورة في النواحي الروحية التي نحن بحاجة إليها في يوم واحد. وليس بوسعنا –مهما ذهبت بنا الأحلام بعيداً– أن نعطي لكل فرد نصيباً فعلياً في مهام الحكم.

والواقع أن هذا الموضوع يتلخص في أن تعريف أرسطو للمواطنة

يقدس حقيقة لا يمكننا أن نتناساها؛ ولكن مساحة الدولة الحديثة تجعل الأمل في إيجاد أي شيء آخر غير ذلك النظام النيابي أمراً لا يمكن الاعتراف به بل ولا يمكن إبداء الرغبة فيه. وعلينا أن نعمل على ضوء الإمكانيات التي نملكها وهذا يتضمن تقبل قدراتها المحدودة.

ولنبدأ من الغرض النظري الذي نعترف بوجود الدولة من أجله. فهي تهدف نحو تنمية أكمل القدرات في طريق الخير، لصالح أفرادها. وهذا يتضمن على الفور إيجاد الحرية والمساواة، وذلك يوجب إيجاد نظام اتحادي حتى يمكن كفالة الإعراب عنهما. ولا يهم ما إذا كان النظام الاتحادي تقسيما للغرض الموحد من أعلا بدلا من أن يكون تقسيما من أسفل، وما إذا كان سيأخذ مظهر النظام اللامركزي بدلا من أن يتبع نوع التقسيم الذي شهدناه في حكومة الولايات المتحدة. والذي يهمنا هنا هو أنه لا يجب تركيز سلطات ضخمة في أيدي القلة حتى لا يتم القضاء على فردية المواطن بواسطة نفس المؤسسات التي خلقها هو ليحافظ عليها.

وليست المشكلة مجرد مشكلة المساحة. فهي أولاً وقبل كل شيء مشكلة تولي المهام، لأن المؤسسات الإقليمية في انجلترا –على أقل تقدير– تقوم بأداء الغرض المنشود منها خير أداء ولأن إمكانيات النظام اللامركزي تظهر بوضوح تام في طبيعة تلك المهام. وما لم نجعل من السلطة جهازاً ديموقراطياً فإننا نستنفد جهوداً في دراسة المشكلات الاجتماعية، تلك الجهود التي يمكن أن تعود بالفائدة إذا ما وجهت توجيهاً سديداً.

وربما يؤدي أي مثال واحد إلى البرهنة على صدق هذه العملية ووضوحها. ومن المشكوك فيه أن هناك سجلاً للوظائف المدنية في العالم يبلغ درجة الكمال الذي وصل إليها سجل الوظائف المدنية في انجلترا. ومع ذلك فليس هناك من يفحص طرق عملها دون أن يدهش أمام بعض مظاهر الخمول الفكري العجيب الذي يوحي بوجود نظام طبقي جاف. وليس من الصعب أن نتحرى السبب في ذلك. فإن نظام الترقيات في تلك الوظائف يتقرر من الجهات العليا. ولا تكاد تبذل أية محاولة للتعاون مع أحد من الموظفين –فيما عدا رؤساء الأقسام أو مديري المصالح– في تقرير أية ترقية ما بخلاف الزيادة الرتيبة في المهايا والمرتبات.

ونتيجة لذلك أصبح المثل الأعلى في العمل هو "تحري الصواب". وكان نصيب كل مجهود عظيم يبذل خارج نطاق المصلحة الأسف والندم لأنه يجعل الرؤساء يعتقدون أن المجهود الكامل للفرد ليس مركزاً على العمل الذي يتولى القيام به. وأفضل ما يمكن أن يقوم به هو أن يترسم الخطوط التي يضعونها ثم يوطد من سمعته بالحماس والمواظبة. ويجب أن تقتصر التجديدات على إتباع نظم جديدة لحفظ الأوراق أو إتباع طريقة أفضل لمسك الدفاتر والحسابات.

ومن المؤكد أن مثل هذه الأشياء تفسر الهوة السحيقة التي توجد بين أقسام الوظائف المدنية. ولو أن الترقية تتقرر –داخل نطاق كل مكتب– بواسطة مجلس يكون كل قسم قد انتخب فيه ممثلين عنه، لتعلم رؤساء

الأقسام الشيء الكثير بل وطلبوا معرفة المزيد من ذلك. ولا يجب أن يعتبر أي نظام ما مرضياً، ما لم تتأكد فيه الدوافع على الإصالة. وإذا كان سير هنري تيلور يقوم بعمله خير قيام لوجب أن تكون صحيفة "ذي ستسمان" عنصراً في ترقيته. ويجب أن تكفل الطرق والوسائل بحيث يمكن تلافي حدوث مأساة بلزاك "الموظفون". ولكن ذلك لا يمكن أن يتم على خير وجه إلا عن طريق صبغ نظام الوظائف بأكمله بالصبغة الديموقراطية.

وإذا صح هذا بالنسبة للوظائف المدنية فهو ينطبق بصورة أكثر وضوحاً في الأعمال الخاصة، لأن الضائقات التي سببها النظام الصناعي المنظم تنظيماً رأسمالياً في هذا الميدان أوجبت الإبقاء على المؤسسات التي تملكها الأقلية. ولا يعني هذا القول بأنه لا يوجد اعتراف بالكفاءة والقدرات. وإنما يعني بالأحرى أن المصالح الوحيدة التي تنظمها الصناعة الرأسمالية هي المصالح المادية.

أما العوامل الروحية التي يهيئها الحكم الذاتي فهي موضع تجاهل تام. والخطأ الذي حل بالنظام العسكري هو الذي أخفق في تحقيق عنصر المبادأة الفردية عند الجندي العادي، ولولا ذلك لكان الجيش بمثابة جهاز رائع، إذ أنه يشيع روحاً جريئة تتساوى مع العوامل الأخرى. ذلك لأن عنصر المبادأة يمكن أن يعيش على المثل العليا القائمة، ويكافح تلك الأوضاع الشاذة السائدة بعزيمة لا تخمد. وإذا كان مثل هذا العنصر ضرورياً في الجيش المحارب فمن المؤكد أنه أكثر أهمية في جيش السلام.

وقد يتركز عقل الجيش في هيئة قيادته العامة. غير أن حكم الأقلية هذا يقوم على أساس تلك الصفات التي نسميها الروح المعنوية، إذا ما أريد له نجاح مجهوداته.

وينطبق نفس الشيء في مجال الصناعة، فحتى الآن لم تبذل أية جهود من أي نوع لتطبيقه. ولا شك أننا عانينا الكثير من الخمول السياسي والسخط الاقتصادي. فقد قاسينا من الخمول السياسي لأن تأثير التكوين الاقتصادي على الكيان السياسي عميق للغاية. كما عانينا من جراء السخط الاقتصادي لأن كيان الصناعة لا يتيح الإعراب الكافي عن حوافز الناس.

ولهذا يجب أن تتركز دراسة الارتقاء بالاهتمام السياسي، لا على السياسة ولكن على الصناعة لا على المساحة ولكن على المهنة أو الوظيفة. وأمامنا الآن نظام شبه اتحادي؛ أي أن الدولة تركت أمر القيام بالمهام الكبيرة لتتيح لنفسها حسم مشاكلها الخاصة. غير أنه ليست هناك جهود حقيقية تبذل لإيجاد صلة ما بين النظام الاتحادي الاقتصادي وبين نواحي الكيان السياسي، كما أنه لا يوجد داخل نطاق كل مهنة نظام نيابي محكم من ناحية أخرى.

ويستطيع تقرير هويتلي أن يلبي المطلب الأول من حيث موضوعه لا من حيث شكله. فهو يؤيد اعتراف الدولة بتلك الوحدات الصناعية التي تكون منظمة تنظيماً جيداً يبرر ذلك، كما يتيح للوحدات الغير منظمة

لكي تمر بمرحلة التنظيم والاعتراف من جانب الدولة بها. ولقد قيل في هذا الشأن أن الاعتراف بالإشراف على الجهود الإنتاجية والوظائف سيتجه نحو التأثير على الإشراف على المناطق الجغرافية وهذا مما يجعل الحياة السياسية العادية تزدهر. ولم يتحقق شيء في هذا الصدد من مجرد وجهة النظر الداخلية.

وتعترف المجالس الصناعية بوجود سيادة اقتصادية متوسطة، بمعنى أن الحلول التي تقترحها المجالس الصناعية لحل مشكلات الصناعة تصبح بمثابة القانون، من أجل خدمة أغراض العمل. ولكن لم تبذل أية محاولة بطبيعة الحال، بل ومن الصعب أن تبذل أية محاولة لتقرير الاتجاه الذي يجب أن يستقر فيه توازن القوى.

غير أن توازن القوى هو اللغز الكبير في هذه المشكلة، ولن نلمس أهمية ذلك التكوين الجديد ما لم يتم تحري الاتجاه الذي ينتهجه التطور السياسي مهما كان ذلك التحري موجزاً. فمن المعترف به عامة أن نشوب الحرب الحالية يعتبر بشيراً بنهاية عصر معين، ولكننا لم نحاول حتى الآن تفهم معنى الأحداث التي مضت من قبل.

وخلاصة القول أن القرن التاسع عشر كان عصر سيادة الطبقة الوسطى. بمعنى أن هؤلاء الذين يمتلكون القوى الاقتصادية المتنقلة حلوا – في الدولة– محل هؤلاء الذين كانت ممتلكاتهم تقتصر، إلى حد كبير، على الملكية الحقيقية. ونحن لا نتحرى الدقة إذا قلنا أن الطابع السائد الذي

كان يميز الطبقة الوسطى هو البحث عن المال؛ فبصرف النظر عن "هاربا جون" لم يكن المال بالنسبة لعمدة المدينة الذي كان يتجر مع الهند الشرقية الهدف النهائي بقدر ما كان المال الهدف النهائي لصاحب الضيعة الانجليزي وهو الرجل الذي يزيد من فدادين أسرته عن طريق عقد زواج موفق لأكبر أبنائه؛ غير أن كليهما كان يقدر ممتلكاته بوصفها رمزاً للسلطة ويمكن أن تظهر نفسها بطرق شتى. وكلاهما كفل لنفسه نصيباً في سمو طبقته وإحلالها مكانة سياسية رفيعة بوصفها إعراباً عن تفوق طبقته من الناحية الاقتصادية.

ولكن هناك اختلافاً أساسياً بين طبيعة سيادة الطبقة الوسطى وبين تغلب طبقة ملاك الأراضي. بل إن الطبقة الأولى قد ألقت بشباكها بعيداً فحققت الشيء الكثير. وكانت سيادتها تلك التي جاءت باسم الحرية. وقد يكون هذا أكثر وضوحاً في حالة كل من فرنسا وانجلترا بالرغم من أنه ليس هناك من يتحرى المناقشات التي دارت من أجل إلغاء قوانين الاختبارات النقابية ومن أجل الإصلاح السياسي، وقد يراودنا الشك في قوة الشعور بالحرية الذي ساد انجلترا أيضاً. ومما جعل الثورة الفرنسية تتخذ مظهراً أكثر عنفاً عما كانت عليه في انجلترا هو أن امتيازات العهد الماضي في انجلترا لم تكن واضحة بقدر ما كانت واضحة في فرنسا.

ولكن حدث في كل من انجلترا وفرنسا أن مضمون الكيان الاجتماعي أخفق في تكييف نفسه طبقاً للقيم القديمة. وأصبح الخير

الخاص يتماثل مع الخير العام إلى مدى لا يمكن احتماله. وليس من الضروري أن نعزى ذلك التنافر إلى الأنانية الحذرة، إذ أنه يرجع إلى مجرد العجز عن التكيف مع الظروف التي تغيرت ببطء بالغ بحيث أصبح لا يفهم مداها إلا أكثر العقول ذكاء.

وإن هذا البطء في التغير هو الذي يميز سيطرة أصحاب الضياع في انجلترا عن سيطرة الطبقة الوسطى. ولا شك في أن المدنية التي تقوم على الزراعة أقل تقدماً من تلك التي تقوم على الصناعة. فإن مطالبها قليلة ولذلك فإن الأفكار التي تنطوي عليها تكون قليلة ولا توجب الانزعاج. وقد يكون حصول الطبقة الوسطى على السلطة تعبيراً عن إحلال الصناعة محل الزراعة بوصفها رمزاً للمدنية الانجليزية.

ولم تتزايد مطالب الناس زيادة كبيرة فحسب ولكن الوسائل الكفيلة بإشباع هذه المطالب قد زادت هي الأخرى زيادة كبيرة أيضاً وذلك عن طريق تطبيق العلم في المشروعات الصناعية. وكانت نتيجة ذلك وجود بيئة تتغير بسرعة ولا يمكن ملاحظتها إذا نظرنا إليها من الناحية التاريخية. وبالطبع فإن التغير له أيضا مساوئه، فإن الطبقة التي تثبت عجزها عن أن تتلاءم مع التغير ملاءمة كافية تجد نفسها مضطرة إلى أن تفقد سلطتها أو نفوذها.

ويتضح مثل هذا العجز –مرة أخرى– في فرنسا، بل وتتضح نفس هذه الظاهرة في كل قطر ولكن في وقت ما. فمثلاً، عجز مزارع القطن في

جنوب أمريكا ذلك المزارع الذي كان له النفوذ الأكبر حتى عام ١٨٦٠– عجز عن فهم الثورة الصناعية التي أحدثها التطور الهائل في وسائل النقل، وكانت النتيجة أن حلت ثورته ثم هزيمته على يد النظام الاجتماعي الجديد الذي ساد بعد ذلك. ومما لا يقل ملاحظة عن هذا التغير في الأشخاص، إعادة توزيع الملكية التي تكاد تصاحب هذا التغير دون إمهال.

والواقع أن إعادة تنظيم الثروة هو الدليل الحاسم على التغير الذي حل بالعلاقات الاجتماعية؛ لأنه ليس لدينا حتى الآن أي مثال تاريخي عن طبقة الفقراء وهي تمارس النفوذ أو السلطة ولكنها تساعد الأثرياء الذين حلت محلهم. ولقد حدثت هذه التغيرات بسرعة كبيرة منذ عام ١٧٦٠ ذلك لأن التغيرات في البيئة كانت تحدث بسرعة أكبر. وإن ما يحدث دائماً هو اتساع نطاق قاعدة النفوذ. بل وبالإضافة لذلك فإن ما يحدث دائماً هو أن ذلك النمو في القاعدة هو بمثابة نمو رمزي لاتساع أفق الحرية.

وقد يشير النظام الاتحادي الجديد –الذي يتطور ببطء حتى يأخذ مظهراً واضحاً إلى حدوث تغيير آخر من نفس النوع– وجدير بالذكر على الأقل أن الاهتمام الذي أظهره معضدوا هذا النظام يقوم على أساس الحرية الإضافية التي يمكن أن يكفلها. ولا يمكن أن يخطئ أحد في أن يفطن إلى أن الاتهامات التي يوجهها هذا النظام إلى الطبقة الوسطى تشترك في طبيعتها العامة مع نفس التفسيرات المألوفة للاتهامات التي توجه ضد طبقة تبدأ سيطرتها في التزعزع. كما أنه من الواضح أن العامل ليس له مطلق

الحرية، في المصنع تماماً كما اتضح في عام ١٨٣٢ أن الصناعة في مانشستر كانت تفتقر إلى الرمز الأساسي للحرية، وإذا حاولنا أن نعلل السبب الذي من أجله يكون الإصرار في هذا الشأن في جانب الصناعة أكثر منه في جانب السياسة، لوجدنا أن من الضروري أن نرجع إلى تاريخ الفكر السياسي الذي ينتمي من ناحية إلى فشل حركة الإصلاح التي حدثت بين عامي ١٨٣٧، ١٨٤٨، وينتمي من ناحية أخرى إلى مبادئ هودزكين وزملائه الذين اعتبرهم ماركس أصحاب الحركة العمالية. ويتضح ذلك الشعور بالحوافز المكبوتة التي تحاول أن تجد لها منفذاً في حركة أوسع نطاقاً في التغير الذي طرأ على أعباء الضرائب. وكانت ضريبة الدخل التصاعدية، وفرض الضرائب على قيمة الأراضي، والزيادة الهائلة التي طرأت على رسوم الوفيات، والشعور الحيوي الغامض بأن تكاليف النهضة الاجتماعية يجب أن يتحملها هؤلاء القادرون على شراء الكماليات– كل هذه الأشياء لها أهمية لا تخفي على أي فرد.

وحتى مجرد التوجيه العام للسياسة الاجتماعية له نصيب في مثل هذا التفسير. وإذا ما جعلنا في متناول الجميع تلك الأشياء التي كانت من قبل مسألة تتطلب جهوداً كبيرة وحرصاً بالغاً في شرائها، فإن ذلك يعد إنكاراً للبديهية الأساسية في الدولة الرأسمالية. وإن الفكرة القائلة بأن الفقر إعراب عن الخطيئة –وهي فكرة موروثة عن علاقة المنشقين بالتجارة– لا يتمسك بها الآن إلا عدد قليل من دعاة الانفرادية القدامى المتحمسين.

وقد كانت الإجراءات –مثل دفع تعويضات للعمال، والتأويل الجديد الذي وضع مسئولية العمال على عاتق– أصحاب العمل كلها إجراءات اتخذت في نفس هذا الاتجاه. وهي تعني في أساسها أنه إذا جنى رجل الأعمال أرباحاً من الصناعة، فعليه أن يدفع تكاليف الحياة في الدولة في شكل جزء يعود عليها. وهذه التكاليف تدفع نظير الحياة في الدولة، تلك الحياة التي تتطور دائماً فيتسع نطاقها وتزداد تعقيداً.

وقد يقال أن هناك رجالاً في عالم الأعمال يعلمون كل هذا تمام العلم، وأنهم لشيء ما حريصون على أن يضعوا أساساً ودياً تقوم على أساسه علاقاتهم بالعمال –ولا شك أن هناك بعض الصدق في تلك التأكيدات، غير أن هذا لا يمكن أن ينطبق تماماً في عالم الأعمال بوجه عام. فلم يظهر رأس المال في أي مكان أو زمان –أو على نطاق كبير– أية رغبة في أن يتنازل عن بعض إشرافه وسيطرته، وإنما توجه جهوده نحو تفادي المأساة التي قد تنجم عن أية ثورة وسعة النطاق عن طريق قبول التأميم ودفع التعويضات. وصحيح أيضاً –كما كتب مستر ومسز ويب منذ عشرين عاماً مضت– أنه "يبدو لصاحب العمل المفكر في ميدان الصناعة الذي ينفق على نفسه الآلاف كل عام– يبدو له أن العامل اليدوي أو الأجير ينتمي إلى نوع آخر، لأن لديه قدرات عقلية وجسمانية تختلف عن قدراته اختلافاً تاماً".

والحجة المألوفة التي يلتمسها رجل الأعمال في القول بأنه سيتولى إدارة مصنعه بطريقته الخاصة هي تعبير عن ذلك الشعور. غير أنه ساد

الاعتقاد في كل مكان بأن الازدهار الكامل للدولة الديموقراطية يستدعي أن تتقرر ظروف الإنتاج عن طريق التعاون الديموقراطي بين عناصره. ولا شك أن ذلك التعاون بصورته الحالية سيقضي على النظام الرأسمالي بمضي الوقت. فلن نستمر في ترك الصناعة في ربقة ذلك الميراث البيروقراطي حيث "تتغذى طرائق تفكيره –كما لوحظ ذلك من قبل– تتغذى على الاعتقاد بأن كل فرد يتولى منصباً يعتبر شديد الغباء ما عدا رئيس هذا العمل– حتى أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إنجاز الأعمال هي تبسيط كل مشكلة إلى عدة حقائق بسيطة ثم الإصرار على أن كل حالة لابد وأن تندرج تحتها". وسوف يبدو من الواضح تماماً أن ميراث النظام الرأسمالي عبارة عن عدة قواعد تاريخية مثل أي نظام آخر متوارث، ولا يمكن لأي فرد أن يطلع على المناقشات التي دارت حول الفقرة العاشرة من قانون التعليم الصادر عام ١٩١٨ دون أن يفطن إلى أنها استهلكت. فإن العمل الذي يصر على تشغيل الصبية من العمال بوصفهم شرط لوجوده، هو عمل يعيش من امتصاص شريان الحياة القومية. ولا ينكر أحد أنه مهما كانت الطريقة التي نشيد بها الدولة، فلابد أن يكون بها شكل تنظيمي للسلطة.

وإن ما يتزايد إنكاره الآن هو الاعتقاد بأن ذلك النفوذ أو السلطة يجب أن يستتر تحت رداء حكم الأقلية– كما يحدث في مجال الصناعة الحديثة. ولقد فكر رجل الأعمال الحديث –بجانب صفاته الممتازة

المتعددة– فكر كثيراً في المسائل المادية لدرجة أنه لم يفطن في معظم الأحيان إلى المصالح الاجتماعية المتعددة المتداخلة التي يتوقف عليها إلى حد كبير ذلك التوازن الذي يعضده.

والواقع أن ما لم يفطن إليه مطلقاً هو الأهمية السياسية للتكوين النقابي. فإنه بالرغم من أن هذا التكوين يمر بأولى فتراته إلا أنه يتطور شيئاً فشيئاً ليأخذ جميع خصائص الدولة. كما تنمو أجهزته التي تتولى حكماً معقولاً. كما أن الكيان النقابي تطور بحيث أصبح محنكاً وخبيراً بالعمليات التي كان من المفروض ألا يعرف كنهها وأسرارها غير رجال الأعمال. وقد رسم هذا النظام وجهة نظر للحياة تتيح له تحقيق نفوذ سياسي يتزايد على الدوام. ولقد مر هذا التكوين –كما أوضحنا من– قبل بالمرحلة التي كان نفوذه فيها يقتصر على ساعات العمل والأجور وأصبح يهتم، شيئاً فشيئاً. بالحرية الروحية في مقوماته.

ومن الخطأ بالطبع أن نقول أن هناك وعياً سائداً بتفاصيل هذه العملية في عالم النقابات؛ فهي ككل حركة كبيرة، لا نرى منها سوى تلك الخميرة التي تتكون من أقلية متحمسة. ولكن حيث أنه يتضح يوماً بعد يوم أن التمسك بنظرية العمل في الحياة داخل الدولة آخذ في الضعف، كذلك يتضح أيضاً أن النقابات تصبح تدريجياً الهيئات التي يمكن أن تستوعب النظام الرأسمالي. ونحن لا نعرف بالطبع الوقت الذي يستغرقه مثل هذا التطور. كما أننا واثقون من أن التنبؤ بطبيعته أمر قد يفهم فهما

خاطئاً. وإن ما نعلمه كل العلم هو أن الدولة الرأسمالية فشلت في أن تتخصص في بعض الحوافز البشرية النهائية وأن النقابات تنظم الوسيلة الكفيلة بإرضاء هذه الحوافز.

ويمكننا أن نلمس أيضاً إلى أي مدى تؤدي جهود الحكومة التي لا يغلب عليها الطابع النقابي من ناحية العطف– تؤدي دون قصد إلى التعجيل بإحداث التطور، وذلك عن طريق محاولتها –مهما صغر نطاقها– في أن تجد حكماً نيابياً للصناعة. ولأن هذا يعتبر اعترافاً واضحاً بأن إشراف الأقلية في مجال الصناعة قد فشل تماماً. وأن إيجاد جهاز يتم استخدامه بحكمة قد يقوم مقام مرحلة انتقال إلى الحكم الذاتي في مجال الصناعة. ويبدو أن النقطة بأكملها تتركز في أن تعقيد النظام في أية دولة صناعية أمر يعتبر خارج حدود أي عقل– مثل التفكير الرأسمالي الذي يتخصص أولا وقبل كل شيء في اتجاه واحد هو جمع المال. ولأن هذا الاتجاه قد أصبح قليل الأهمية، بل ونشأ في داخل نطاق النظام الرأسمالي نوع آخر من التفكير تخصص في الاتجاهات التي فشل فيها التفكير السابق فشلاً ذريعاً.

ومن الصعب علينا –في مثل هذا الوضع– ألا نصدق أن من المقدر أن يستوعب النظام النقابي تلك القدرة التوجيهية التي يكفلها دون شك النظام الرأسمالي، ويحولها إلى خدمة أغراضه الخاصة. وقد أصبح هذا الأمل أكثر احتمالاً الآن نتيجة لخبرة الأعوام الأربعة الماضية. فلقد وضعت قوى

المدنية الديموقراطية تحت اختبار الصراع ضد النظام الأوتوقراطي، ولا شك الآن في أنها ستستمر في البقاء. غير أنها لم تصمد أمام هذه الصدمة إلا بعد أن لحقها اضطراب خطير.

ولقد كانت هناك بعض الأشياء أكثر وضوحاً من مجرد عجز النظام الرأسمالي في فترة ما قبل الحرب عن مواجهة المطالب القومية. فكان دائماً يتلقى المعونة من الدولة. وكان على الدولة أن تتولى الإشراف عليه من أجل مصالح الأمن القومي. وكان عليها أن تطلب من النقابات التسليم بتلك الضمانات التي كانت تكفل الحد الأدنى الكافي من الحياة المدنية. وكانت المؤسسات الوحيدة التي سار عملها على خير وجه أثناء الحرب هي تلك المؤسسات ذات الاتجاه الديموقراطي وذلك في مجال الصناعة على أقل تقدير. وكان إشراف الحكومة محاولة غير مرضية. وقد أوضح إلغاء البرلمان عجز النظام البيروقراطي عجزاً تاماً عن أن يفي بالمطالب البشرية.

ولا يمكن استعادة الظروف الصناعية عند انتهاء الحرب إلا على أساس عودتها بقدر كبير من الإشراف الشعبي داخل نطاق حرفها الأساسية. والواقع أن كل شيء كان يتجه نحو تأكيد العامل البشري في الصناعة على حساب عامل آخر هو جمع المال. وكان الشرط الوحيد لاستتباب السلام الصناعي هو قبول هذه الحقيقة كنقطة بداية. وانتقل العمال من ذلك إلى وضع سياسة تتعمق في أسس الدولة. وكل ما ظهر بوضوح تام في ذلك الوقت هو التجديد المزدوج في الشكل الخارجي.

وقد أصبح من الواضح من ناحية أن على الدولة أن تملي على الصناعة بعض الشروط ذات الحد الأدنى التي يمكن لها وحدها أن تسير عليها. كما أنه يجب تغيير العمل من ناحية أخرى من أوتوقراطية تعج بالفوضى إلى نظام نيابي اتحادي ولو في بعض نواحيه على الأقل.

ويبدو أن هذا على الأقل هو البديل الوحيد للثورة. غير أننا يجب أن نلاحظ أن هذا البديل هو الحد الأدنى الذي يمكن تحقيقه. ويجب دفع ثمن الحرب، فقد أصبح من الواضح أنه مهما كانت الكيفية التي يسدد بها هذا الثمن، فهي ولابد ستؤثر على جذور الحاجز الاقتصادي الذي يفصل بين طبقة وأخرى. ولا شك أنه لا يمكن التخلي عن سداد هذا الدين. فإذا اتخذت طريقة سداده فرض ضريبة على رأس المال، فإن النفوذ الصناعي الذي تتمتع به الحكومة سيتنافس على الأقل مع ذلك النفوذ الرأسمالي نفسه، وسيتساوى معه في الوقت الذي يتغير فيه الناخبون عن كل ما كانوا عليه فيما مضى.

وهذا العامل الأخير –مثل العوامل الأخرى– يمكن أن تبنى عليه بعض الآمال، ولكن لا يمكن أن يقوم عليه غير اليسير من التأكيدات– ويسود الاعتقاد بأن السنوات الأربع الماضية قد جعلت من المستحيل العودة إلى الحالة الاقتصادية التي كانت تسود قبل الحرب، وأنها هي بنفسها ستحدث تغييراً في النظام السياسي. والواقع أن المؤسسات السياسية تعتبر في حاجة ماسة إلى التغيير.

أما الفائدة الوحيدة التي يمكن أن تستخلصها الحكومة من الحرب –من وراء نظام المؤسسات– فهي إنشاء سكرتارية رئاسة الوزراء التي لا يمكن أن نقول عنها أنها كانت هناك أساساً. ولقد أثبتت محاولة الفصل بين السياسة والإدارة عدم جدواها من الناحية العملية، كما حدث بالنسبة –لكل محاولة أخرى لفصل السلطات. ولم يؤد تعطيل الأحزاب بأية حال إلى تطهير الجو أو تنقيته، وشهدت جميع الوزارات على اختلاف أنواعها صدق كلمة دزرائيلي الشهيرة من أن انجلترا لا تحب الوزرات الائتلافية والواقع أننا قد فطنا الآن إلى إمكانيات التعليم. ولن نقوم بعد الآن –كما عبر عن ذلك مستر فيشر ببراعة– بإرسال أجيالنا عبر محيط شاسع ليس له مدى دون أن نزودهم بالخرائط.

ولقد رأينا أيضاً الضرورة الفعلية لوضع خطة تنتهجها الدولة، ومن السخف أن نحاول ترك الأمور تتشكل وفقاً للأزمات التي قد تحدث؛ ولم تكن إيرلندا على الأقل لتضحي بنفسها عبثاً لو أنها فطنت إلى ذلك الغباء. ولقد عرفنا أيضاً في مجال الوظائف المدنية أن هناك حداً في الهيئات الرسمية يعتبر مجرد تجاوزه أمراً يتعارض مع نظرية التحرر.

وقد تكون الحكومة قوية، غير أنها إذا أرادت أن تكون ذات طابع إنساني فلن يكون لديها أرجل الأخطبوط. كما أن قيمة شعبيتها قد ظهرت في مجرد الخطر الذي يكمن في عكس ذلك. وقد عرفنا بالتجربة الشاقة أنه لا يمكن للديموقراطية أن تأمل في أن تنال التوفيق ما لم تجري معاركها الأساسية داخل مجلس العموم.

وكل هذا يعتبر في الواقع كسباً بالرغم من أننا دفعنا الثمن باهظاً. ومع ذلك فإن المعرفة التي لدينا والحقائق التي نواجهها تتلاقى جميعاً في نقطة واحدة، وتعرض علينا مسألة هي أم المسائل جميعاً في الحياة السياسية. وعلينا أن نحدد ما نريد من الدولة القيام به قبل أن نعلن أن ما تقوم به الآن شيء حسن. فإذا كان غرضها هو المحافظة على الفردية، طالما كانت صفتها الخاصة تضفي شيئاً على الصالح العام، فإن نظامنا الحالي يقف موقف المدين لنفسه وذلك من مجرد وصفه. وليس هناك من سبب في العالم يجعلنا نتوقع منها أن تكون خلاف ذلك. ويعج مجرى التاريخ بحطام كثير من النظم الاجتماعية، ولا يوجد سبب يجعل من نظامنا الحالي الاستثناء الوحيد منها.

وربما كان هناك سبب يجعلنا نؤثر التهاني على الأسف في توقعنا لاختفائه. وهو سيتلاشى حتماً لأنه أخفق في تحقيق الأماني العريضة في عصر جديد. ونحن نسعى الآن للعثور على الطرق والوسائل التي تتيح لنا أن نبعث في الناس من جديد اهتمامهم بالدولة التي تنسج نفسها إلى مادة حياتهم اليومية. وقد قال بيرك في إحدى حكمه الفريدة "ليست الحرب سوى موقف يلقي ضوءه الكامل على قيمة قلوب الناس". فإن ما كشفته الحرب لنا هي تلك الثروات التي تبددت دون أن نستخدمها. وإن ما أبرزته بوضوح تام هو أهمية الشعب. فإذا ما تحققت هذه الأهمية –على حد قوله– فلابد أنها تكون نهاية لتلك "الحكومة الداخلية" التي أبدع بيرك

في تصوير الخطر الذي قد ينجم عنها. وإن ما نهدف إليه علاوة على كل ذلك هو أن يتم تمثيل جميع العناصر التي تكفل الثراء للدولة في نظام تلك الدولة. بيد أننا لا نؤمن بكفاية هذا التمثيل النيابي دون أن نكفل لهذه العناصر بعض النفوذ. كما أننا نؤمن بأن أي نفوذ لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بعمل الناس يكون حتما عديم الجدوى ولا ترجى منها فائدة. ونحن نعتقد –كما يعتقد بيرك– "أن قلب المواطن يعتبر طاقة حيوية دائمة للدولة". ولكن من المستحيل الانتفاع بهذه الطاقة إذا انتفت عنه الحرية، ومن المستحيل أن تكفل الحرية إلا في ظل نظام تفصل فيه السلطات. وطالما كانت مناصب الناس لا تجعل أرواحهم مستقيمة وعقولهم مدركة فلن نستطيع أن نؤكد أنه قد كفل لهم حق إنسانيتهم. وقد كان هذا سبب فشلنا في الماضي فعلينا أن نبذل جهودنا لإصلاحه.

الفهرس

مقدمة ٥

الفصل الأول: أسس السيادة ١٤

الفصل الثاني: نظرية السيادة الشعبية ٥٠

الفصل الثالث: الدولة المتعددة السلطات ٧٧

الفصل الرابع: مشكلة التنظيم الإداري ١٠٠